الثورة المضادة الدائمة

مصطفى نور الدين عطية

الثورة المضادة الدائمة

مصطفى نور الدين عطية

مقالات وتأملات حول الثورة المصرية منذ قيامها

يناير ٢٠١١ - يناير ٢٠١٧



مبررات تلك السطور

لم أهتم أبدا بتجميع الدراسات والمقالات التي كتبتها في كتب ولم أحاول قط. ولأنه عمل فعله مستحيل على غيري بعد اختفائي الحتمي من على هذه الأرض راودتني فكرة انجاز هذا الشيء المرهق. وجاء انشغالي بالثورة المصرية ومتابعتي لها لحظة بلحظة طوال سنوات حافزا. هذه العودة لما كتبته تساعدني أن أرى كيف كنت أعيش عن بعد هذا الحدث الفريد وما كانت ردود فعلي الفورية على ما يدور على بعد آلاف الكيلومترات.

تلك السطور لن تضيف جديدا ولا توجد مبررات للتكرار أو لتلخيص موقف فهذا واضح من التطور التاريخي للكتابات وقت نشرها سواء على صفحتي في فيسبوك أو في موقع البديل أو في موقعي الشخصي هوامش.

كنت أود وضع النقاش الذي كان يدور عقب ما نشرت ولكني أحجمت عن ذلك برغم أهميته خشية أن يكون تعديا على حقوق من تحاورت معهم. ولكن يمكن من تاريخ المقالات أو الملاحظات العودة لصفحتي في فيسبوك لمشاهدة التفاصيل.

أهم ما شغلني من العودة للخلف كان قراءة أفكاري وبالتالي تحديد أين أخطأت وفي أي موقف جانبني الصواب ومتى رأيت رؤية العين المخاطر ولحظة تجليها في الواقع البعيد.

سوف يسعدني كل انتقاد وأي ملاحظات لمن سيجد لديه الوقت للعودة لهذا التاريخ خاصة من الذين شاركوا فيه أو شاركوني الحوار حول ما كتبت.

الثورة المضادة الدائمة

الجمعة 18 آذار (مارس) 2011

محاولة المقاربة بين ثورة 25 يناير المصرية وأي ثورة أخرى يواجه بصعوبات لأن لكل ثورة خصوصيتها. ولكن جاءت تلك الخصوصية في مصر لتصبح تميزا فريدا لمقدرة شعب هدم قمة نظام ومواصلة نضاله من أجل إسقاط ما تبقى من أركانه بمجرد العصيان الشعبي بالتظاهر وبالاعتصام ودون صراع مسلح إلا تلقيه السحق من قوى السلطة. وبرغم الاختلاف بين الثورات نجد بعضا من التشابه بين ما وقع في مصر وحركة مايو 1968 الطلابية والعمالية والتي أجبرت الجنرال ديجول على إجراء استفتاء وأدى إلى استقالته بعد النتيجة المعارضة لاستمراره كرئيس. فحركة مايو لم تكن ثورة ولكن خلقت حالة ثورية وبرغم أن الأحزاب السياسية والنقابات كانت في وضع من القوة يسمح لها بتولي السلطة إلا أنه لم تطرح الفكرة إلا من قبل قلة ثورية متشددة أو متطرفة كما يقال في الكتابات السياسية. فلقد رفضت فكرة الاستيلاء على الحكم كل الأحزاب الكبرى بما في ذلك الحزب الشيوعي الذي كان في عنفوانه حينئذ واستأثر بنسبة 22 % من الأصوات في انتخابات رئاسة الجمهورية في 1969.

ولأن حركة مايو لم تقم بالاستيلاء على السلطة واكتفت بسقوط الرئيس فإن مكاسبها ظلت محدودة على الصعيد السياسي والاقتصادي. فالمكاسب التي تحققت خصت الحريات وكذا حدث تقدم على الصعيدين الثقافي والاجتماعي وفيما يخص وضع المرأة وفتح الباب أمامها في المشاركة السياسية وامتلاكها لقرار الإنجاب عندما ترغب. فبعد انتهاء حركة مايو التي استمرت ما يقرب من شهرين شلت فيهما فرنسا وخروج الجنرال ديجول من الحكم ظل هيكل الدولة الرأسمالية المستغلة من حينها وحتى اليوم. فرفض الحركة الاستيلاء على السلطة والاكتفاء بتحسين حالة الإنسان في المجتمع لم يصحبها التوصل إلى تغير جذري في علاقات العمل إلا بقدر خص حرية العمل النقابي والمشاركة العمالية في مجالس الإدارة ووضع حد أدني للأجور.

إن دراسة ما فشلت فيه ثورة مايو 68 أو النجاحات التي حققتها يساعد على قراءة للواقع المصري بخصوصية ثورته.

ولكل حركة ثورية جذور في أدبيات سياسية لعبت في كشف سيئات الواقع المعاش بجانب المعاناة من في الحياة واقع يتسم بالقسوة وكانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ثرية بالأدبيات التي مهدت لحركة مايو 68.

وكانت مصر ثرية في العطاء طوال عشرات السنين على صعيد الأدبيات السياسية المباشرة وغير المباشرة في كل صور الإبداع بما في ذلك الفن والأدب وفي بعض الصحف الخاصة. وشكلت بعض الأدبيات في تشكيل وعي سياسي وتراكمه لدى فئة من الشعب سواء كان للبعض تاريخ نضالي مستمر أو أخرى انضمت في السنوات الأخيرة. وما هو جديد كان اختراع الشبكة العنكبوتية ثم الهاتف الجوال

وبالتالي الاستفادة ثوريا من هاتين الوسيلتين وانتشار استخدام شبكة التواصل الاجتماعي الذي كشف للعالم عن أسلوب جديد في النضال.

يضاف لذلك واقع مر تجسد في انتشار الأمراض والغلاء والفساد وانعدام العدالة الاجتماعية وانحطاط التعليم والبطالة ووحشية أجهزة الأمن وجرائمها... فكلها أمور يعشيها المواطن وتسبب للأغلبية المتواضعة الدخل حالة من الثورة الداخلية والضيق المستمر تعلنها في أحاديثها ونكتها وهباتها الفئوية بالمظاهرات والإضراب والاعتصام.

ويعيش الشعب المصري منذ 25 يناير حالة ثورية استثنائية على المجتمع ولكن لم يتم فيها استيلاء فعلي على السلطة من قبل الثوريين وإنما تم انجاز مطالب أساسية لهم نفذها المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ومن ذلك إبعاد الرئيس السابق وحل مجلسي الشعب والشورى ثم أخيرا تشكيل حكومة جديدة برئاسة أحد الشخصيات التي طالب الثوريون بها كبديل لرئيس الحكومة الذي عينه النظام السابق. وبرغم تلك المكاسب الهامة فوضعية الحالة الثورة مطالبة بما هو أهم وهو دوام اليقظة الثورية ومعاودة بذر القيم التي أنتجتها لتتمكن من إحداث تغيرات كيفية في الشخصية المصرية. فمن الوهم تصور ولو لحظة أن ما تحقق حتى الآن يشكل حماية لحالة الثورة.

فالذين استفادوا طوال عشرات السنين من النظام الذي هيمن لن يتخلوا عن مكاسبهم لمجرد أن الملايين تظاهروا في كل المدن. فلا أحد يمكنه تصور أنه في غضون بضعة شهور سوف ينتهي الفساد ولا الرشوة ولا العلاقات السلطوية ولا الاستغلال ولا السرقات من كل نوع ولا الجريمة المنظمة ولا البلطجة ولا مفجري الفتنة الطائفية... وأبعد من ذلك فإن كل من تمتعوا بتلك الفوائد سوف يتصرفون بعدوانية لا نهاية لها للإبقاء عليها وللانتقام ممن تسببوا ويتسببون في تعرضها للمخاطر. لذلك فإن كل من يقول بأن الثورة المضادة مستحيلة هو من مهندسي الثورة المضادة. فهؤلاء يسعون لتخدير الثوريين بقضايا واختلافات فرعية وثانوية. فالإعلام وغيره يتحدث عن المجاعات المقبلة وأن المصريين سوف يتحولون لأكلة لحم البشر وسوف يتعرضون للهجوم عليهم في الطرقات وفي منازلهم وأن على كل مواطن أن يكون حاملا لنقود ليعطيها طواعية للمعتدي الأكيد الذي يجده عند ناصية الحارة وأن على كل مصري قادر عمل موائد رحمة.

يضاف لذلك أنه لا شك أن في داخل من يقومون على شئون البلاد حاليا ازدواجية فالبعض يميل للتغير والبعض يرفضه. وكل من الجانبين في نهاية المطاف هم من ذات النسيج القديم ولا يستبعد بل من الأكيد أن هناك تنازعات بقدر كبير داخل هذا النسيج. فالخسائر التي سوف تلحق بالمصالح التي سادت كبيرة ومحاولة تحجيم الثورة هي إنقاذ لهذه المصالح .. وكل ما كان يشكل العمود الفقري للدولة والذي يلوح أنه انهار أو ينهار يمثل لمن هم في دور تولي الأمور مرحليا ساندا لاستمرار دورهم المرحلي إذ هم من يعلم بالأمور وهم المنظمون والذين يمكنهم القيام بتحجيم للثورة برغم حرق مقارهم سواء الاستخباراتية أو الحزبية .. فالتعاون معهم لمعاودة السيطرة على الأوضاع لا بديل له.

وما قيل حول الصورة القاتمة لما حدث في تفريق اعتصام التحرير بالعنف والقبض على بعض المعتصمين والقول بأنهم بلطجية هو تكرار لسوابق حدثت ولكن هذه المرة في شكل مأساة - ميلودرامية بتغطيتها الإعلامية وبالشكل الذي تم تنفيذها به وبالمحاكمات العسكرية التي تمت لأشخاص يعلم الجميع إنهم من بين من شاركوا في الثورة .. فكل تلك الممارسات ليست أخطاء غير مقصودة بل تكشف هذه الازدواجية وأن الأمر لم يحل نهائيا لصالح الثورة. بل يمكن الذهاب أبعد بالقول أنها تنفيذ لجانب من الثورة المضادة ببعض ممن قالوا أنهم حماتها. فهم يضعون حدودا ويرسمون خطوطا حمراء للثوار بإعطاء دروس عملية بالمحاكمات العسكرية وأنه لن يسمح بالمساس بهيبة الدولة في ظل حكم عسكري ولو مؤقت.

التعديلات الدستورية خطوة لنجاح الثورة المضادة

إجماع كبار المتخصصين في مسألة الدستور على سقوط دستور 71 بعد ثورة 25 يناير وبالتالي عدم صلاحية تعديلات على بعض مواده يبرهن على ان إقرار ما يسمى بإصلاح هو تكريس لذات النظام الذي أسقطته الثورة.

فللثورة المضادة وجها آخر خفي تجسده تلك التعديلات على الدستور إذ هي تعديلات ليست فقط غير شرعية ولكن أيضا هي إبقاء للأمر على حاله القديم ويضاف عودة للحزب الوطني من الباب الموارب متحالفا مع الإخوان الذين قالوا إنهم من شارك في تفجير ثورة 25 يناير. فكأنهم بانحيازهم للتعديلات يجنون وحدهم ثمرة من تلك الثورة قدت على مقاسهم بالاستيلاء على كل من مجلسي الشعب والشورى وربما رئاسة الجمهورية أيضا إذا لم يكن هذا الموقع حجز للفريق سامي عنان كما يشاع في الغرب منذ بدايات ثورة يناير لدى بعض المحليين السياسيين. وربما يساعد على هذا الاحتمال أنه في اللحظة الراهنة تلوح نهاية لازدواجية السلطة في قمة الدولة التي تجسدت في صراع خفي بين أمن الدولة والمؤسسة العسكرية وانتصار المؤسسة العسكرية بتركها الجماهير تقتحم مقار أمن الدولة.

وهذا الحال يكشف ان القوى التي توافق على الإصلاحات تعي أنها تصب في مصلحتها مباشرة وسوف تضمن لها الوصول للسلطة بيسر. فبرغم سقوط بعض أعمدة نظام مبارك لا يمكن التوهم ان الدولة المباركية انهارت بكاملها وكل من ينشر تلك الفكرة يذر الرماد في العيون. فالدولة ليست فرد ولا حكومة وإنما هي مجمل الهيئات والمؤسسات والإدارات والبوليس والجيش وغيرها فهي الأثاث الصلب الذي تقوم عليه الدولة ولا تزول بتغير حكومة أو رئيس.

ان الوعي بتلك الحقيقة ضروري لإدراك ان التغيرات التي أحدثتها ثورة يناير ما هي إلا في خطواتها الأولى وأن عودة النظام الذي انهارت بعض رموزه محتملة بالتصويت بنعم على التعديلات إذ ان قوى هذا النظام مازالت متحكمة في كل أركان الدولة بجانب هيمنتها على معظم الأنشطة الاقتصادية الحيوية سواء الداخلية أو التي لها علاقة تبادلية بالاقتصاد العالمي.

وعلى صعيد آخر فلا حاجة للتذكير بأهمية التواجد في ارض الواقع للإخوان المسلمين مع ما يمثله هيمنتهم من مخاطر على صعيد الوحدة الوطنية بطرحها علانية رفضها ان يترشح مسيحي لرئاسة الجمهورية وهو ما يعتبر غباء سياسي في مجتمع غالبيته مسلمة. أي توقفها عند فكرة يصعب تحققها في الواقع ولكن الإقرار بها هو إقرار بمساواة بين المواطنين. ويضاف ان رفض المسيحي كمرشح مثله مثل المرأة هو تجريم عنصري يتعرض من يقول به للمحاكمة كجريمة تعتبر البعض من شعب وطن أدنى درجة وهو انحطاط أخلاقي وعقلي و إهانة لقسم من المجتمع ويعرضه للتمزق في وقت برهنت فيه الثورة تمسكها بقيم المساواة والتماسك الاجتماعي.

ولقد فضحت التيارات الإسلامية المتشددة عن وجهها القبيح في الأيام الأخيرة كما شاهدنا في كلمات الزمر في التلفزيون. ولا اعتقد أن المصريين في غالبيتهم يريدون ان يشهدوا ميدان التحرير وقد تحول إلى ميدان يجتمع فيه مئات الآلاف ليصفقوا لمحاكمات تكفير ولعمليات جلد وقطع أيدي ورجم. فمن خرجوا بالملايين في كل أنحاء مصر ليرفضوا تعذيب امن الدولة وغيره من القوى الأمنية لن يقبلوا ان يصبح التعذيب والقتل العلن قانونيا ونمط حياة لمجتمع جديد أثبتوا بتواجدهم طوال 18 يوما أن المجتمع الذي يطمحون إليه هو مجتمع يطرح الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة كقيم عصرية وإنسانية.

الدروس التي على الثوريين تعلمها ستكون مهمة وفي حاجة لنفس طويل .. فلن تنال الثورة من معارضيها شهادة خسارتهم للحرب .. ربما لمعركة أو معارك .. أما الحرب فهي طويلة .. طويلة. إذ تظل للثورة مطالب كثيرة لم تتحقق وتحققها يتطلب تدخلا مباشرا من الوزارات التي تتولى كل شأن من شئون المجتمع. فهي مطالب في معظمها لا تتم بقرار دون دراسة موضوعية وحوار وتفاوض مع أصحاب الشأن في كل مجال اقتصادي أو اجتماعي ثم عرض الحلول الممكنة مرحليا والالتزام بالذهاب خطوات في مرحلة قادمة بعد رسم سياسة واضحة واستراتيجية يتم انجازها في فترة زمنية معقولة على أن تكون في فترة زمنية معقولة وليس بعد سنوات.

وعلى ضوء تلك المخاطر وهي قليل من محيط كبير من المصاعب هناك ضرورات لابد أن يتم انجازها للتنظيم الذاتي في أحزاب ونقابات جديدة ومستقلة في ظل الأوضاع الراهنة وعدم انتظار أوامر أو الحصول على تصريح وذلك كواحد من مكاسب للثورة التي لابد أن يتم انتزاعها .. والأكثر أهمية هو تكوين جبهة من كل الأحزاب التي حملت بالثورة وحققتنها كمعجزة وعليها من الآن المحافظة عليها وتحاشي التمزق.

ففي اللحظة الراهنة تحدث أمور تتحرك بسرعة بثورة مضادة ضارية تتفجر وتجسد نفسها في الواقع عبر جرائم بينة وأخرى خفية .. ففي مجتمع يعمه فقر يولد جريمة منطقيا نظرا لإهمال الدولة في حل مشاكل شعب وتركه نهبا للجوع وسكن المقابر والعشوائيات. ومن المخاطر التي لا يمكن إغفالها المحاولات التي سوف تستخدم لحشد فقراء مصر وخاصة الأفقر ماديا وثقافيا ووعيا لمحاربة ثورة 25 يناير. فهذا الحشد سوف يتبلور حول كل القضايا الخلافية التي تطرحها

الحركات الإسلامية فيما يخص المسيحيين والمرأة وتطبيق الشريعة وحق تكفير الآخرين لتفكيرهم المختلف وخاصة حيال من يطرحون قضية العلمانية والمطالبة بالمجتمع المدني. ويضاف لذلك القول بأن الثورة تعطل حياة الفقراء المهنية وتتسبب في حرمانهم من أجورهم أو أعمالهم.

ان تعديل بعض مواد الدستور والإصرار على الاستفتاء بسرعة هو مشاركة مباشرة أو غير مباشرة في الثورة المضادة. فتحت دعاوي السرعة خلقت حالة من التمزق بين الذين شاركوا في صنع الثورة وبذلك ينجز بهذا التفتيت إضعاف للثورة وتحجيم لمطالبها لا شك فيه وربما الصراع مع من خرج عن قيمها والعودة لسبيله السابق الساعي للهيمنة على السلطة بشكل أحادي وليس إنجاز مشروع مجتمعي جديد.

ثورة 25 يناير صهيونية !

ومن الأمور التي تدعم عمل الثورة المضادة على العديد من الجبهات هو اثارة البلبلة والقول بأن الثورة تم صنعها وتنفيذها بأيد خارجية ومحاولة اثبات ذلك بمقالات كتبت دون أي سند. فسوف تعاود أو بالأحرى تستمر شائعة ان الثورة هي مؤامرة خارجية. وهذا ما يتم بالفعل على بعض صفحات فيس بوك من الذين مازالوا يطالبون بالاعتذار لمبارك والتأسف له وينادون بالفريق أحمد شفيق كرئيس للجمهورية.

وتتبلور في فكر الثور المضادة لدى هؤلاء خلطة غريبة تكشف خفة عقول من يرددون لها وكذا استخفافهم بعقول الشعب وكأنه من السذاجة ليصدق حرفا مما يقولون. فبحسب بعض مرددي أفكار تشكك في ثورة يناير القول بمؤامرة يقودها د. محمد البرادعي ويختفي في الكواليس مجموعة أخطبوطية يقودها الملياردير الأمريكي اليهودي جورج سوروس ويشارك فيها إسرائيل وحماس وإيران وقطر وبدو سيناء.

وإذا كانت وسيلة توصيل تلك الأفكار تتم فهو عبر عملية قص و لصق لعدد هائل من المقالات ومقاطع الفيديو ووضع كل منها بعد الآخر لتلوح وكأنها دراسة موثقة وخلفها فكره لإيهام ان النتيجة التي يقولون بها تم طرحها في الصحف العالمية من قبل خبراء في مسألة الشرق الأوسط والصراعات والأزمات في المنطقة. والتأثير المباشر لهذه الاستراتيجية هو في أدنى حد إحداث بلبلة لدى القارئ للعناوين دون الرجوع لكل المقالات لأنه يلزم عشرات الساعات لقراءة كم المقالات الملحقة ومشاهدة كل مقاطع الفيديو. فهذه البلبلة قد يقع فيها شخص غير متمرس على استراتيجيات غسل العقول عبر تحريف وتأويل ما كتب أو قيل وتحوير الترجمة لتخدم الغرض المراد. ومن أمثلة ذلك ما ورد في مقال طويل بعنوان أسرار جديدة حول انقلاب الحكم في مصر الذي يستنتج أن المصريين سقطوا بالملايين في أحبولة صهيونية نصبت لهم بإحكام ونفذها خبراء كبار.

لقد أثبتت الثورة المصرية بالقيم التي دافعت عنها وبشكل التنظيم الذي اتسمت به ان خرافات العالم الغربي والحكام العرب كانت فاضحة إذ رددوا دون خجل ان

شعوب الشرق ليست ناضجة للديمقراطية وإنها بناء عليه تستحق المجتمعات الدكتاتورية التي تحكمها. فذلك هو الحظ الوحيد لشعوب خاملة لا تثور على ظلم حكامها. وهذا الغرب نفسه هو من دافع وحمى تلك النظم المتسلطة دفاعا عن مصالحه الاستراتيجية وفي تناقض مع المبادئ التي يقول بأنه يدافع عنها من حقوق إنسان وديمقراطية وحرية. وعندما شاهد الغرب ما حدث في تونس ثم مصر وما يدور في الكثير من البلدان العربية بدأ يدرك أن نظرياته السياسية في حاجة لدروس خاصة من تلك الشعوب التي عجز عن فهمها وأخطأ كثيرا في التعامل معها كشعوب متوحشة برغم أنها مهد الحضارات.

رسالة مفتوحة للمواطن دكتور عصام شرف

الخميس 24 آذار (مارس) 2011

السيد المواطن عصام شرف رئيس مجلس الوزراء

تحية الثورة

لقد أختارك شباب ثورة 25 يناير لتكون رئيسا لمجلس وزراء مصر في فترة حرجة من تاريخ الوطن. الجميع يدرك حجم المصاعب التي تقع على عاتق الحكومة. وحدد الشعب الثائر العديد من المطالب بعضها ملح لتوثيق الثقة بينه وبين الحكومة. وأعلنت، سيادة المواطن، أمام الآلاف أن شرعيتك تستمدها من ميدان التحرير أي من الشعب. تلك سابقة في تاريخ العالم وليس في مصر فحسب. وتلك الخطوة من جانبكم صبغت على شخصيتكم سمة فريدة وطنية واعية بدورها التاريخي سترتبط باسمك كنيشان أكثر أهمية وقيمة من وظيفة رئيس وزارة متغيرة وزائلة.

لقد دخلت التاريخ كشخصية جاءت للحكم بناء على إرادة الشعب وهو ما لم يحدث في تاريخ مصر إلا في سابقة واحدة عندما فرض الشعب المصري على "الباب العالي"، إبان الحكم العثماني، محمد علي حاكما لمصر وتحققت إرادته.

المواطن د. عصام شرف، إن النية في إصدار تشريعات تعاقب على التظاهر والإضراب عن العمل سوف تنسف الثقة التي وضعها الشعب في قيادتك. إذ تعرفون أن هناك معاناة شديدة تواجه الملايين من المصريين لانعدام عدالة تعرضوا لها طوال عقود في ظل حكومات سابقة أولت أهميتها لرجال الأعمال والفاسدين.

لقد أخطأ الخبراء الذين ينصحون الحكومة الراهنة لإصدار تشريعات تعاقب الشعب العامل لأنها عكس السياسة التي تسعى إليها الحكومة. فالدولة لابد أن تدير عملية الإنتاج من أجل مجتمع جديد فكيف تعاقب الحكومة من سوف تعتمد عليهم لخروج المجتمع من الأزمة التي لم تتسبب فيها الثورة كما يدعي البعض بل هي سابقة عليها ويشهد عليها تاريخ طويل من الاحتجاجات الفئوية التي لا يمكن النظر إليها على أنها غير شرعية.

المواطن، د. عصام شرف، إن الحل الأمثل يتمثل في تشكيل لجان متخصصة من خبراء من كل الوزارات التي يتقدم لها من لهم مظالم. لجان من خبراء اقتصاديين واجتماعيين وعقد لقاءات عمل مع ممثلين لأصحاب العمل والممثلين لأصحاب المطالب لدراسة كل قضية والحلول الممكنة فورا وبرمجة حلول في الأجل المتوسط والبعيد يوافق عليها الجميع وتدخل حيز التنفيذ.

إن التفاوض الثلاثي الأركان (الحكومة وأصحاب العمل والعاملين) هو الشكل الأمثل لممارسة الديمقراطية. إنها فترة حرجة ولكنها ثرية إذ على المواطنين تعلم ممارسة الديمقراطية اليوم بعد حرمان لهم من تلك الممارسة عشرات السنين.

إن وضع جدول زمني لدراسة المطالب وتقديم حلول سريعة لها يشكل تعاقدا والتزاما بين الأطراف الثلاثة المتفاوضة. وعلى أساس هذا الالتزام يمكن للمطالبين بتعليق حركات الرفض حتى تصدر اللجان قراراتها بالحلول الفورية والحلول التي تستلزم وقتا أطول نتيجة تعقدها.

سيادة المواطن د. شرف، إصدار تشريع لمعاقبة المتظلمين يتعارض مع كل القوانين الدولية وحقوق الإنسان وحقوق المواطنين وحقوق العاملين وخاصة بعد ثورة يناير. ومن الأمور شديدة الأهمية ألا نرى المنظمات الحقوقية العالمية توجه أصابع الاتهام لحكومتكم التي جاءت بإرادة الشعب واختياركم لقيادتها.

سيادة المواطن د. شرف، لثوار مصر مطالب أخرى لابد أن من تحقيقها لكي تظل الثقة بين المواطن، رئيس الوزراء، وكافة المواطنين. فمن قتلوا وعذبوا وجرحوا أبناء الشعب لم تتم محاكمتهم بعد. ولم يتم بعد محاكمة كل من أجرم في حق الوطن طوال السنين الماضية. ولم يتم حصر رؤوس الأموال المهربة في الخارج وإعادتها للمساهمة في بناء مصر الجديدة. يضاف أن الشعب ضاق بحالة الطوارئ وحان الوقت لإعادة الحرية للمواطنين.

إن الوقت مازال في صالحكم سيادة المواطن، د. شرف، ومازالت الثقة بينكم وبين المواطنين قائمة فلا داع لتشريع يعتبر مساهمة في الثورة المضادة بمعادة الشعب. فالثورة المضادة جارية على قدم وساق وبحسب تقديركم أيضا.

إن القانون الذي يحرم أسلوب ديمقراطي للرفض الشعبي سوف يضع الحكومة أمام مصاعب بمعاداتها من قبل الشعب الذي جاء بها بإرادته وتصبح مصر ممزقة بين ثورة مضادة نشطة واعتراض شرعي على قانون من حكومة الشعب وتختلط الأوراق عليكم ويدخل السجن ثوار مصر في نفس الزنزانة مع مفجري الثورة المضادة.

مازال الأمر بيدكم سيادة المواطن، د. شرف، فلا تنساقوا خلف من ينصحكم بسياسات قهر للمواطنين الفقراء فهم من يحتج وعن حق. هل يعقل سيادة المواطن، د. شرف، أن تضع في السجون آلاف من العاملين لمدة سنة في الوقت الذي يحتاج المجتمع سواعدهم ؟

تحية الثورة وأمنيات لحكومة الشعب بالرشاد في اتخاذ قرارات إنسانية وموفقة.

ثورة .. لا ثورة تصحيح

الأربعاء 20 نيسان (أبريل) 2011

صفحات حافلة بالتشاؤم والتشكيك في مستقبل ثورة 25 يناير تجوب الفضاء الالكتروني والصحف. وما أكتبه ليس باستثناء. ففي 15 فبراير في ملحوظة بعنوان "يساورني القلق"، على الفيس بوك، قلت : "حاولت مقاومة القلق بما تحقق من مكاسب سياسية في طريقها للتجسد .. ولكن القلق لاحقني بعدم وضع علم مصر مكان صورة مبارك ووضع "الله جلا جلاله" .. يساورني القلق لعدم بلورة مطالب اقتصادية للغالبية الفقيرة من العاملين .. يساورني القلق من الثورة المضادة التي بدأت ولن تتوقف من أجل الحفاظ على النظام الاقتصادي بنفس مؤسساته القديمة مع ما يعنيه ذلك من استمرارية للمجتمع الاستغلالي .. يساورني القلق لأن القوي السياسية ممزقه ولا تتمكن من التوحد. ربما كل ذلك مخاوف غير مؤسسة وأوهام حالم ؟" واليوم يظل البعض من هذا القلق يساورني.

الثورة العربية الثانية ورياح التغيير

وبقراءات لمن قام بالكتابة عن الثورات العربية من المفكرين الغربيين المهتمين بدراسة تاريخ الشعوب بما فيها ثوراتهم نجد لديهم هذا الهم. ففي حوار مع عالم الاجتماع الفرنسي "إدجار موران"، في 22 مارس، بمجلة "لو بوان" يقول عن الثورة التي نشبت في تونس ثم مصر :"حكمتي هي أن ننتظر مالا نتوقعه وما حدث كان غير متوقع. وما له أهمية هو أن تطلعات الشباب وقسم من الشعب هي أصل هذه الانتفاضات. فهي طموحات للحرية والكرامة. وهذا يبين لنا أن الإنسان في العالم العربي والإسلامي، الذي يشاع عنه أنه خانع أو متطرف، هو في الحقيقة مثلنا... فما حدث هو بزوغ فجر وشديد الأهمية للمستقبل. فليس هناك أجمل من ثورة وليدة غير أن من يعتقد أن ثورة ما يمكن أن تظل في نفس تألق لحظة تفجرها مخطئ. فالثورات تتحول لشيء عادي على نحو ما .. ومن السهل القول أن الآخرين غير أهل للديمقراطية. فهل كنا في فرنسا عام 1789 (الثورة الفرنسية) أهلا للديمقراطية ؟ فما يحدث اليوم يثير الحماس دون أن يصل لحالة الفرح. فكل شيء لم يتم انجازه بعد."

ولكي نعطي بعدا أوسع لأسباب القلق لابد من نظرة على المحيط العالمي إذ سوف تتأثر سياساته بالثورات العربية كما سيحدث تأثيرا محليا لا رجعة فيه. فمع اندلاع ثورة تونس ثم مصر لم يكن الموقف العالمي غائبا بالنصح أو الطلب أو التردد. ثم تجاوز ذلك بالتدخل العسكري مثلما هو الحال في ليبيا وإن كان ذلك قد تم فبسبب عجز جامعة الدول العربية ومنحها إشارة خضراء لمجلس الأمن وللدول الغربية بجانب تبني المعارضين للقتال بعكس الثورات العربية الأخرى. فكل من تلك التدخلات تعكس ما تمثله المنطقة من أهمية بالغة من اجل البترول ولحماية إسرائيل والخوف من الهجرة غير الشرعية والإرهاب وكذا في داخل الاستراتيجية العسكرية. وهذه كلها عوامل حددت لماذا يتدخل في بلد بهذا الشكل وفي بلد

غيره بطريقة مختلفة. ويكشف كذلك عن العواقب الناتجة عن نجاح الثورات وأشكال التحالفات المقبلة والتغير المحتمل داخل تحالفات الغرب فيما بينه. ولكنه يعكس بشكل خاص عدم المقدرة على قراءة واضحة للثورات وبالتالي انعدام اتخاذ مواقف واضحة لفترة ثم التصرف المنعزل لكل دولة بحسب حساباتها وبلعب سياسة تعادلية.

وفي 6 مقالات، نشرت بين أول فبراير و15 أبريل، تعرض المؤرخ وعالم الاجتماع الأمريكي الكبير "إيمانوئيل فاليرشتاين" للثورة التونسية والمصرية والليبية وعلاقة ما يحدث بالسياسة العالمية. وأطلق على الظاهرة في أول مقال "الثورة العربية الثانية : الرابحون والخاسرون" ثم تبنى في مقاله، في أول مارس، عنوان "رياح التغيير في العالم العربي وما يتجاوزه" باعتبار أن الثورة بدأت تتجاوز الحدود وتصل للأردن واليمن وسوريا والبحرين ولن تتوقف عند حدود الدول العربية... وبقراءة لخلاصة المقالات يمكن التركيز على بعض المحاور التي تعرضت لها.

يعتبر "فاليرشتاين" أن الثورة العربية الأولى هي تلك التي اندلعت عام 1916 بقيادة الشريف حسين بن علي للاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية. ولكن الحال اليوم يكشف عن عوامل داخلية وخارجية تتغير بسرعة وتخلق وضعا لا يمكن معه تكوين رؤية أكيدة لما سوف تنتهي إليه الأمور فتوجه وقوة "الرياح" يتغير بحيث يصعب القول إلى ماذا ستقود.

وأن المشكلة التي تواجهها الثورات التي تشتعل هي عدم وجود قوة سياسية منظمة وفاعلة في البلدان العربية يمكن أن تستند على الشارع كقوة ضاغطة وصاحب الكلمة في إحداث التغيير. والاستثناء هو ما يخص الحركات الإسلامية إلا أنها من مشارب مختلفة ولذا فالتنبؤ غير ممكن بالقوة التي سوف تكسب المعركة النهائية فالمسألة غير أكيدة حتى الآن. غير أن قناعته هي أن الشعوب لن تتراجع لفرض إرادتها. وأنه إذا طالت حركة الرفض السعودية وفلسطين فإنه لن يستثنى أي بلد عربي من حدوث تغيرات فيه. وأن إسرائيل سوف تضطر، أرادت أم أبت، لإعادة النظر في سياستها وتأخذ بعين الاعتبار المطالب الشرعية الفلسطينية ولكن ذلك متوقف على نهاية الخلافات الفلسطينية وتوحد حركتها.

والخاسر نتيجة ما يحدث في تصور "فاليرشتاين" هو الولايات المتحدة والدول الأوربية. ومحاولات الغرب هي السعي لتوجيه الرياح والتحكم فيها والحد من قوتها غير أن سلطة الغرب لم تعد كما كانت. وبحسبه أن القوى الخارجية التي سوف تستفيد من كل تلك التغيرات هي كل من إيران وتركيا إلا أن المستفيد الأكبر هو الشعب.

والضغوط التي تمارس لتحجيم الثورات ترجع لمخاطر انتشارها في دول الجوار الأخرى إذ صداها قد يمتد للدول الإفريقية ويجبر النظام العالمي إلى مراجعة سياساته الخارجية وتحالفاته واستراتيجيته. فعلى سبيل المثال، في 15 فبراير، كتب "فاليرشتاين" مقالا بعنوان "المنتدى الاجتماعي العالمي، مصر والتحول". فيه يظهر مدى الخوف الذي بدأ ينتشر في البلدان المحيطة بمصر. وتجلى هذا في وقت انعقاد "المنتدى" في دكار بين 6-11 فبراير 2011. ولأن دكار وافقت على

مضض بعقد "المنتدى" على أرضها قبل انعقاده بعدة شهور فإن اندلاع الثورة في تونس ثم في مصر حمل المخاوف من انتقال الثورة إلى السنغال. وصعب على الدولة إلغاء انعقاد "المنتدى" فكان الحل هو تعيين عميد جديد للجامعة التي سيعقد بها وذلك قبل أربعة أيام من بدء أعماله وحضور ما بين 60 ألف و 100 ألف شخص من أنحاء العالم ولم يلتزم هذا العميد بتوفير الأماكن المخصصة للمنتدى ووضع 40 صالة فقط تحت تصرفه في حين يلزم 170 صالة. وبرغم الفوضى التي عمت في اليومين الأولين كثف "المنتدى" أعماله وانشغاله الأساسي كان ما يدور في مصر حيث سقط الطاغية مبارك في ذات يوم انتهاء المنتدى. وأنهي المنتدى أعماله بتحديد يوم 20 مارس كيوم للتضامن العالمي مع مصر والشعوب الأفريقية. ولقد لاقى هذا اليوم مظاهرات واسعة في كل أنحاء العالم.

ويشير "فاليرشتاين" في مقال 15 أبريل "الشرق الأوسط والتحالف المضطرب" إلى التغيرات التي حدثت في السياسة العالمية. وما طرأ على علاقة الولايات المتحدة من تغيرات هامة مع دول المنطقة ومع الدول الأسيوية ومع أوربا الغربية. ففي المنطقة يمكن الكلام عن أزمة بين السعودية والولايات المتحدة بعد موقف الأخيرة المرحب علانية بترك مبارك السلطة للمجلس العسكري وانتقادها للعنف الذي مارسه نظام مبارك ضد الثوار. فالسعودية لم تنظر لهذا التراجع بعين الرضا وغضبت أيضا من انتقادات الإدارة الأمريكية الخجلة للتدخل السعودي في البحرين.

والتحول فيما بين الغرب يتمثل في بلبلة في السياسة الخارجية بين والولايات المتحدة أوربا الغربية فمنذ سنوات تحاول الأخيرة اتخاذ قراراتها كهوية مستقلة نسبيا عن الولايات المتحدة وهو ما كانت الإدارة الأمريكية تنظر له بعدم الرضا خاصة وأنه يجمعهم عمل مشترك في حلف شمال الأطلسي بجانب مشاركة الدول الأوربية، ولو رمزيا، في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في حروبها خاصة حرب العراق وبشكل أخص في الحرب ضد القاعدة في أفغانستان. ولكن التدخل العسكري المباشر في ليبيا عكس تغيرا هاما. ففي السابق كانت الولايات المتحدة تدعو الدول الغربية للمزيد من المشاركة بقواتها في تحالفاتها في الحروب. أما اليوم فأوروبا الغربية هي ما يدعو الولايات المتحدة للمزيد من المشاركة في التدخل بجانبها في ليبيا. وهذا التردد وكذا التحول في التوجهات يعكس التردد العميق للغرب عامة في الكيفية التي عليه التعامل مع الوضع الجاري والذي لا يعرف إلى أين سيقود والعواقب المحتملة على مصالحه. إذ يلزم التنويه إلى أن السياسة الغربية تجاه ليبيا كانت تتسم في السنوات الأخيرة بالتوافق بل بالتنسيق في قضايا مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية والتعاون المالي والتكنولوجي.

ولكن عندما تحرك الشارع السياسي ضد الحكام لم يجد الدبلوماسيون الغربيون الحل مباشرة للذي عليهم إتباعه. غير أن التردد الدولي تحكمه قاعدة كتبت حولها في 17 يناير على الفيس بوك إبان اندلاع الثورة التونسية قائلا :"... عبرت عن قلقي بالأمس عما يدور بتونس وأتمنى أن تكون مخاوفي في غير محلها... ولن أغلق أبواب الأمل في أن يواصل التونسيون حركتهم حتى شاطئ الآمان.

ولكن الأمر أكثر تعقيدا لأن المسألة ليست تونس فحسب ولكن دول الجوار والدول التي تم تدجينها في المنطقة وحتى إفريقيا. ولذا فللغرب كلمته في المسألة لأنه لن يسمح بإعصار يهدد كل مصالحه القديمة والجديدة. سوف يسمح بموجة عاتية تهدأ وترطب الجو وتبعث بعض النسيم وبشرط استمرار مصالحة دون ضرر.

ولكن هناك مقولة من المقولات التي أسمعها تطرح الكثير من التساؤلات حول العقل (الثوري) فهو إما متخشب مازال يرجع لكتب لم يعد يسمع بها من أحد ويطرح نظريات وحركات لا علاقة لها بالواقع لأنها أصبحت كلام كتب ولا يتمكن من طرح الجديد بداية من الواقع أو أنه (يقرأ أو يضرب الودع) ويقول أن هذا لن يحدث هنا أو هناك ليخفي (خيبة أمله). وهو يماثل من قالوا بنهاية التاريخ .. وقناعتي الافتراضية أن التاريخ لا يتوقف ولدينا أدلة وكذلك أن التاريخ دون حدود. وما قد يقع من ثورة هنا قد يحدث هناك .. وليس شرطا أن يكون صورة طبق الأصل فلكل حركة خصوصيتها ولكن كما قالت حركة 68 في فرنسا (لا مستحيل إلا المستحيل). فلعلهم يتذكرون".

ولسنا بحاجة للتدليل أن كل دول المنطقة مثلها مثل الدول الغربية لا تريد حدوث انقلابات جذرية في أي من المجتمعات التي تندلع فيها الانتفاضات. فالجميع يريد أن يحصر الحريق في نطاق ضيق حتى بعد انتصار الثورة جزئيا كما هو الحال في تونس ومصر.

القلق في الداخل

إن القلق على الثورة المصرية، كما على الثورات العربية، مرجعه كذلك حالة اليتم السياسي .. فالشباب قاموا بما لم يكن في الخيال ثم سقط في أيديهم. فالحمل أثقل من التصور. واليتم الذي أعنيه هو الفراغ السياسي. فكل الذين مارسوا السياسة طوال نصف قرن لم يتمكنوا من فهم ما حدث وعجزوا عن بلورة "نظرية" أو نظرة لقيادة الثورة. وسقط غالبية قدامى السياسيين والأحزاب في التسابق للتقرب من السلطة أي سلطة فازداد انفصالهم عن الشباب. وبرغم أنه انفصال قديم كان للبعض أوراق يمكن أن يلعب بها لأنه لم يكن فاقدا لكل قيمة لدى الثوريين لو التحم وقدم نقدا ذاتيا وتبنى شعارات الثورة وسار بها في مسار طويل بعيد المدى بأفكار واضحة. فاللحظة التاريخية نادرة والشعوب لا تقوم بثورة كل يوم.

فالقضية الأهم اليوم هي أن الثوريين يلزم عليهم التنسيق. فالكفاءات من القيادات في كل حركة مطالبة بعقد ندوات مشتركة لمدد طويلة ويشارك كل توجه بورقات عمل بتصورات علمية مؤسسة على الواقع الفعلي وليس بالخطابة والكلام الإنشائي وبرفع مطالب فعلية للمواطنين في كل المجالات والأنشطة. ومن هذا الندوات تتحدد استراتيجية للتحرك في الواقع على كل المستويات. أي في الشارع والمدينة والقرية وبأفضلية من أولاد كل محل. وبالتأكيد لكل مكان كوادره التاريخية وتلك التي ظهرت مؤخرا. ويتحدد أيضا توحد في الحركة من اجل عدم فض الحركة وكأن الأمور تم انجازها وأن الدولة سوف ترعى كل المطالب. فهذا الوهم لابد من الوعي به. فالدولة مازالت هي الدولة القديمة مع تغيرات

تشبه الكراسي الموسيقية. وبدأت تتضح الصورة أكثر بعد الاستفتاء على الدستور الذي لم يتسم بالبراءة سياسيا. إذ نكاد بعد النتيجة نعرف من الذي سوف يجلس على معظم المقاعد إن لم يكن على كل المقاعد. فإذا وعى شباب الثورة ومن تحالف معها بتلك المخاطر فليس أمامهم إلا خيار الاستسلام للقادم أو محاولة الجلوس على بعض المقاعد على الأقل.

ويضاف لعوامل القلق حقيقة أن الخطورة في أي ثورة تأتي من الثورة المضادة ولكن أيضا من داخل الحركة بتفجرها الذاتي وبعملية تخلص كل فريق من فرق أخرى. أي ظهور التنازع على القيادة والتخلص من الرفيق المنافس أو التمسك الحرفي بأيديولوجية. كل الثورات تمر بتلك المراحل ولا يكاد يكون له استثناءات من الثورة الفرنسية إلى ثورة 52 إلى ثورة الجزائر أو الثورات الإفريقية. كل تلك أمور بحاجة لنقاشات وشفافية وطرح الإيديولوجيات جانبا ومحاولة إبداع سياسي جديد لمجتمع إنساني يأخذ من ثقافة المجتمع ويثريه بقيم إنسانية تقبلها الغالبية. وهذا الشكل تحمل بذوره شعارات ثورة 25 يناير. فقط ما يلزم هو الذهاب بها خطوات أوسع للأمام وفي العمق.

إن تحول يوم غضب لثورة عفوية تجاوزت أحلام الغاضبين أوجد حالة من "الفوضى الخلاقة" بسبب الضياع التنظيمي إذ فاقت بحجمها واستمراريتها كل توقع من قبل الداعين ومن قبل النظام البوليسي الحاكم. وتجسدت وسيلة النظام في المواجهة بالعنف كحل أوحد من منظوره وكممارسة تعود إتباعها بفاعلية عبر سنوات إلا أنها هذه المرة فاقت إمكانياته. فبرغم 846 ضحية و 6500 جريحا استمرت المقاومة.

الجيش وصي على الثورة أم جزء منها ؟

ومع نزول القوات المسلحة وسط الجماهير وضحت نسبيا الصورة بعدم تعرضها بالعنف للمتظاهرين وكان معناه السياسي أنه تولي للسلطة، من تلك اللحظة، وتحميه الجماهير. وبحسب الجيش كان مناصرة وتبني للثورة ولمطالبها. والتفسير يختلف بين كل من التحليلين.

فلو أن الجيش يناصر مطالب الثورة ويحميها لكان ذلك قد تجسد في ترك السلطة للثوريين وقيام الجيش بمهامه الوطنية. ولكن الثوريين لم يطرحوا مسألة الاستيلاء على السلطة أصلا في أي لحظة وأكثر مطالبهم تشددا حتى الآن هو وضع "وصي" على كرسي الحكم متمثلا في "مجلس رئاسي من شخصيات مدنية وعسكري" لفترة انتقالية حتى تتم انتخابات لرئاسة الجمهورية. وهذا المطلب لم يتحقق بل لم يتم التعرض له في أي لحظة كحل يمكن تبنيه من قبل المؤسسة العسكرية وربما يرجع ذلك إلى أنه "ابتكار سياسي" غير معهود كنظام حكم. ويضاف صعوبة تصور توافق بين شخصيات متعددة من تيارات إيديولوجية مختلفة إلا في حالة قيامها بعملية تجرد تام من كل أيديولوجية وتبنيها لمطالب الثوار. ولكن أي من مطالب الثوار يجب الالتزام بها ؟ ومن الذي له حق الإشراف على المجلس الرئاسي ؟ وماذا لو تقاعس عن تنفيذ المطالب ؟ ومن له حق مطالبته بالتنحي أو طرده من السلطة؟ وما هو موقعه القانوني والدستوري؟ وكيف يمكن

حل الخلافات التي قد تتفجر بداخله ؟ كل تلك قضايا تستحق التعمق والبحث عن حلول جديدة لظروف غير متوقعة. ويظل أحد الحلول الممكنة بإمكانية فرز قيادات توافقية من القوى الثورية تشارك في الفترة الانتقالية وتكون تحت مراقبة قواعدها الجماهيرية وأن يقبل المجلس العسكري لعب دوره الوطني ويترك للسياسيين أمر السياسة. فدور الجيش كحامي للثورة في تلك الحال سوف يدخله التاريخ فعليا كمناصر للثورة في انطلاقها والحاضن لتحققها.

إن المجلس الأعلى استحوذ على كل السلطات لأنه لم يكن هناك من بديل آخر في الأفق السياسي. ولا أحد بإمكانه تصور ما الذي كان يمكن أن يحدث لو أن الجماهير واصلت احتلال الشارع بعد إبعاد مبارك عن السلطة حتى يتم تحقيق مطلب "مجلس رئاسي". فما تحقق من أعلى شعار رفع : "الشعب يريد إسقاط النظام" هو جزئية "إسقاط الرئيس" والبعض من بطانته. فإسقاط النظام يتم اليوم وبالتدريج ولا نعرف إلى أي مدى سوف يذهب هذا السقوط. فالمجلس العسكري يتبنى تكتيك عسكري في الهدم يلوح كأنه تنفيذ لمطالب الثورة ولكن أيضا كضرورة للتمكن من السلطة بإزاحة رئيس الجمهورية وكبار رجال الدولة حيث يشكل وجودهم عقبة للاستيلاء الكامل على السلطة نظرا لما يمتلكونه من قوة على الأرض في كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية. مع ضرورة التعبير عن الاندهاش بترك من تم سجنه من رموز النظام في احتكاك يومي فيما بينهم مما قد يسهل عليهم إدارة الثورة المضادة من داخل الزنازين مع أعوانهم في الخارج.

فمن السذاجة الاعتقاد أن الشأن السياسي غريب على المجلس الأعلى للقوات المسلحة. فالمشير طنطاوي وزير الدفاع في حكومات مضت وشارك في جلسات مجلس الوزراء وبالتالي فهو يعرف ما هي السياسة ومارسها طوال زمن طويل في الداخل وفي علاقاته مع دول العالم. ويمكن القول بأن قادة الأسلحة جميعا لا يعرفون فقط ما السياسة بل هم صناع لها. فالبطء في تنفيذ مطلب "إسقاط النظام" يتسق مع منطق محكم بالتخلص بالتدريج من الرؤوس. ولكن ذلك لا يعني أن القاعدة التي كان يديرها هؤلاء الذين سقطوا سقطت بدورها. فسقوط نظام يتم حينما يتم ضمانة بديله القادر على كيفية تصريف الأمور من الألف إلى الياء لضمان بقاء الدولة بمؤسساتها وقاعدتها الاقتصادية.

واستبعاد فكرة أن قادة القوات ليس لهم في السياسة ومن ثم قراراتهم بطيئة لابد أن تؤخذ بمعنى آخر. فقراراتهم تدرس وتنفذ كتكتيك عسكري لتحقيق استراتيجية محددة. فهدم الدولة بكاملها ومرة واحدة يحرمهم من وضع اليد والسيطرة على كل الملفات التي ورثوها عن النظام المباركي. فالحفاظ على بعض الدعامات من هذا النظام لفترة جوهريا لاستمرار وجود الدولة. ويشكل الضغط الثوري، برغم محاولة تحجيمه، ورقة ضغط للتسريع بعض الشيء في التخلص من قواعد النظام. فالوضعية الراهنة مزدوجة تجسدت في ثورة شعبية خلقت وضعا مناسبا للقوات المسلحة لقلب نظام الحكم جزئيا وثورة سلمت أمرها للقوات المسلحة.

إن نزول الجيش لميدان التحرير وفي المدن وعدم الصدام مع الثوريين كشف عن شرخ في قلب السلطة التنفيذية ومخططها للتوريث وربما لتجديد رئاسة مبارك. فنحن أمام شرخ مزدوج من ناحية بين المواطنين والدولة والشرخ داخل الدولة هو ما وجد فيه الجيش الفرصة لإعلان طلاقه من طرف واحد وانحيازه للثورة. وتحقق ذلك بسهولة لأنه لم تكن هناك قوة أخرى يمكن أن تحول دون الجيش وتحقيق استراتيجيته.

وفي ظل التكتيك الذي تتبعه منذ ذلك القيادة العسكرية نلمس اتساع الشرخ بينها وبين البنيان القديم ولكن لكي لا تصبح استراتيجية المجلس العسكري مجرد ترميم بإتباع سياسة "ثورة تصحيح" يلزم على الثوريين الحفاظ على التعبئة في حدها الأقصى مع محاولة ألا يهدد ذلك بدوره بشرخ بين المجلس والثوريين. فتحاشي اتساع الهوة بين حماة الثورة في الأمس ومن يحاولون إلجامها ممكنة بقبول المجلس العسكري لقيم الثورة وتنفيذها.

أن تسمية الأشياء بأسمائها في تحليل سياسي أمر ضروري حتى لا نظل نتحسس الكلمات. هو انقلاب إذن على نظام مبارك وما يلزم هو ألا يتحول إلى انقلاب على الثورة وأن يصبح أقصى ما يمكن تقديمه للثوريين هو بعض التنازلات الشكلية التي ترضي أو بدقة تقود إلى تمزق القوى الثورية وذلك باللعب على العوامل النفسية بأنه يستحيل عمل كل شيء فورا وأن ما تم انجازه خطوات للأمام بالقياس بالماضي المباركي وأنه من الضروري الحفاظ على القاعدة الاقتصادية كما هي إذ لا يوجد بديل لها وليس في البرنامج أن تلعب الدولة دورا اقتصاديا يغضب المعسكر الغربي الليبرالي الذي يمنح عدة مليارات من الدولار كمساعدات سنوية.

وهنا يلزم طرح سؤال جوهري عن العلاقة بين الحكومة المؤقتة وبين المجلس الأعلى. من الذي يقرر سياسة البلد ؟ إن رئيس الجمهورية وفي الحال الراهنة المجلس العسكري له السلطة العليا ولكن الحكومة هي الموكل لها قيادة السياسة اليومية في المجتمع في كل المجالات. فعند اتخاذ قرار بفض اعتصام، مثلا، هل القرار يأتي من المجلس الأعلى أم من وزير الداخلية ؟ من البين حتى الآن أن المجلس هو الذي يتخذ القرار بدليل أنه هو الذي يعقد مؤتمرات صحفية لتفسير أو تبرير تصرفاته. وربما يرجع ذلك لحالة الشلل النسبي لقوات الشرطة وعلاقتها بالشعب والتي فسدت إبان أيام الثورة الأولى وتولي الجيش مسؤولية حفظ الأمن ؟

ثورة شعبية لا ثورة تصحيح

إن الإشكاليات التي تواجهها الثورة متعددة. فمحاكمة رموز النظام السابق جميعا عن كل الجرائم حيال الشعب لا تقدم مجتمعا جديدا. ولقد رسم المجلس الأعلى حدود المجتمع الجديد ليس فقط بالدستور المؤقت ولكن أيضا بالقوانين المتعارضة من المطالب التي تسمح بتشكيل أحزاب جديدة. والأكثر خطورة القانون الذي يحد من ممارسة حق الإضراب والاعتصام والتظاهر وفرض أن يكون ذلك غير معطل لعملية الإنتاج. فالقانون على هذا النحو يفرغ قضية العصيان الشرعي من محتواها

إذ أن الإضراب عن العمل والتظاهر وسائل ضغط من العاملين لنيل البعض من الحقوق أو لتحسين شروط العمل.

يضاف أن إصدار قوانين مجحفة لتأسيس الأحزاب هو عدم تقدير لأهمية التربية السياسية للمواطنين التي يجب النظر إليها على أنها لمصلحة المجتمع عامة وليس لمصلحة الأحزاب خاصة بعد الثورة وبداية عهد جديد. فهي مساهمة في نشر الوعي السياسي لكي يمارس المواطن حقوقه السياسية التي تصب في مصلحة الوطن ومصلحته والتي لا تقل أهمية عن محو الأمية فهي محو للأمية السياسية وتدريب على ممارسة الديمقراطية. علاوة على أن حرمان الأحزاب من التعبير عن فئة أو طبقة اجتماعية قضية باطلة. فمصالح ومطالب الفلاحين أو العمال أو الموظفين ليست هي ذاتها. وكل الأحزاب في العالم تستند إلى مصالح طبقات أو فئات في جانب منها إلا في الدول الدكتاتورية.

والأسلوب الأمثل هو أن يفتح المجلس أبوابه المغلقة ويكون نتيجته فتح حوار شفاف. ففكرة أن النظام القادم، بعد الانتخابات، هو الكفيل بتنفيذ مطالب الثورة هو التفاف على الثورة. إذ نعرف مقدما أي قوة سياسية سوف تصل إلى السلطة في ظل عدم الاستعداد السياسي للقوى السياسية الموجودة حاليا سواء القديمة أو التي تتشكل اليوم. إن عدم تنفيذ الحد الأقصى من المطالب في تلك الفترة الانتقالية من الممكن أن ينتج عنها فيما بعد استمرار في التناقضات بين الثوريين والسلطة الجديدة حتى لو كانت صناديق الانتخابات هي الحكم. ولذلك فالمطالب الحيوية الذي يجب الإصرار عليه هو إطالة الفترة الانتقالية لسنة على الأقل وإلا فهم من تقصيرها إرادة فعلية لتحجيم للثورة. فالمباراة لم يمنح لها الوقت اللازم واللاعبون غير مهيئين.

الثورة مستمرة

يلزم الوعي أن ما حدث ويحدث ليس ثورة بالمعني التقليدي الدقيق وأن ما يستمر هو ثورة من نوع جديد نتيجة غياب القوى السياسية التي كان من المفترض أن تستحوذ على السلطة. فهي بدقة حالة ثورية أو لحظة تاريخية ثورية تضعنا أمام ظاهرة متفردة. فهذه الحالة الثورية لكي تنجز ثورة حتى النهاية هي في حالة اشتباك مع من هم في السلطة وإن فض الاشتباك لابد أن يحدث. فالمخاطر تأتي من انفجار صراع بين الثوار والقوات المسلحة وهو ما يعني الدخول في نفق لا أحد يعرف منه مخرجا. والحل هو أن يحدث توافق بين الطرفين ويتنازل الجيش عن مشروع الحفاظ على النظام القديم في ثوب جديد. أي بدقة أن يقبل خلق مجتمع مدني كلية بقيم عصرية وإنسانية ويعود الجيش لممارسة دوره الوطني التقليدي في الحفاظ على أمن الوطن. وبرغم أنه لا شك في أن خروج نظام دكتاتوري جديد مستبعد بعد ثورة 25 يناير فإن الشكل النهائي يظل غير واضح حتى لو تسلمت السلطة قوى مدنية بعد انتخابات الرئاسة.

وحالة الاشتباك الراهنة لها عواملها ومنها أن المؤسسة العسكرية هي من نسيج الدولة التي تهدمها. ولكن لا يمكن إغفال عامل اختلاف الأجيال إن لم نقل صراع الأجيال. فمصر مجتمع أبوي مثله مثل باقي المجتمعات العربية. للكبير

سلطة يعتبرها طبيعية على الأصغر. والقيادات العسكرية كلها هي في وضع يماثل وضع الآباء لغالبية الثوريين. يضاف أن التربية العسكرية تضيف عوامل أخرى تزيد من الهوة في قيامها على قيم خضوع الأخر الأصغر رتبة لأوامر الأكبر. وعندما ينادي الثوار بمطالب يمكن تصور أن القيادة تستشعر انقلابا عكسيا في العلاقات وكأن الأدنى والأصغر هو من يملى على الأكبر والأعلى رتبة. والحرج غير منطقي حقيقة إذ أن المطالب لا تأتي من أفراد وإنما مجموع الثوار الذين يمكن القول دون حرج بأنهم ملايين المواطنين. ولكن هنا أيضا تعاود نفس الفكرة التكرار. فالحاكم في الشرق اعتبر نفسه دائما بمثابة الأب لمجمل الشعب وهو من يعرف مصلحته ويقرر بدلا عنه أموره. ولقد شهد تاريخنا دائما تلك العلاقة الأبوية بالحاكم ففي كل مرة حدثت مشكلة مع وزير أو رئيس وزراء طالب أصحاب القلم من الرئيس التدخل للإنقاذ.

من أكبر المخاطر في التاريخ إن الثورات قد تشهد فترة مد ويتبعها فترة تراخي وفترة تحلل وانهيار. والمد هو لحظات التفجر حتى يتم السيطرة على السلطة من قبل من فجر الثورة. والتراخي بتوهم أن بالوصول إلى تلك المرحلة أنجزت الثورة مهامها. والانهيار ببداية الصراع بين القيادة الثورية والتنافس على القيادة والزعامة. وهذا تبسيط مخل لحركة التاريخ فمن الممكن أيضا أن تتعرض الثورة للإجهاض فور اندلاعها إن فقدت القيادة والتوجيه الرشيد. فمبعث الحيرة ناتج من عجز القوى السياسية وخاصة من بين التقدميين حتى الآن في لعب دور قيادي ولا أقول قيادة الحركة. فالانشغال بصراعات الزعامات فات زمنه فالشعب هو من يقود. فالانشغال الغالب لدي الجميع هو تأسيس أحزاب جديدة وهو إيجابي غير أن الأكثر إلحاحا هو التوحد في حركة واحدة أو على الأقل تكوين جبهة بين الأحزاب والعمل من داخل الأطر والجماعات المتواجدة وبلورة أفكار للمقاومة معها وتطوير برنامج اقتصادي واجتماعي تتبناه كمطالب. فلا يمكن أن يعمل كل في داخل "دكان خاص به" في حين أن الثورة تخص الجميع من كل الطبقات والفئات وخاصة الفقيرة منها في كل مجال وتلك التي تطالب بمجتمع مختلف. يضاف أن المخاطر سوف تكون عواقبها السلبية على الجميع.

إن ما تعكسه حالة الانفصام الراهنة ليست أقل خطورة على الثورة من الثورة المضادة التي يديرها النظام الراهن والذي لم يسقط منه إلا القليل متعاونا مع من يشوهون بجهل مطبق القيم التي تنادي بالعلمانية والديمقراطية والمدنية. فنحن نعرف ماذا تعني الدولة وإلى أي حد هي كائن مركب وأن سقوط أفراد لا يعني انتصار ثورة. وهذا أكثر صحة لأنه لم يتم الاستيلاء على السلطة وإنما تم منح التفويض للمجلس العسكري والحكومة لتنفيذ بعض المطالب. مع العلم أن "الوصي" على الثورة لن يمنح الثوار ما يطالبون به فمصالحه هي في الحفاظ على الدولة كما هي مع بعض التضحيات. ذلك يعني أنه من الضروري القيام بعملية مسح لممارسات السياسية وخاصة لدى التقدميين ليس بنقد ذاتي لتعذيب الذات واتهام الآخر ولكن لكيفية بلورة وعي بأهمية المرحلة وما تطلبه من إبداع سياسي في الممارسة. وعند ذكر التقدميين بشكل خاص فذلك لأنهم يحملون مشروعا احتماليا بمجتمع جديد وعصري وأكثر إنسانية تتحقق فيه قيم لا

نزاع حولها ورفضها هو حبس للمواطنين في عبودية جديدة تفرض عليه خنوعا لقيادات تتلاعب بالدين سياسيا.

ولأن ما حدث ويحدث في مصر هو ثورة شعبية فيجب الحيلولة دون تحويلها لتصبح مجرد "ثورة تصحيح" على نمط ما فعله أنور السادات بالتخلص من رفاقه ووضعهم جميعا في السجن بعد وفاة عبد الناصر. إن هذه اللحظة التاريخية من الممكن أن تلهم القوات المسلحة بتبني كل قيم الثورة والعمل على تحقيق المجتمع الجديد الذي يحلم به الشعب. هنا يمكن أن تكون الثورة المصرية متفردة ليس فقط بالكيفية التي قامت بها ولكن أيضا بهذا التلاحم بين الجيش والشعب ليس كشعار وإنما كحقيقة. وتلك العلاقة تستلزم استبدال سياسة العنف والقمع بسياسة الحوار والتفاوض والعمل على تلبية مطالب المواطنين كأولوية وكتعبير عيني عن أن دولة جديدة يتم بزوغ عصرها في المحروسة.

زعزعة دعائم الثورة

الثلاثاء 31 أيار (مايو) 2011

الحيرة تسود من عدم تسمية الأشياء بأسمائها واللف والدوران حول طبيعة ما حدث ويحدث منذ 28 يناير مع نزول القوات المسلحة في ميادين مصر. فكأننا لا نريد أن نقول الكلمة صراحة ونظل متمسكين بالكلمات اللطيفة التي لا تجرح لا الجيش ولا الشعب. لا نريد أن نعترف بأن الثورة الشعبية تخللها انقلابا عسكريا تمسح بالثورة . فكلمة انقلاب مقيتة سياسيا وفي الوقت نفسه لا يستطيع الجيش القول بأنه قام بثورة . ثورتان في وقت واحد لا يمكن بلعهما .. بجانب تسمية الانقلاب بثورة جيش معناه معاداة لثورة قائمة بالفعل أو بدقة لحالة ثورية. فلم يكن هناك من مناص من ارتداء عباءة الثورة الشعبية لإخفاء الانقلاب ضد حكم مبارك.

إن وضع المعادلة الصحيحة للأمر تفسر كل ما قام به المجلس العسكري من حينها إلى الآن . فكل ما قام به هو لوضع أسس دولة بدء من معطيات داخلية وخارجية واضحة سواء في علاقته بالإخوان المسلمين أو بدول عربية لا تريد أن تتجاوز الثورة "المسمى" ويتم تفريغها من المحتوى . إذ ثورة تعني التهديد للمنطقة. ونجاح الثورة كثورة هو تغيير أكيد لكل بلاد المنطقة مهما كانت الضريبة المدفوعة بشريا من قهر النظم الحاكمة . فنجاح الثورة المصرية قنبلة حقيقية يجب سحب الفتيل منها لتصبح مجرد فرقعة صوتية لا أكثر. بجانب أن ثورة فعلية هي تهديد لكل الاستراتيجيات المتواجدة منذ "كامب دافيد" وخروج لمصر من حلف الدول المعتدلة ومن هنا نري مليارات الدولارات سوف تمنح لمصر بسلاسة تتعارض مع منطق الدول الغربية إلا في حالة احتواء الدول . ويتواكب معها تصريحات لينة حول القضية الفلسطينية من سياسة دولية كانت دائما محابية لإسرائيل ولكن اليوم عليها أن تعيد التفكير لضمان مصالحها ولتأمين إسرائيل من خلال منظور جديد غير واضح كلية بعد ولكنه آت لا ريب برغم للقيام بتوازنات جديدة.

يمكن الادعاء أن المجلس العسكري وقع على شهادة الانفصال عن الثورة أو بدقة اعتبار حركته مستقلة عنها منذ الاستفتاء على بعض مواد الدستور وما تبعه من إعلان دستوري لم يتم استشارة الشعب على محتواه. وما تلا ذلك من قوانين لإعاقة حياة سياسية حزبية سليمة وحرية اعتراض شرعية وعدم تطهير كل المؤسسات الفاسدة وكذلك البعض من الممارسات ضد بعض الاعتصامات والمحاكمات العسكرية للمناضلين . فكل ذلك يدخل في ذات الخط الذي يفصل بالتدريج المجلس العسكري عن الثورة الشعبية. ثم كانت جمعة 27 مايو هي نقطة النهاية برفع يده كلية عن حماية الثورة والإقرار بأن هناك سلطة مستقلة للمجلس عن الثورة وأن هذه السلطة تستمد شرعيتها من الذين وافقوا على بعض بنود الدستور في الاستفتاء. وهنا يحدث العديد من الشروخ أكثرها خطورة ليس التوافق بين المجلس والإخوان على ذات المبدأ ولكن محاولة تجزئة الشعب إلى أغلبية يقال أنها أقرت سلطة المجلس الأعلى وهو ما لم يحدث وأقلية

مازالت تتوجه للميادين للمطالبة بأشياء هي في حكم المنتهية في نظر المجلس ولا جدال ممكن حولها. فالمجلس العسكري يتصرف حيال المواطنين وكأنهم جنود يتعامل معهم بمنطق "أطع الأمر الأخير ولو خطأ". وعلى ضوء تلك الخطة يسعى المجلس والإخوان إلى زرع انقسام في المجتمع بين قلة تتمرد في الميادين وأغلبية راضية. ومخاطر هذا الانقسام سنرى أثارها السلبية في بث الفرقة داخل القوى الوطنية الثائرة من ناحية لكي تتشتت بدورها. ومن ناحية أخرى الانقسام بين هذه القوى والأغلبية الراضية ومن داخلها سوف تتواجد كل القوى المضادة للثورة بكل أطيافها.

فالدولة التي تتشكل هي دولة قواعدها هي ذات القواعد القديمة وقد ثبت ذلك بوضوح في حركة تعيين المحافظين وكبار المسئولين وعدم محاكمة من تسببوا في موت مئات الشباب وجرح الآلاف بجانب تلك المحاكمات لرموز النظام "السابق" التي تلوح وكأنها لذر الرمال في العيون وإمكانية تمتع اكبر المجرمين بالبراءة لعدم ثبوت الأدلة أو عدم كفايتها أو لعدم وجود قوانين تحاسب على الفساد السياسي.

ولقول ذلك بطريقة أخرى نقول إن الدليل الملموس على أن ما حدث ليس ثورة كاملة وإنما ثورة تخللها انقلاب يحاول السيطرة عليها يتمثل في أننا مازلنا نطالب بتحقيق مطالب الثورة. وهو ما يعني أن هناك سلطة أعلى يتوجه الثوريون إليها للتوسل أن تستمع إلى النداء. وذلك يعني أن "الوصي على الثورة" أو "ولي الأمر" لا ينفذ المطالب التي صرح مسبقا بشرعيتها وهو ما له معنى سياسي محدد أي أنه صاحب السلطة الفعلية وذلك ليس وليد اليوم ولكن منذ لحظة نزوله بين الثوريين في مدن مصر في 28 يناير. ذلك أمر لابد من الوعي به برغم ما قد يحمل من أحاسيس بالمرارة. إذ أن ثورة تكون فعلية إذا استولت على السلطة وحينها لا تبلور مطالبا وإنما تضعها موضع التنفيذ. ذلك ليس هو الوضع لأن ما حدث ويحدث هو كما سبق وقلت في مقالين سابقين :"حالة ثورية" أو "لحظة تاريخية ثورية" سلم فيها الثوار أمر الثورة إلى "وصي" أعلن أنه يتبنى مطالب الثورة ويحميها. وجاء هذا التسليم منطقيا إذ لم يكن للثورة قيادة ولكن قيادات وهذه القيادات لم تتمكن في 18 يوما توحيد نفسها في قيادة موحدة وتبلور برنامجا وتواصل احتلال الميادين حتى تتحقق كل مطالبها بما في ذلك مشاركتها في السلطة في أعلى مستوى ثم القيام تدريجيا بتطوير شكل جديد للدولة وعودة الجيش فورا إلى عمله.

وضع المعادلة بهذا الوضوح يحدد القضية وطبيعة المشكلات والكيفية التي يتم التعامل معها. وسوف تنكشف كل أوراق اللعبة السياسية في الأسابيع والشهور القادمة حينما يواصل الانفجار الشعبي طريقه إلى الميادين برغم وصول حاكم جديد لكرسي الحكم غير ذلك الذي كانت تحلم به الثورة الشعبية. حينها ستكون المخاطر قد بلغت ذروتها ولا يعلم من أحد كيف ستكون طبيعة المواجهة. هذا الوضع الشديد الحساسية بحاجة إلى مراجعة فكرية من قبل المجلس العسكري من ناحية ومراجعة فكرية وتنظيمية من قبل قوى الثورة من أجل عمل جبهة

موحدة من كل القوي وبلورة مطالبها المرحلية بحيث تكون هي مطالب الثورة وبعيدا عن أي أيديولوجية وأن تكون تلك المطالب هي سلاح إنقاذ الثورة.

الانقلاب الفوقي وسحق الثورة

الجمعة 8 تموز (يوليو) 2011

25 يناير قطرة تحولت لشلال تحول لسيل جارف فكانت ثورة. ويظل على السيل حفر ترع وقنوات ومصارف .. تشيد السدود والقناطر.. تطهير التربة من الأعشاب الضارة .. بذر البذور ومقاومة الآفات ورعاية النبات ليأتي وقت الحصاد .. مهمة طويلة تستدعي عمل جماعي منظم واستراتيجية واضحة.

فالذين يقومون بالثورة هم من يؤمنون بضرورتها وكرسوا حياتهم لإنجازها ودورهم ليس البحث عن مكانة في سلطة تنتهي ولكن بالقيام بدورهم الثوري بالاستيلاء على السلطة. في ثورة ٢٥ يناير لم يتحقق ذلك وعلى الثوريين الحفاظ على نبل هدفهم بالوصول لكل مكان في السلطة الجديدة. فيلزم أن تتقدم بعض الوجوه الشابة لمنصب رئاسة الجمهورية بأفكار جديدة فإن لم يصلوا اليوم فسيكون وصولهم للسلطة في مرحلة قادمة. لابد من تجديد المسرح السياسي بشباب الثورة.

إن الممارسات التي تحدث في الواقع تظهر فجوة بين الشعب والسلطة الحاكمة ومحاولات تفتيت الحركة الثورية. ولعل أحد علامات تلك الفجوة تجلت في الفرقة في مواقف الثوار من دعوة اللقاء التي دعا إليها المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الفترة الأخيرة. فدعوته للقاء جاءت كما لو كانت إشعار للحضور للتحقيق فهو لم يقترح الفكرة ويناقش أفضل مهلة ليستعد الجميع بكلام محدد. تصرف المجلس بالأمر وتصرف الثوار برفض الأمر ووضع شروط. صورة مصغرة لأنماط التفاوض بين طرفين تتعارض أهداف كل منهما. فهل هذا هو الحال ؟

إن خراب مصر هو جريمة النظام الساداتي- المباركي. وفي قلب هذه الجريمة تتواجد كل التفاصيل. ولذا فالمحاكمات ليست لأفراد فقط ولكن للنظام بأكمله وسياساته منذ أوائل السبعينات في القرن الماضي. وما نشاهده الآن من محاكمات وسياسات هي تمثيلية هزلية تضحك على ذقون من قاموا بالثورة وتعتبرهم سذج. وحان الوقت ليفرض الثوار تقديم السرد التاريخي السليم لتلك الفترة التي عاشها الشعب من المهانة وضرورة دفع مرتكبي الجريمة للثمن لا الاعتذار وأحكام بالإفراج عن كبار المسئولين عن خراب مصر السياسي والاقتصادي ومن صنعوا مجتمعا قوامه الفساد. إن الصمت يعني العفو عن كل من أجرموا سياسيا واقتصاديا وثقافيا وإعطاء الفرصة لهم لقيادة الثورة المضادة مباشرة وبعنف. فما يحدث ليس مريبا فحسب ولكنه التأكيد على أن الثورة في نظر حكام مصر اليوم لم تحدث أو أنها انتهت وأسدل الستار.

أن أحد العوامل الجوهرية التي تساعد الثورة على الصمود هو تعبئة القوى العاملة حولها. ذلك يعني رفع شعارات تعكس مطالب الفقراء والكادحين من المواطنين ليدركوا ان الثورة ثورتهم وتتحدث بأسهم ويدافعون عنها لأنه بانتصارها ستقل معاناتهم وستفتح الأبواب لمجتمع أكثر إنسانية. ولعل أكثر ما يظهر أهمية التوجه

للقوى العاملة الموقف المتقاعس للنقابة العامة للعمال التي دعت لعدم المشاركة في جمعة 8 يوليو تحت ادعاء الحفاظ على الإنتاج. ففي هذا الموقف الخاطئ تعامي وتضليل لمطالب الثورة ودفاعها عن الكادحين ولكن ربما بقدر غير كاف لتعبئتهم خلف الثورة.

فكل تحالف في داخل الحركة الثورية لا يأخذ باعتباره قضية الفقراء من الشعب وتقديم حلول سريعة لها يقود إلى استمرار الثورة من قبل هؤلاء ضد من قالوا بأنهم يدافعون عن الكادحين. بمعنى آخر سيخلق وضعا يمزق المواطنين إلى ثوريين تم تدجينهم باحتلالهم لمكانة في السلطة كرشوة بجانب قوى اليمين والمحافظين والإسلام السياسي ومن جانب آخر تكتل الكادحين لمواصلة ثورة تخص مطالبهم التي تم إهمالها.

فلو فشلت ثورة 25 يناير فلن يكون ذلك فقط بفعل الثورة المضادة ومقاومة المجلس الأعلى لتبني مطالب الثورة ولكن أساسا لتشتت الحركات الثورية وعدم قدرتها على التوحد. التاريخ يمنحنا دروسا للاستفادة منها في أوقات الأزمة. واللحظة الثورية هي مرحلة أزمة فإما أن يصعب مواجهتا والدخول في أزمة أشد أو العودة للخلف بسيادة مجتمع استبدادي أكثر قسوة مما كان. فالتاريخ شهد موت ثورات وانتكاس أخرى وتفشي للفاشية والصراعات الدموية بين الثوار وأعدائهم وفيما بين الثوار أنفسهم والثورة الفرنسية مثال مجسد لتلك الاحتمالات.

فما أقسى التاريخ على من يفقد السيطرة على عجلة القيادة. هذه ليست نبوءة وإنما قراءة لتاريخ الثورات. فمن يقودون ثورة يقودونها إلى فشل أكيد إذا تنازعوا الأهداف الموضوعية لإنجاز تغيرات جذرية بالمجتمع ويقود عجزهم عن تحديد الأولويات وتتابعها خطوة خطوة بشفافية وطبقا لمنطق صارم كعملية جراحية. فهذا التنازع قد يشكل عدم مقدرة على وضع حركة التاريخ على قدميها وعلى ارض صلبة. وقد يعبر عن تنازع يعكس صراحة أيضا صراع مصالح يعني تحريك التاريخ وإعادة صناعته بشكل مشوه ليتأقلم مع مصالح محددة مضادة لأهداف ثورة بتفجيرها من داخلها.

بقول أخر فالانشقاق والاختلاف حول الأهداف الموضوعية للثورة ليست اختلافات بريئة ونتاج عدم وعي ولكن نقيض ذلك هو لتوجيه التاريخ في مسار بعينه ووضع كل العقبات لكيلا يذهب في الاتجاه الصحيح. أي أنه نمط من أنماط الثورة المضادة المقنعة بتبنيها للثورة في الخطاب السياسي والتصرف بنقيض الخطاب. لعل أفضل مثال عيني على ذلك هو سياسات المجلس العسكري ومواقف الأخوان المسلمين.

ولكي لا يقود الثورة من يعارض وصولها إلى أهدافها الحيوية يلزم القيام بعملية فرز جادة وغير رحيمة لوضع تشكيل موحد من الثوريين ونبذ دون شفقة أعداء الثورة. هذا النوع من التشكيل نجد له الكثير من النماذج في التاريخ لمواجهة أزمة سياسية حادة يجتازها الوطن.

فالتجربة الفرنسية بتشكيل المجلس الوطني للمقاومة إبان الحرب العالمية الثانية كان التعبير عن لم شمل كل قوى المقاومة من كل مشرب إيديولوجي من لحظة اتفاق الجميع على حتمية المقاومة في مواجهة الاحتلال النازي وحكومة فيشي المتعاونة مع المحتل وبناء مجتمع مختلف. وان كان الشرط مختلفا بين حالة احتلال أجنبي وحالة ثورة فإن الذي يجمع بينهما هو مرور المجتمع بحالة أزمة وضرورة تجاوزها بتوحيد التكتيك والاستراتيجية ليكون الفعل أكثر فاعلية ويكلل بالنصر. وهو ما تحقق. لقد وضع المجلس الوطني للمقاومة برنامجا ثوريا اجتماعيا واقتصاديا توافقت عليه كل قوى المقاومة من الأحزاب السياسية من أقصى اليسار إلى الأحزاب المحافظة بجانب كل النقابات. وتم تنفيذ هذا البرنامج بعد الانتصار على النازية ومازالت المكاسب التي تحققت من تطبيقه للمواطنين سارية إلى الآن في فرنسا. ولكن الدولة الفرنسية منذ 2007 في ظل نيكولا ساركوزي تسعى إلى تحطيم كل مكتسبات هذا البرنامج بجانب حربها ضد المكاسب التي تحققت في حركة مايو 1968 الطلابية والعمالية. وهذا ما يعني أن كل تغير ثوري سوف يظل يواجه بثورة مضادة طوال عشرات السنين.

وفي مصر يلزم تشكيل مجلس للمقاومة أو للثورة دوره هو عمل جرد لم تم انجازه من المطالب والمطالب الملحة التي يلزم انجازها فورا في تلك المرحلة. وأن يتشكل هذا المجلس من كل القوى السياسية من أي توجه سياسي توافق على حتمية مقاومة التراجع وعودة حياة مماثلة لما كانت سائدة قبل الثورة.

فالتساؤل الدائر حول التحالف والتوحد والجبهة بين الأحزاب ينظر إليه إما باعتباره تكتيك لدى البعض أو انتهازية لدى الغير. ويحق بطبيعة الحال النظر بوضوح أولا مع من التحالف أو إقامة الجبهة أو التوحد. غير أن تشكيل مثل هذه الجبهة يعتبر حتمي والتوصل لشكل جديد من القيادة الجماعية التي تتوافق على كل قرار ولا تنفرط من أدني اختلاف وأن تلتزم بضرورة النضال حتى يتم إنجاز القدر الأعظم من المطالب وخاصة التي يلوح أن لا خلاف عليها على أن تتضمن بالضرورة الدفاع عن الطبقات المطحونة من المواطنين.

ان الفكر الذي يخص برنامج يجمع حوله المواطنين هو الفكر الذي يركز على الحياة الإنتاجية وتوزيع الثروة والعدالة الاجتماعية وغيرها من قضايا الحياة العامة بما فيها من علاقات داخل الأنشطة الاقتصادية وغيرها. فبلورة صحيحة لفكر جديد خارج الإيديولوجيات القديمة السائدة سيكون له الغلبة على أي فكر لا تعنيه تلك القضايا كأولوية وإنما همه الأساسي هو التدخل في سلوك المواطنين الخاص. فهذا الفكر النقيض ينشغل بالشكل سواء فيما يخص الرداء إلى فرض الحدود على الإبداع الثقافي والفني والحريات العامة ولا ينشغل بتحقيق عدالة اجتماعية أو توزيع للثروة أو طبيعة الملكية فهي في نظره مقننة ومقدسة ومقدرة مسبقا على البشر ولا يجب المساس بها. وهنا يحدث التقاء منطقي بين هذا الفكر مع الليبرالية الاقتصادية.

فتلك الليبرالية لم تتوقف تجاربها على الصعيد العالمي عن المرور بأزمات مستمرة ودورية ونجد ذلك في اليونان واسبانيا والبرتغال وايرلندا ... بجانب أن الإيديولوجية الليبرالية لا تخلق إلا ذات المجتمع المستغل حيث تتحكم قلة ثرية في معظم

الثروة وتعيش الأغلبية في فقر ومذلة الاستغلال. فالليبرالية المصرية تسود منذ عقود ولكي تعيش محكوم عليها بالتكامل في العولمة المعممة وبالتالي تلقي كل أزماتها وستكون اضعف من أن تجد لها مخرجا معجزة عجزت الدول الأكثر تطورا عن تطبيقه وتستمر في الاستدانة من النظام المالي الدولي وإنهاك شعوبها بالضرائب وتجميد الأجور.

إن استيلاء المجلس العسكري على السلطة كحل لم يكن هناك غيره لغياب قوة ثورية منظمة وقادرة على الإمساك بالحكم وتوهمت القوى الثورية أن المجلس العسكري سيكون المنفذ لمطالبها في حين أن الانقلاب الفوقي في الدولة قام به المجلس العسكري منذ نزول الجيش إلى ميادين المدن للحفاظ على الدولة القديمة بعد هدم بعض أركانها وترميم البناء ولم يتمكن حتى من مجرد إعادة تبيضه ليلوح أن هناك تغيرات فعلية. فلقد ارتدى المجلس الأعلى عباءة الثورة مثله مثل الإخوان ثم نزعاها بالتدريج عبر كل الإجراءات والقوانين والاستفتاء والممارسات حيال الثوريين ونعتهم بالبلطجية وتكفيرهم ووصمهم بالخيانة. فكل تلك الممارسات هي محاولات مستميتة لتحجيم الثورة وضربها مباشرة أو بشكل غير مباشر وإيقاف العملية عند الحد الذي وصلت إليه. ولقد تدرج دور الثورة المضادة في الظهور وواكب لكل ما سبق ذكره وخاصة مع ترميم الدستور القديم ثم ما لحق من ممارسات بتفجير الصراع الديني.

ومن جانب القوى الثورية لابد من الإقرار بأنها تتعرض للتفجر من داخلها وتتعرض للضعف تحت وقع النزعات النرجسية والزعامات الفردية والسلفية الفكرية وهي عقبات كان يلزم الوعي بمخاطرها في تلك الحقبة.

يضاف لذلك إن نجاح الثورة يستند على دعامات أساسية أهمها تعبئة القوى العاملة وخاصة عبر نقابات مستقلة لها نفوذ في الواقع. فالنقابات هي الخلية الأساسية المتينة لكل عمل سياسي شعبي وحزبي. فالنقابات تلتف حول قضايا ملموسة ومطالب محددة لمجموعة من العاملين في أنشطة بعينها ولذا فإن مطالب النقابات التي تعبر عن العاملين لابد أن تكون هي ذاتها مطالب الأحزاب التقدمية وفي برنامج أي قيادة موحدة للثورة. ذلك سيقود منطقيا إلى التفاف مستمر وبالتدريج للعاملين حول الشأن السياسي وحول الثورة.

ويشعر بعض الثوريين ويدهم في النار بالخوف من الوضع الراهن فيقر: ازداد اعتقادنا أننا مقصرين. والسؤال هل هو اعتقاد أم حقيقة شعور بالتقصير ؟ وإن كان شعور حقيقي فهو يعني أنه يلزم التوقف وإعادة قراءة الثورة. وهل يجب التوقف عند القليل الذي تحقق دون أن يعني انجاز ثورة حتى النهاية أم هناك طاقة وإرادة للذهاب بالثورة حتى منتهاها أي إحداث تغير جذري للمجتمع الراهن. وبالتالي كيف ؟ وهل ذلك في حيز الممكن؟ ومن سيقوم بهذا الانجاز ؟ تلك أسئلة بحاجة لبحثها بدقة مشرح ودون أوهام وخلط بين الحلم والممكن. فماذا أنتم فاعلون ؟

أكرر، فليكف كل الثورين عن تشيد أحزاب إلى ما لانهاية تكاد برامجها تبلور ذات المطالب فهذه الأحزاب تكريس للتفتت وليقوموا بتكوين وتشكيل مجلس وطني للمقاومة يجمع كل الذين ساهموا في الثورة أيا كانت أيديولوجيته. وأن يقوم هذا

المجلس بعملية جرد لما تحقق وما يلزم الإصرار على تحقيقه فورا في تلك المرحلة وتحديد أشكال النضال الجماعي الملحة. وهذا النضال وأشكاله لابد أن تجمع عليه الأغلبية وتلتزم به وتصمد على الأرض حتى تحققه. فلقد تفجرت ثورة شعبية في 25 يناير تخللها ووازاها القيام بانقلاب عسكري فوقي وذلك يعني أن هناك ازدواجية فمن ناحية ثورة بدون سلطة وسلطة تحاول احتواء الثورة.

أن ما يحدث يماثل لعبة شطرنج. من ناحية السلطة الراهنة التي تحركها مصالح الطبقات التي تعبر عنها وتسعى لإيقاف الحالة الثورية عند حدود معينة شكلية. ويتدخل في اللعبة توجيهات خارجية لها مصالح في مصر وفي المنطقة وتسعى لهدف الحفاظ على الاستراتيجية الدائمة في المنطقة برمتها. ومن ناحية أخرى يقوم اللاعبون الثوريون بقيادة ممزقة مازالت غير واعية بأهمية اللحظة التاريخية وحتمية توحدها في برنامج منضبط. وداخل الحركة الثورية يتم إغفال مكون أساسي من الشعب هو في الحقيقة الضامن لانتصار الثورة. وهذا المكون هو القوى العاملة بكل مكوناتها بجانب كل الفقراء والمهمشين. فهؤلاء مازال وضعهم ضمن برامج الأحزاب ضئيل أو غائب. فلو استطاعت قيادة موحدة للحالة الثورية تبني فعلي لمطالب هذا الرافد الشعبي ستضمن قوة تأثير حقيقة على السلطة ودفعها للتنازل لكي تكون المطالب الاقتصادية مكونا جوهريا بجانب المطالب السياسية.

ولا يعني كل ذلك اليأس وقصر النفس وإنما الوعي بأن الحالة الثورية سوف تستمر لسنوات طوال وإن الإنجاز الفعلي للثورة قد يحتاج حياة جيل ونضاله دون هوادة طوال سنوات. من أجل ذلك فتحاشي التمزق عامل أساسي لنجاح ممكن للثورة ضد القوي التي لن تكف أبدا عن محاولات إجهاضها.

فنحن نعرف أين الخلل وأنه في السلطة الحاكمة اليوم وهو ما لا يمنع من توجيه نقد ونقد ذاتي فالخلل الأهم كان في عدم تشكيل قيادة مرحلية للثوار منذ الأيام الأولى لانطلاقها وتوحيد شعاراتها ومطالبها وعدم إغفال المطالب الاقتصادية للغالبية المطحونة ومواصلة احتلال الميادين حتى إتمام الثورة دون نقصان.. ويضاف لهذا النقد كلمة للذين يشاركون في الثورة بتفكير اقتصادي ليبرالي فهم لا يمكن أن يتصوروا إلا أن على الثورة أن تتوقف عند هذا الحد فهو الواقع الذي يريده كل تفكير ليبرالي لا يهتم بمشكلة الفقر المدقع لغالبية المواطنين ولكن تشغله أمور البورصة والاستثمارات الأجنبية.

إن العمل الملح بوحدة الحركة و العمل المشترك لصالح مصر أولا ووضع كل اختلافات ثانوية جانبا والتركيز على محور التقدم في القضايا الملحة لكل المواطنين خاصة الذين يعانون. وهي معاناة تضرب المجتمع في كل المجالات التي يجب تطويرها وإحداث ثورات بداخلها. أي حاجة مصر لثورة ثقافية. فهذه الثورة الثقافية هي المرافق الضروري للثورة السياسية التي تحتاج لنضال طويل حتى يتم انجازها.

فالشعب يريد إسقاط الفتنة الطائفية .. الشعب يريد محاكمة كل محرك للفتنة بأقسى العقوبات كخيانة عظمى.. الشعب يطالب بعدالة اجتماعية وبالحرية ..

الشعب يريد حوار جاد بين كل القوى السياسية وكل فصائل المجتمع من أي عقيدة أو فلسفة .. الشعب سيواصل الثورة ويعمق القيم التي دافعت عنها .. الثورة عليها عدم التفريط في كل صور العمل الجماعي التي تشكلت فهي التربة الخصبة لبناء مواطن جديد وأحد ضمانات الدفاع عن الثورة وحمايتها.

لقد أسقطت ثورة 25 يناير رئيس الجمهورية والحكومة ومجلسي الشعب والشورى ولم تكن بحاجة لحكم قضائي. وبناء على ذلك فأي سلطة دون تلك السلطات تسقط بإرادة الثورة. وأي جهة تعتبر مفسدة للمجتمع من حق الثورة ومن واجبها إسقاطها. ومن لديه يقين بغير ذلك فليس لديه قدرة على تحليل الواقع أو هو من المساهمين في الثورة المضادة. فكل من يروج لتحليل يقيني عن أن الثورة ليست في خطر هو أخطر أعداء الثورة.

ويسألونك عن الشرعية الثورية !

الجمعة 15 تموز (يوليو) 2011

من أنتم ؟ من فوضكم ؟ عن أي شعب تتكلمون ؟ لستم إلا أقلية والأغلبية الصامتة غاضبة وستنقلب عليكم ! ألا ترون أنكم تهدمون الاقتصاد وتعطلون عجلة الإنتاج ؟ ما فاتهم من كذب قول : انظروا في القرى لقد هجر كل الفلاحين الحقول والزرع يموت عطشا ولن يحصدوا هذا العام إلا الحسك !

خبز .. حرية .. عدالة اجتماعية .. معاقبة المجرمين والمفسدين والقتلة .. قيم رفعتها الثورة. هل تلك المطالب تعبر عن مصالح فردية أو فئوية ؟ هل هي مطالب تحرض عليها بعض الأيادي المندسة تحركها جهات أجنبية ؟ غريب أمر المتشدقين في الإعلام الذين يستميتون في مناهضة الثورة بالادعاء بأنهم يريدون حمايتها من قلة مندفعة ومتهورة وشيطانية. شيطانية الكلمات ليست بخطأ مطبعي فاختيار الكلمات له دلالات بعينها في الخطاب السياسي.

يقول الحديث من رأى منكم منكرا .. فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان .. فكيف يستقيم قول من يعادي الثورة بأن الثائرين على غير حق لمجرد أنهم ينتمون لفكر اشتراكي أو ليبرالي أو حتى لا ينتمون لفكر ما ويناضلون من أجل تحقق كرامتهم كبشر ؟ وفي ماذا تختلف شعاراتهم أليس هو المنكر ذاته الذي يحاربونه ؟ هو منكر الفقر وسوء التغذية وانحطاط التعليم وعدم القدرة على تلقي العلاج والتفاوت الهائل بين الفقراء والأثرياء. كيف يستقيم أن يقول البعض : من فوضكم ؟ وباسم من تتكلمون ؟ ألا يتكلم الثوار باسمهم فهم ضحية لهذا المنكر مباشرة بالتعذيب والقتل هم وأصدقاء لهم وجيران؟ ألا يحق لهم المطالبة بالعدالة ممن عذبوهم وقتلوا أحبة لهم أو حتى أشخاص أبرياء لا يعرفونهم لم يرفعوا سلاحا ضد أحد ؟ ألا يتكلمون باسم إبائهم وجيرانهم وهم الذين يتعرضون للبطالة وعدم القدرة على الإنفاق على ذويهم والتمتع بعلاج ومعاش لأيام شيخوختهم بعد أن افنوا حياتهم في خدمة الوطن وضمنوا بقائه بعملهم وتجديد قواه العاملة بإنجابهم ؟

أيها المضللون، كل هذه المعاناة هو ما يمنح الشرعية الثورية لقلة من ملايين تناضل باسم الغالبية الصامتة. أما من فوض تلك الأقلية ؟ فوضهم وعيهم بأن عليهم تغيير المنكر بأيديهم في الوقت الذي تغيره الغالبية الصامتة أما بلسانها في نكاتها وأحاديثها داخل غرف مغلقة أو تغيره في قلوبها رعبا من بطش نظام بوليسي سامهم سوء العذاب عشرات السنين.

فمن هم هؤلاء الذين يشكلون الغالبية الصامتة ؟ أليست هي الأغلبية التي مازالت فريسة الأمية والأمية السياسية تقع في فخ العبودية المختارة؟

فالشرعية الثورية للأقلية المليونية هي النفي الكامل واللامحدود للشرعية المزورة ودورها هو هدمها حتى آخر حجر في مؤسساتها. فهذه اللاشرعية التي

جسمت على الشعب عشرات السنين فرضت الحرمان عليه .. حرمان من حرياته وحقوقه ومارست ضده كل ألوان الاستغلال والقهر.

ولكن الشرعية الثورية تختلف عن اللاشرعية التي تجبرت فهي شرعية تحكمها القيم الإنسانية والأخلاق الثورية العادلة البديلة لوحشية النظام السابق. فالالتزام بالأخلاق الثورية هو تعليم الجماهير تأسيس مجتمع جديد بأخلاق تحترم المواطن سواء كان حليفا أو مناهضا كإنسان ففي ذلك أيضا محاولة تغيير لوعيه وليدرك أن إنجاز الثورة هو الأمل لحياة مختلفة كريمة له أيضا.

ويسألونك هل انحرفت الثورة عن أهدافها ؟ قل يا أيها المواطنون، هل رأيتم ثوريا يقتل أو يسرق ؟ إن الثوريين في مصر لم يقوموا بنهب ثروات رجال الأعمال الذين ارتبطوا بالنظام المباركي .. لم يستولوا على منازل الأثرياء وقصورهم .. لم ينهبوا محلاتهم وشركاتهم .. لم يقوموا بالقصاص من الذين ارتبطوا بهذا النظام لا في القطاع العام ولا في القطاع الخاص ولا في مؤسسات الدولة.

لم نشهد على يد الثوريين عمليات اغتيال لأي من رموز الدولة .. لم تحدث تصفية جسدية لكل من تعرض للشعب بالنهب أو التعذيب أو القتل .. طالب الشعب بتطبيق العدالة بمحاكم مدنية ولم يكن من بين مطالبهم محاكمتهم بمحاكم عسكرية أو استثنائية وربما كانت تلك خطيئة وقعوا فيها لقناعتهم النقية بأن العدالة سوف تأخذ مجراها وبسرعة. لقد قامت الثورة لنفي استغلال وظلم واقعا على العباد. وبرغم أن الثوار بالآلاف بمقدرهم اقتحام المحالات واحتلال المصانع والشركات فهم لم يفعلوها وظلت أجسادهم وأصواتهم هي أسلحتهم الوحيدة بالمشاركة السلمية للمطالبة بالتغيير. أي أن الثوريين تركوا مهام انجاز مطالبهم في يد الدولة التي ستتكون ولم يقوموا بانتزاع مطالبهم بيدهم ولا ثأروا لضحاياهم وتركوا للقانون وظيفته وما على الدولة والقانون إلا تنفيذ الشرعية الثورية ليبدأ المجتمع مرحلته الجديدة.

إن التمرد ضد نظام بثورة لا يلزم بالحفاظ عليه وإنما واجبه أن يهدم كل ما هو عفن فيه وتشييد دولة جديدة. وبرغم أن الدولة القديمة مازالت قائمة فإن الثوار لم يمسوها بسوء بل حموا مؤسساتها من أي أيد عابثة وقاوموا كل دعوى مغرضة للتعرض لها في ظل غياب مريب للشرطة.

وهنا يلزم التشديد على أن دعوات الاعتصام هي حق مشروع دوليا للمطالبة بحقوق وتحسين شروط عمل وحياة. وأن العصيان المدني هو وسيلة من وسائل الثورة ولكنه يظل سلاح احتياطي لا يستخدم إلا في حالة الضرورة القصوى مثله مثل الإضراب عن الطعام أي عندما يستنفذ الثوار الوسائل الأقل حدة.

ثورة تلك سماتها لا نجد مثيلا لها في التاريخ القديم ولا المعاصر. فالشرعية الثورية هي الدرع الوحيد الضامن لاستمرار الثورة في مواجهة كل أعدائها في الداخل والخارج ومن يشكك فيها لا يريد إلا وأد الثورة في مهدها ومعاودة فرض نظام لن يتميز إلا بجبروت النظام المباركي بل واشد بتصفية الثوار .. ولكن بعيد عن شنبهم فقد فات زمن الخنوع وإذا كان خبراء النظام الراهن لم يدركوا التحول

الكيفي للإنسان المصري الذي أنجزته ثورة يناير فعليهم أن يعودوا لمقاعد الدرس ليتعلموا من تاريخ الشعوب!

السلطة المؤقتة الحاكمة واستراتيجية الإثارة والتحجيم

الجمعة 16 أيلول (سبتمبر) 2011

أتمهل .. الطلقات السريعة قد تصيب الهدف وقد تصيب الذات .. ليس ضروريا أن نقول اليوم ما يحتمل الانتظار .. السحب كثيفة تحول دون الرؤية .. فليسقط المطر لتشرق الشمس أولا لتبدد المخاوف من ظلمة حالكة يتخفى بها الذين يتربصون بثورة مصر في الداخل وفي الخارج .. تلك هي القناعة الثابتة التي تفلت من كل شك. كتبت تلك الكلمات على صفحتي في الفيس بوك يوم السبت التالي على جمعة تصحيح المسار. انتظارا لتوفر معلومات توخيا للموضوعية برغم انحيازي للثورة وشرعية مطالبها.

فكيف تكون الكتابة بموضوعية برغم الانحياز ؟ تكون بالاتساق مع الذات وبالاتساق مع مطالب الثورة الجوهرية. وتكون بأن تمتلك القدرة على الاختلاف مع بعض ما يقوله من هم على مقربة فكرية والاتفاق مع بعض مما يقوله من يصطفون في معسكر لا تنتمي إليه. إذا تحققت تلك المعادلة فهي خطوة أولى تليها مقدرة التراجع عن أخطاء كشف لك الغير من الجانبين الوقوع فيها وتصحيح للموقف بانتقاد ذاتي دون إحساس بجرح نرجسي.

فكل فعل يتم بوعي. فلا يفسر فعل أو قول بأنه حدث تحت سيطرة خفية من اللاوعي. فنطق شعار وإعلان حرب أو عقد هدنة أو تعذيب شخص أو قتله كلها أفعال واعية أي تم التفكير فيها وعمل كشف حساب بما هو ايجابي وما هو سلبي والمكسب والخسارة. ويضاف أن الانحياز لمعسكر ما خاضع لميل ذاتي أو لمصلحة خاصة أو لمصلحة مجموعة أو للمجتمع ككل. فإذا قبلنا بتلك القاعدة ولا يجد فيها الغير منافاة للمنطق يمكن محاولة دراسة الوضع المصري الراهن.

والبدء يكون بأسئلة : ألا يوجد من بين الخبراء في السلطة المؤقتة الحاكمة من تمكن من فهم ما حدث ويحدث في مصر وفي العديد من البلدان العربية ؟ هل يعتقد أن ما يجري تمثيلية للتسلية في كرنفالات شعبية ؟ هل يعتقد في المثل الذي يحب البعض ترديده : إننا شعب يجمعه مزمار وتفرقه عصى ؟ أم أن في النية تفجير حرب أهلية ؟

أن ما تقوم به السلطة المؤقتة الحاكمة مريب. ومريب هي أقل ما يمكن أن يقال. فمن يقرأ النكات والتعليقات المتداولة في مواقع التواصل يدرك أن الكبير والصغير هرش اللعبة وليس فقط بعض من كتب من المحللين وفي تصريحات بعض القوى السياسية. فما حدث على هامش ما سمي جمعة تصحيح المسار هو فخ نصب بسذاجة ولم تنفع كل طرق التمويه عن كشفه بعد ساعات قليلة بما يشبه هروب قوات الأمن والجيش من حماية المنشئات العامة. وكان الفعل ساذجا إن لم يكن عبيطا فهو يتناقض مع ما كان يقومان به عادة. فلماذا هذه المرة غاب عن لعب دوره واختفى مثلما اختفت قوات الأمن المركزي ورجال الشرطة من المدن إبان الثورة فحل قتل المواطنين بأيد خفية برغم الصور ومقاطع الفيديو المتوفرة للجميع. ولقد كشفت اللعبة بعودة الأمن ليتعامل بعنف كما في الماضي وكأنه لم

تقم ثورة أو أنها كانت مجرد أحلام يقظة وأوهام لدى الملايين. ثم جاءت الكارثة بإصدار قرار بتفعيل حالة الطوارئ التي كان أحد مطالب الشعب منذ سنوات وضع حد لها ورفعت ثورة 25 يناير نهاية حالة الطوارئ كمطلب جوهري.

كيف حدث ما حدث ؟ ألم يتواجد وسط الجماهير مخبر واحد ليبلغ السلطات العليا بأن هناك نية لدى البعض للتوجه لأماكن بعينها ؟ وألم يشاهد هذا المخبر الشواكيش في أيدي بعض المتظاهرين والنداء بصوت واضح ومرتفع إلى أين يتوجهون ؟ فمقاطع الفيديو المتوفرة تظهر غرائب تستحق التحري وتقديم إجابات والكف عن سياسة التعتيم ونسب الفعل للجماهير التي تظاهرت بسلمية كما هي العادة وكأنها هي المسئول الوحيد.

فالذين دعوا لجمعة تصحيح المسار لم يعلنوا في برنامجهم مهاجمة وزارة الداخلية ولا مديرية الأمن ولا السفارة الإسرائيلية. فمن الذي دعا ونظم وقاد ومن يقف خلفه وهو الأهم ؟

ففيما يخص السفارة أجمع الكثير أنه مبرر للشعور بالخزي لقتل الكيان الصهيوني لجنودنا والتوغل في أراضينا والاستهتار برد فعل الشعب الغاضب وأن الموقف الرسمي والعالمي لم يكن حازما ثم جاء تشييد جدار لحماية السفارة كقرار مثير للغثيان. فمهاجمة السفارة ليس انتصارا ولكنه الرفض لتقصير ولتخاذل. فدوافعه خليط إذ يقف وراء الفعل من هم مع الثورة مع من يعارضها. فالغاية وتحققها تتشابك فيه هذا الخليط الملتبس الذي يلزم فك خيوطه لنحدد ما هو صحيح وما هو مضر للثورة.

فيمكن النظر لسير المواطنين خلف من رفعوا الشعار بشكل عاطفي لدى البعض وبشكل إرادي لدى غيرهم لرد الاعتبار لشرف مصر والذي لم تقم به السلطة المؤقتة الحاكمة. ويضاف أنه الانشغال بالقضية الفلسطينية كما هو الحال تاريخيا من قبل الشعوب العربية وليس الأنظمة. فإنزال علم أو اقتحام سفارة عمل رمزي بالدخول فيما يعتبر في القانون الدولي ارض إسرائيلية غير أنه من المهم معرفة من نظم له ولكن ما يلوح هو أن غياب الحراسة كان الضوء الأخضر..

والتساؤل مشروع عن أسباب استمرار تواجد أعداد كبيرة من الشباب بعد انجاز هذا الفعل. فلما لم ينصرفوا بعدها ولماذا استمروا في التواجد والتصادم مع قوات الأمن وما كانت غاية هذا التصادم ؟ ومن هم ؟

يضاف لذلك كيف نفسر وجود بعض الأشخاص يرتدون الملابس العسكرية ومنهم من يلبس البريه الأحمر مع الذين صعدوا إلى السفارة؟ هل هؤلاء بلطجية يتخفون في ملابس رسمية؟ وهناك شخص يقول في مقطع فيديو وبتفصيل ودقة خبير فني في فتح خزينة مصفحة كيف تمت العملية ولكن الأكثر خطورة هو قوله: وسلمنا الأوراق لقيادتنا! من هي تلك القيادات ؟ والذي يسبب الاضطراب في تلك العبارة هو تصريح شهود غيره بأنهم القوا بالأوراق التي وجدوها من أعلى المبنى لأن الجيش كان يأخذها ! كيف نحل هذا اللغز لو كان بالفعل لغزا ؟

لقد شوهد أحد السلفيين يقود جماعة بعضهم يحمل مطارق وينطلقون من ميدان التحرير بعد أن خطب فيمن حوله ونصحهم بكيفية تنظيم أنفسهم وكرر مرتين لمصور يحمل كاميرا إلى أين هم ذاهبون ولماذا.

وعلى النقيض هناك تكملة أخرى تبين أن الألتراس أعطوا تعليماتهم بوضوح بالانصراف من ميدان التحرير وانتهاء دورهم فورا وعدم تحمل مسئولية تواجد فرد منهم :أي حد هيقول أي حاجة أو هيعمل أي حاجة برانا. وهذا التصريح تبرئة مسبقة لهم لما قد يحدث وعرفوا به. إذ أن عدة أفراد كانوا يحملون لمطارق ورفعوا نداء إلى السفارة.

وإذا كان غضب مشجعي كرة القدم على المعاملة القاسية من قبل الشرطة هو الذي دفعهم للالتحاق بجمعة تصحيح المسار فذلك تم أيضا كتقليد أتبعوه بالمشاركة في الثورة دون انتماء جماعي لأي قوة سياسية.

وقد أختلف الكلام عن الألتراس في الإعلام البعض يمجدهم لدورهم في الثورة وحمايتها واعتبارهم واعين سياسيا وغير خاضعين لأي تأثير من أي قوى سياسية أو من رجال الأعمال. ولكن غيرهم يشن حملات تشويه تنعتهم بكل أصناف الاتهامات من غموض تمويلهم والتلاعب بهم وتمتعهم بشكل تنظيمي سري ومغلق وعنيف لمن يعارض من بين أفراده لقرار تم فرضه على الجميع.

ولكن إجماع أصحاب الرأي المستقل وأهل الثقة يقول بأن هؤلاء الشباب يجسد كل الطبقات ويحمل بداخله التنوع الثقافي والسياسي للمجتمع شارك فعليا في الثورة منذ يومها الأول فهو يظل رصيد دائم لها. وربما النقطة التي يدور حولها الاختلاف هي أن شعاراتهم السياسية شابها أحيانا السب. ولذا كان الأكثر فاعلية لو رفعوا شعارات الثورة في نقائها اللغوي وبإلقائهم الجميل والمتميز فهي تعكس مطالب الألتراس بمعاملة إنسانية من قبل رجال الأمن.

إن الثورة بحاجة لكل فئات الشعب من المهمشين والفقراء بجانب القوى العاملة والطلاب الذين أتاحت لهم فرص التعليم التمتع بقدر معقول من الوعي السياسي. والثورة بحاجة للجمعيات والأحزاب وبشكل أكبر للنقابات المهنية التي تدافع عن مطالب محسوسة وتحققها يستدعي المساهمة في الممارسة السياسية. فرصيد الثورة ونجاحها الممكن هو في مقدرتها على التفاف الجميع حول مطالبها وشعاراتها وليس باستخدام ألفاظ نابية حتى وقت الغضب.

ويضاف أن الثورة ليست ثورة ذات طابع فوضوي الفلسفة تسعى لنسف الدولة ولكن على النقيض تعمل على تطهير مؤسساتها وتحويلها إلى أدوات لخدمة مصالح الشعب والحفاظ على الأمن ومن هنا فإسقاط لوحة شعار وزارة الداخلية لا يمكن النظر له كعمل ثوري بأية حال. وحتى إن كان له رمزية للغضب من قبل البعض فإنه يعمق الهوة بعد الثورة بين الشعب وأولاده من رجال الأمن. فرجال الأمن ليسوا إلا أداة أساءت الدولة طوال سنين إراديا تربيتهم ويتصرفون كأدوات لا حيلة لهم لكسب لقمة العيش إلا بالاعتداء على أشقائهم من المواطنين عندما

تصدر لهم الأوامر. فهم تربوا بفن تصغير الرؤوس ولم يدرس لهم احترام حقوق المواطن.

ولعل النقطة السلبية التي لم تقم بها السلطة المؤقتة الحاكمة هو عدم استثمارها سياسيا لهذا الغضب الشعبي الرمزي وإلغاء الاتفاقية المهينة المبرمة مع إسرائيل نزولا على إرادة المواطنين لكي يحق للدولة السيطرة الكاملة على مجمل سيناء من اجل تعميرها وحمايتها. فالاتفاقية تعاقد مرحلي يمكن فضه فهي في نصها الراهن لا تسمح إلا بوجود رمزي للقوات المسلحة المصرية. والمواطنون يعيشون في حالة مزية تغذي مخاطر ما قد يرسم من مخططات لعزل سيناء عن مصر كما يشاع.

أن إعلان حالة الطوارئ بدت كما لو كانت بسبب ما سوف يحدث في المحكمة المسرحية ومن أقوال المشير فيها ولكنها جاءت ليؤجل الذهاب لشهادته. فهل كل ما حدث على هامش يوم الجمعة كان هدفه الوصول بحالة البلد لفرض حالة الطوارئ لكي يعتذر بأن المانع هو حالة الأمن في البلد ؟ هل مصر في حالة حرب ولم يقل لنا احد؟

أن أحد أهداف تفعيل حالة الطوارئ هو إبعاد الجماهير عن مطالبها الجوهرية ومعاودة صرفهم للانشغال بالمطالبة بإلغاء الطوارئ. وبذلك تبتعد عن قضايا العدالة الاجتماعية وتعديل قوانين الانتخابات وعدم تجريم التجمعات والاعتصام والإفراج عن المعتقلين...

فما تقوم به السلطة المؤقتة الحاكمة دليل ملموس على أن ما قالت به عن حماية الثورة والسهر على تنفيذ مطالبها غير صحيح للآن حتى ولو كانت قد اضطرت للتنازل في بعض الأوقات أمام الزحف الشعبي ولكن بالإبقاء على النظام السابق على ما هو عليه.

ومن بين الأدلة على ذلك ما تقوم به السلطة المؤقتة الحاكمة بتشويه القوى السياسية الواحدة تلو الأخرى بغية تفجيرها وتصعيد صراع بين القوى المتصارعة في الساحة السياسية. فبدأت تلك الاستراتيجية بالتهجم على الأحزاب والائتلافات المدنية وأنها تلقت التدريب في الخارج وتمويل أجنبي وهي اتهامات مارستها الدولة المصرية طوال تاريخها المعاصر ضد كل فريق سياسي معارض. وبرغم ذلك لم نشهد حتى الآن محكمات بالخيانة العظمى لهؤلاء. والاتهام هنا يعني أساسا العمالة للغرب الذي هو الصديق الحميم للسلطة المصرية وداعمها بمساعدات منذ اتفاقية كامب دافيد. وأخيرا بدأ الهجوم على جماعات ذات توجه إسلامي واتهامها بتلقي أموال من دول خليجية. وفي كل من الحاليين تذكر كلمة مؤامرة في الحالة الأولى لقيادة ومواصلة الشغب والثورة وفي الحالة الثانية لقيادة الثورة المضادة. وعند ذكر التمويل للتوجهات المدنية فتحت التيارات الدينية المسيسة النار عليها مشاركة في ذلك السلطة المؤقتة الحاكمة. وبعد ذلك بدأت حملة تمويل الجماعات الدينية وفتح النيران عليها من التوجهات المدنية. يضاف بالطبع سياسات التكفير والتخوين من جانب والاتهام بالتحالف بين الإسلاميين مع

السلطة المؤقتة الحاكمة من الطرف الآخر لتستدرج كل من الجانبين إلى الاختلاف حول الانتخابات والدستور وطبيعة الدولة المقبلة.

فهي حروب باردة داخل القوى السياسية سوف يؤدي السقوط في حبائلها في المدى الطويل إلى صرف الجميع عن الثورة وانشغالهم بالدفاع من هنا والهجوم من هناك.

هذه استراتيجية وليس مؤامرة. فكل سياسة واعية من قبل سلطة ترمي لهدف بعيد المدى عبر تكتيك محكم يسير وينفذ بدقة كتكتيك عسكري بتفريق القوى المعارضة ببث الخلافات بينها ودفعها للتطاحن فيما بينها ليسهل التعامل معها وهي في حالة ضعف ويتم فرض شروط عليها لتقبل بحصة اقل مما تطلبه في السلطات القادمة.

ومع السقوط في هذا الفخ يضعف بالفعل الوضع الثوري ويتجلى في عدم القيام بأيام جمعة للكل كما حدث طوال 18 يوما ويعمل كل فصيل لطرح أيام جمعة مشتتة وبعيدة عن القضايا الجوهرية التي تبنتها الثورة عند انطلاقها.

ويأتي انسحاب السلطة من حماية الثورة، كما كانت تعلن سابقا، كشرط موضوعي لتكريس التمزق. ويلوح هذا الابتعاد وكأنه سياسة حياد في حين أنه لترك الساحة لتفجر الخلافات بين الأطراف. ومن جانب فهذا الحياد غير صحيح فقانون الانتخابات وعدم تحديد الفترة الانتقالية لسلطة مدنية يفتح باب الشكوك في النوايا الخفية والتي ترسم الطريق إليها مسألة فرض حالة الطوارئ في تعارض مع ما سمي بالدستور المؤقت.

فقرار مد حالة الطوارئ يتعارض مع الإجراءات والشروط الدستورية ويتعارض مع الإرادة الشعبية التي يدافع عنها من وضعوا هذا الدستور بمواده الإضافية التي لم يتم استفتاء الشعب حولها. فهو نسف احتمالي للثورة إذا سيظل مسلطا عليها يطبق بشكل انتقائي برغم ما قيل من أنه لن يتعرض للاحتجاجات وأصحاب الرأي. فالاستثناءات التي يضعها المشرع تقبل التأويل بالشيء ونقيضه حسب المزاج وما تريد الدولة تنفيذه وتوقعها لإثارته للغضب الشعبي فيتحول السلاح من الحد "التلم" إلى الحد القاطع.

إن الموقف الذي تخلقه السلطة المؤقتة الحاكمة بفرض حالة الطوارئ سوف يفاقم من انعدام الثقة بينها وبين القوى الثورية وكأنه يدفعها إلى التحول إلى حركات سرية أو عنيفة وهذا تجسيد لمعاودة سياسة قمعية تقول نظريا أنها موجهة لمن يريدون بث الاضطراب في المجتمع في حين أنها ستنطبق على الجميع وبالاستناد إلى تبرير العنف للحفاظ على الأمن.

فهذه السياسة بهذا المفهوم غير المحدد سوف تضر بحقوق الإضراب والاعتصام والتظاهر وخاصة فيما يسميه البعض بالمطالب الفئوية وهي مطالب مشروعة لأنها مطالب تنادي بالعدالة الاجتماعية والتخلص من العناصر الفاسدة في النظام السابق والذين يحتلون حتى الآن مراكز قيادية حساسة في مؤسسات الدولة.

والنقطة التي لابد من التأكيد عليها على مستوى آخر يخص الحركة الثورية بتعدد مشاربها السياسية وتتعلق بجدول أعمال ضروري عليها الاتفاق عليه ويخص المطالب الملحة وعدم الانسياق في مطالب يمكن طرحها بعد ذلك في ظل نظام سياسي منتخب وفي معركة لاحقة.

ومن ناحية ثانية لا يمكن للحركة الثورية أن تتبنى كل فعل عشوائي لا يندرج في برنامجها المرحلي وكأنه تعبير عنها وتطرح السؤال : هل فعل ما يزيد من رصيد الثورة أم يستخدم ضدها.

العنف واحد من القضايا المهمة في المجتمع ويتم التعامل بها بمكيالين فحينما يلجأ المواطن للعنف يعتبر خارجا عن القانون والشرعية خاصة ضد الأمن. وهنا تناسي لجوهر التعبير الذي يترجم عن نفسه في تلك الصورة. فالعنف يمارس ضد الطفل في المنزل وفي المدرسة وفي الطريق العام وفي قسم بوليس ويغفر كنوع من الشرعية كتربية أو حفظ نظام حتى ولو كان مبالغا فيه. فمجتمع يتحقق فيه احترام المواطن كانسان سوف تنتفي فيه ظاهرة العنف الاجتماعي إذا صاحبها تحقق للعدالة الاجتماعية والتخلص من الفقر والأمية وعنف الدولة.

الثورة المصرية بين : إما .. أو !

السبت 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011

تتعرض الثورات للمخاطر لضعف من قاموا بها وقوة أعدائها أو بسبب التطاحن بين من شاركوا فيها أو لغياب قيادة وبرنامج لقيادة خطواتها أو لعدم نضج الشروط الموضوعية. و بالطبع قد تلعب كل هذه العوامل معا في تهديدها أو فشلها وهو ما قد يحدث اليوم في الثورة المصرية. فالثورة في الأدبيات و في التاريخ تعني الاستيلاء على السلطة بالعنف وبصراع دموي. وتعني إزاحة طبقة حاكمة بطبقة أخرى مناقضة لها في المصالح والغايات. و في التعرض للثورة المصرية نجد أن لا عنف تم ممارسته من قبل من قاموا بالثورة ولم يتم استيلاء لطبقة جديدة على السلطة. وهنا يلزم إعطاء المفاهيم معان أخرى طبقا لما تجسد في الواقع وما هو ممكن بناء عليه.

وأهم ما يمكن التعرض له هو مفهوم العنف في التاريخ كمحرك فاعل في مواصلة الثورة لإنجاز أهدافها. فالثورة استبعدت من البداية العنف الدموي وتلجأ إلى الرفض الشعبي كعنف مشروع وكوسيلة لمواصلة الثورة .. فالعنف المشروع يجسده التظاهر والاعتصام والإضراب ثم العصيان المدني كسبيل أخير يستخدم إذا فشلت السبل السابقة كوسائل ضغط. ولكن هناك سبل إضافية لابد من التطرق إليها وهي الممارسة السياسية بكل طرقها. بقول آخر في ظل وضع موضوعي لا تملك قوى الثورة السلطة مباشرة فعليها اختراق كل مكان وكل هيئة وكل مؤسسة في المجتمع وتشكل عصب الدولة. فهذا الاختراق هو سبيل نضال مشروع ويضع به الثوريون أقدامهم حيثما هو ممكن لتغيره بالإصلاح أو استبداله في الأجل الطويل. ومن هنا ففتح مناظرة حول تعدد سبل النضال الثورية وشريعة كل الوسائل مهمة ضرورية طالما تم استبعاد العنف الدموي واعتماد السبل السياسية كسلاح أساسي بديل.

فبعد انقلاب 28 يناير وارتداء المجلس الأعلى للقوات المسلحة عباءة الثورة توالت قوانين السلطة المؤقتة الحاكمة وتشريعاتها وتصرفاتها لتكون جميعها لوأد الثورة في مهدها. و تلعب السلطة المؤقتة بأخطر أوراقها اليوم بعدم حرمان من أفسدوا الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية من المشاركة في صنع القرارات المستقبلية. والمخاطر ستكون وخيمة إذا ما طبق الحرمان من المشاركة السياسية على أتباع للنظام السابق تم انتخابهم بأثر رجعي تحت ضغط شعبي.

فأولا هو تضليل فتركهم تجسيد لإرادة سياسية ولا معنى آخر له وثانيا هو تأجيج لصراع بين من هم في الحكم، إذا اتخذوه لاحقا تحت ضغوط شعبية، وهؤلاء الذين يملكون المال والسلطة المحلية والقوة العشائرية والعائلية. وهو ما قد يخلق وضعا معقدا ترى فيه السلطة المؤقتة مبررا وحجة لتصبح سلطة دائمة وليست مرحلية.

وفي ظل الاختيار السلمي لابد من إعادة فحص مسألة التكتيك الضروري لاستمرار الثورة وعدم التوقف عند المفهوم التقليدي الذي يأخذ حلا واحدا وعدم

ابتداع بدائل جديدة بخيال سياسي متجدد. فيجب أن تتواجد الثورة في خلايا ومسام كل مؤسسات الدولة من أجل تقويض المتعفن منها وتقديم البديل لها. فعلى الثورة أن تتواجد في كل صوب أي في مجالس المدن والقرى وفي المحافظات وفي أقسام الشرطة وفي الجيش وفي مجلسي الشعب والشورى وفي مجلس الوزراء. ففي كل مكان للثورة فيه دور تلعبه في كل وقت وفي لحظات الحسم المحتملة.

فمن قاموا بالثورة يرتابون في قوتهم وتشتتهم صنعوه بأيديهم بتكاثرهم الأميبي وعدم توحدهم ويزيدون في تفرقهم حول مسألة الانتخابات فالبعض يشارك والبعض يقاطع. وبذلك يستمر التاريخ القديم في إعادة إنتاج نفسه حول قضية خلافية جديدة ويطرح كل جانب وجهة نظر كوجهة نظر أحادية للتاريخ أو بقانون إما.. أو : إما ثورة كاملة الانجاز أو لا تلزمنا. وغابت فكرة أن ثورة قد تستغرق حياة جيل وأن كل شبر يحرر في ارض أعداء الثورة هو مكسب لها وخطوة للأمام. أليس العمل الثوري هو القدرة على القتال على كل الجبهات وسد كل الثغرات والتمتع برؤية شاملة للوضع الراهن وكيفية تغيره مع كل فعل في كل ميدان نضال ؟ أليس للعامل النفسي للشعب من مكان في التحليل السياسي التكتيكي والاستراتيجي على السواء ؟

ففي لحظة تاريخية بدأ فيها وعي الشعب بمصالحة يتزايد ويطالب دون توقف بحقوقه، برغم القوانين التي تهدده وتعاقبه، كان يلزم الاستفادة من هذا المد في تعبئته والتفافه حول القوى التي دافعت وتدافع عنه وليس تركه يختار من بين القوى الأخرى التي تركته في نضاله وحيدا بل وتطالبه بالكف عن المطالبة والاحتجاج.

وإن كانت المقاطعة أسلوبا ثوريا فإنه لا يكون لها قيمتها السياسية إلا إذا كانت في شكل عصيان مدني لملايين الجماهير التي تعلن هذا بوعي سياسي .. أما عدم الذهاب للإدلاء بالرأي فهي ظاهرة موجودة في كل المجتمعات حتى الديمقراطية الليبرالية وتجسد الغضب من حزب حاكم أو من أحزاب معارضة .. وعادة ما يكون عدم الذهاب في الدورة الأولى فإذا شعر من لم يذهبوا بمخاطر مثل نجاح حزب فاشي فإنهم يذهبون في الدورة الثانية لكي يمنعوا وصول الحزب اليميني المتطرف للحكم .. هذا حدث في فرنسا في 2002 وتكتلت كل أحزاب اليسار وحتى اليسار المتشدد التروتسكي مع الحزب الديجولي لمنع حزب الجبهة الوطنية يمين متطرف وعنصري من الوصول لرئاسة الجمهورية.

فما يلوح صحيحا هو القيام بعملية حسابات دقيقة للقوى في الساحة .. فلا ينتظر أن تصل الأحزاب السياسية التقدمية إلى الحصول على الأغلبية لأنها مازالت ممزقة ومشتتة ولا تكاد يكون لها وجود في الممارسة اليومية وسط الجماهير لتلتف حولها. ويضاف أنها قوى فاقدة لبرنامج متين يعبر عن مصالح المواطنين برغم توفر نواة هذا البرنامج في البرامج المبعثرة لكل قوة على حده .. وهذا البرنامج لابد أن يشكل إيديولوجية اللحظة التاريخية الراهنة فمطالب المواطنين هي تلك الإيديولوجية. فالمسألة ليست فقط القوانين الخاصة بالانتخابات وتقسيم الدوائر ولكن كل هذا معا. وبناء عليه يلزم التفكير: وجود محدود في قلب

الممارسة السياسية أم لا وجود هو الأفضل؟ السؤال يتضمن الإجابة .. فيما أتصور.

يمكن الجزم بأن خوض تجربة سياسية والفشل خير من مقاطعتها. فكل تجربة تعني تعلم الممارسة والحوار حول واقع وفحص للمبادئ ومدى ترجمتها لمطالب الغالبية من الشعب. فالتجربة السياسية كشف للأوهام النظرية وخطوة نحو بلورة نظرية حيوية متسقة مع الواقع المتغير. وهي تربية جماهير وتعبئة لهم حول قضاياهم المباشرة وقضايا الآخر التي لا تنفصل عما يخصهم من حيث عدالتها .. التجربة السياسية صقل لقدرات واكتشاف أخرى .. التجربة السياسية ليست لعب بأخر ورقة ولكنها بداية حلقة في تاريخ ممتد لزمن لا محدود.

فالأسئلة ضرورية بشأن خوض الانتخابات من عدمه .. هل الرفض لشعور بعدم الاستعداد لها من حيث التنظيم والبرامج والتعبئة ؟ هل هناك خشية من الفشل ؟ وهل الفشل هو سمة دائمة أم لحظة في التاريخ ؟ ما البديل الذي يمكن تقديمه بالرفض ؟ هل ستساعد المقاطعة على إكمال الثورة ؟ هل سوف تتجسد المقاطعة في معاودة لتفجير الغضب الشعبي لتتراجع السلطة بعد إتمام الانتخابات ؟ ما الأوراق التي تملكها الحركة الثورية على الأرض لتضغط بها لتتراجع السلطة المؤقتة الراهنة وتقر بضرورة انجاز دستور أولا ؟ وإذا لم تستمع تلك السلطة لهذا المطلب وفي الغالب لن تستمع للنداء فماذا سيكون الموقف ؟ هل البقاء كحركة مقسمة البعض وافق على الانتخابات والبعض الآخر رفضها سيكون عامل توحد أو يخلق المزيد من التمزق في قلب القوى الثورية نفسها المشتتة ؟

وما هي كيفية التعامل مع ما هو قائم من مؤسسات تم تشكيلها بانتخابات لم نشارك فيها ؟ وهل ستعمم المقاطعة لتلحق بكل أشكال المشاركة وتصبح مقاطعة "المأموصين" ؟ هل نشارك في انتخابات الاتحادات الطلابية أم نقاطعها ؟ وما الموقف من النقابات العمالية ؟ والنقابات المهنية ؟ هل نقاطع أم نشارك ونخسر ونكسب بحسب قدرتنا على إقناع الآخرين أين تتواجد مصالحهم ؟

إن الجهد المبذول لصرف المواطنين عن المشاركة له عدة سلبيات إذ أنهم بدأوا يشاركون كما حدث في الاستفتاء على الدستور برغم تحفظاتي على الاستفتاء والوعي بأنه كان الحجر الأول في الثورة المضادة وضربة مباشرة للثورة .. كان المسمار الأول في نعش الثورة بحسب حسابات السلطة المؤقتة الحاكمة. إن المشاركة في الاستفتاء أبدت تعبئة هائلة للمواطنين بما فيهم من قالوا لا. وأبدى الجميع سعادته بعودة المصري ليقرر البعض من القرارات الحيوية في حياته. ولذا فعلينا القيام بعملية قياس : هل الأجدى أن نطالب المواطنين بعدم المشاركة وكان حلمنا أن يشاركوا ؟ هل الجهد المبذول للمقاطعة ليس أفضل منه أن يصرف نحو تغيير مواقفهم للانضمام إلى من يعبرون عن مصالحهم ويصبح أكثر فاعلية من المقاطعة ؟

فنحن نطالب بالديمقراطية فقدمت لنا السلطة المؤقتة الراهنة ديمقراطية عرجاء فماذا نفعل ؟ هل من الأفضل المشاركة فيها أم رفضها ؟ إن المقاطعة لن تضمن في أي الأحوال رفض كاسح للمشاركة وسوف يستخدم أعداء الثورة ذلك كورقة

لإدانة من طالبوا بالمقاطعة ومعايرتهم بأن قلة قد سمعت لدعوتهم. فماذا لو جاءت الانتخابات في غير صالح الثورة وهي ستكون في غير صالحها في الأغلب في هذه المرحلة ؟ سوف تستخدم أيضا من قبل أعداء الثورة بأن قلة هي من انتخب من يمثلها. فما هو المخرج من مأزق سيئ في كل من الحاليين ؟ التواجد أو الغياب ؟

ليس بمنطقي أن يقرر أحد الأمرين دون تقديم أطروحة مقنعة .. استمرار الثورة مطلب أكيد ولكن كيف ومع أي قوى سياسية أو شعبية على الأرض ؟ المظاهرات والاعتصامات والإضرابات سوف تستمر ولكن سوف يواجهها من يقول أردتم الديمقراطية وحينما جاءت سارعتم بالهروب ورفض ممارستها. أو أنتم الآن في البرلمان فمارسوا المعارضة بصورة شرعية.

أن المشاركة في الانتخابات لا تعني التوقف عن ممارسة الاحتجاج في مجلس الشعب وفي الشارع. ففي أي دولة ديمقراطية تخرج المعارضة للاحتجاج الجماهيري وفي ذات الوقت تناضل للتصدي للقوانين المضادة للجماهير وتفضحها في مناقشات البرلمان.

وهذا لا ينفي أن تتبلور كل أشكال التجمعات الثورية من أحزاب ونقابات مستقلة كقوى مكملة لمن تم انتخابهم من الذين اختاروا المشاركة. أن ممارسة العمل بكل الأشكال وفي كل المواقع وعلى كل الجبهات هو مكسب للثورة وقيمها. فلا ينبغي ترك شبر يمكن تحريره دون احتلاله فهو خير من ترك كل الأماكن لأعداء الثورة.

الثورة بافتقادها السيطرة على السلطة تلعب في ظل قانون وأوضاع ليست من اختيارها وأمامها الخيار بين دخول الملعب أو البقاء كمشاهد يحتج من الخارج. وحتى لو تحول المشاهد بهذا التصرف إلى مشاهد ايجابي فسوف يظل مهمشا إلا إذا لحقت به الجماهير وتركت أغلبيتها الملعب.

أن المشكلة الخطيرة التي سوف تنتج عن الدعوة للمقاطعة سوف تتمثل فيما هو معهود في القاموس السياسي بإطلاق صفة على من قبل بالمشاركة. فسوف يقال عميل ومتعاون وتابع ومناهض للثورة بطبيعة الحال وسوف يدخل في تلك الفئة من المواطنين من ينتمون لأطياف سياسية تقدمية اختارت المشاركة. وسوف نشكل بهذا المطلب معاودة لتمزيق المجتمع. ففي الأمس فرقنا بين من قالوا نعم ومن قالوا لا. وغدا بين مقاطع و مطاوع.

تلك مخاوف مشروعة أضعها للنقاش. فأنا أؤمن بأن هذه اللحظة ليست المناسبة للانتخابات وأن كل ما حدث منذ 11 فبراير هو ضد الثورة ولكن السؤال هو كيف تواصل الثورة اليوم ؟

إن الثورة لم تتمكن من تشكيل قيادة جماعية لتضع لها البرامج المتماسك والواقعي وتتبناه كل التوجهات التقدمية. فإذا كان ذلك قد صعب في التخطيط لما

هو ايجابي إبان الحركة وحتى الآن فكيف سوف تتمكن من تشكيل قيادة لمعسكر الرفض. العديد من الأحزاب التي يمكن اعتبارها تقدمية قبلت المشاركة في الانتخابات فما سوف تكون عليه الصورة بعد الانتخابات ؟ هل سيكون تكرار للتاريخ القديم للأحزاب اليسارية بما يتضمنه من صراع وعداوة أضعفت منها طوال تاريخها؟

وأكرر مرة أخرى .. ولنفترض أن الرفض هو الموقف الثوري الصميم، فما البديل الذي بإمكان الثورة تقديمه في ظل مؤسسات الدولة التي لم تهدم ولن تهدم إلا بثورة حقيقية أي بالاستيلاء على السلطة؟ فعدم الاستيلاء على السلطة وإعادة بناء الهيكل السياسي والمؤسسي والتنظيمي يتطلب استراتيجية مزدوجة. من ناحية بناء بدائل مستقلة تكون قاعدة للعمل الثوري ومن ناحية أخرى الاستمرار في احتلال كل موقع ممكن في الهياكل السائدة الفاسدة. وهدف من التواجد في قلب هيكل فاسد هو محاولة إصلاحه أو هدمه إن عز الإصلاح والعمل على تأسيس بديلا عنه. والبقاء في الهيكل الفاسد لأنه يظل في ظل النظام الحاكم الذي لم يتغير لتقوية مقاومة المناعة التي تحاول تطهيره والصراع بداخله لتغيره. والبقاء بداخله هو لعدم تركه محررا للعناصر الفاسدة التي تتحكم بشكل مطلق في كل شيء دون أدنى مقاومة..

لعل الاستشهاد بمثال يوضح أكثر ما أعنيه .. أن العمال يخضعون لاستغلال صاحب العمل. وهم يقومون بالمظاهرات والإضرابات والاعتصام للمطالبة بتحسين شروط عملهم وانجاز المزيد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي الكثير من الأحوال يتمكنون من النجاح .. فلا يستطيع أي ثوري أن يطالب العمال بهجر العمل والاستقالة برغم خضوعهم للاستغلال بل على النقيض فإن ما هو مطلوب منهم هو استمرار نضالهم والدفاع عن رفاقهم الذين هددهم صاحب العمل بالطرد أو أخرجهم بالفعل إلى البطالة. فكل ما هو على أرض المجتمع هو ملك للمواطنين وحقهم هو ممارسة السلطة بداخله قدر ما يستطيعون وبتقدم بحسب قوتهم وتنظيمهم وطبيعة علاقات القوى في لحظة تاريخية محددة.

فنحن حيال منطق ثوري وممارسة ثورية لابد من إقامة معادلة صحيحة بينهما وإلا سقطنا في مذهب فوضوي يسعى لتحطيم المعبد على الجميع.

تبذل معظم القوى الوطنية الجهد للمطالبة بحق ملايين المصريين في الخارج في التصويت وهو ما اجازه القضاء المصري مؤخرا وتراجعت السلطة المؤقتة عن إحجامها وتتخذ خطوات لكي يدلي المهاجر بصوته فكيف يتم إسقاط هذا المكسب من الاعتبار بمطالبة هؤلاء المواطنين بعدم المشاركة. إن المطالبة بالمقاطعة في النهاية سيقود إلى تبديد الوعي الذي يأخذ دوره في التشكل ويترك هؤلاء دون دور فعال في تغيير الأوضاع داخليا من حيث هم.

ليست لدي أوهام فاللحظة التاريخية هي لحظة يستمر فيها النظام كما كان ويمكن القول دون قناع .. كل ما أتخذ من قرارات وقوانين وممارسات تهدف لكسر شوكة الثورة .. وأحيانا نطرح فكرة لدفع السلطة المؤقتة لتبني مطالب الثورة ولكن نعرف مسبقا أنه عشم إبليس في الجنة ولكن هي وسيلة لكشف الوجه

الحقيقي للسلطة المؤقتة لكي يدرك المواطن أن لا خيار أمامه إلا مواصلة النضال من أجل مطالبه العادلة.

مأزق الحوار الوطني

الجمعة 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011

لابد من التفرقة بين قراءة الواقع وفانتزم القراءة أي القراءة التصورية. فالبعض يطمح ويطمع ويتمنى ويحلم بأن تكون الثورة مازالت مستمرة. والغير يصرخ ويولول : سرقت الثورة و تم الالتفاف حول الثورة و نجحت الثورة المضادة .. فكيف نقيم التوافق بين قراءتين لذات المشهد ؟ من يرى ومن يقول الحقيقة ؟

من الوهم تصور أن المجلس العسكري سينفذ مطالب الثورة أو حتى بعضها على طبق من الذهب .. ربما يقدم تنازلات شكلية بعد جريان بحار دماء لو كان هناك صراع مسلح في الأفق وهو ما نعرف أنه غير مطروح في الثورة المصرية.

ومن اليسير أن تكون ثوريا وتتجاوز بثوريتك كل المتواجدين على الساحة من المشاركين والمستمعين. فمن يقول الكلمة الأكثر حدة ويرفع الشعار الأبعد مرمى ويسفه في رأي الآخر هو دائما الذي يتصور أن الجمهور يصفق له. والمشكلة أنه يتصور هو نفسه أنه الوحيد الذي يقول قولا صائبا وغيره جانبهم الصواب. فنحن أمام سلفية رجعية يقابلها سلفية تقدمية كلاهما أحادي النظرة. كل هذا متاح بكثرة في الحوار الوطني ولكن ... ولكن ما هو غير متاح هو التفكير العقلاني ليس ليكون رأي (أنا) هو الصحيح دائما وأبدا ولكن (التوصل معا) للرأي الأقرب للصواب في عالم معرفي نسبي دائما لأنه يتوافق مع واقع يشبه الرمال المتحركة. هذا النوع العقلاني من التفكير نادر. والفشل في التوصل إلى هذا الجهد الجماعي هو ما أنتج بدوره الفشل في التوصل في قيادة جماعية للثورة. قيادة جماعية ليست توفيقية ولكن توافقية. والمدهش أننا نطالب بتشكيل مجلس مدني يحكم بدلا من العسكر ولا نتمكن على صعيد حركة من ذات التوجه السياسي الواحد الاتفاق على برنامج حد أدنى مشترك وتنسيق واحد في الممارسة.

إن هناك ثوابت مبدئية رفعتها الثورة في شعاراتها وهي الدفاع عن المواطنين وحقوقهم في كل مجال من الحريات الشخصية إلى حقوق المواطنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولا يوجد طريق واحد لإنجاز كل مطالب الثورة ولكن كل الوسائل ضرورية على أن يطرح الشعار الصحيح في الوقت الأكثر مناسبة لتحققه. فكل إجهاض في انجاز شعار تم رفعه في غير لحظته المواتية هو إضعاف للثورة وباعث للإحباط لدي مواطنين يخطون خطوات أولى في طريق نضال ثوري يجسد محصلة نضالاتهم طوال سنين.

وعلينا أن نطرح سؤلا دون حرج: لو كانت الحالة الثورية بخير، فلما الخوف من الانتخابات فالثوريون سوف يسيطرون إذن على مجلسي الشعب والشورى طالما أن المد الثوري في أوجه ؟

بجانب أنه لو كان الحال تحت السيطرة وتوحد الحركة محقق لكان حدث الاستفادة من أكثر من مناسبة مأسوية لمعاودة تفجير الثورة في كل بقاع مصر وإجبار

السلطة المؤقتة الحاكمة على التراجع عن إتمام الانتخابات وتنفيذ كل مطالب الثورة أولا من التطهير إلى الدستور. وأهم هذه اللحظات كان مأساة ماسبيرو التي شكلت قمة العدوانية الفاشية واللحظة التي لم تعي قيادات الثورة أهميتها كنقطة فاصلة في العلاقة بين الشعب والسلطة.

فالذين يشككون في أهمية البرلمان يستندون إلي المرحلة التاريخية الماضية بكل مساوئها ويعممون بالقول بأنه لا فائدة من هنا "البتاع" (باستخدام توصيف الجنرال ديجول لمجلس الأمن) بدلا من تعبئة الجهد ليكون برلمانا ثوريا . فالحالة الثورية التي تمكنت من إسقاط رأس نظام عتيد من المفترض ان يكون لديها المقدرة علي السيطرة على برلمان إذا كانت في حالة مد ثوري مستمر.

فالشكل السياسي البديل بسيطرة شعبية على كل المؤسسات السياسية كان سيغير من موقف المطالبين بالمقاطعة والذين يرون في البرلمان مجرد صفر على الشمال في حين أن البرلمان يمكن أن يكون القوة السياسية التي تقيم التوازن بين السلطات بتحجيم سلطات رئيس الجمهورية. فحتى الآن لم يتبلور بديل سياسي يستند على الإدارة الذاتية أو اللجان الشعبية وهي أشكال تستدعي وعيا سياسيا رفيعا على صعيد الجماهير نعلم أنه لم يكتمل بعد غيابه نتيجة الأمية السياسية والأمية بشكل عام ولا يمكن أن تعني مجرد رغبتنا في تحققه أنه في سبيله للتحقق اليوم. فنحن أمام عملية إعادة تشكيل للتاريخ وللوعي السياسي طويلة المدى والقناعة بنقيض ذلك زراعة للأوهام ومثبطة للروح الثورية.

لو كنا نريد اختيارا حقيقيا ومتسقا مع الحالة الثورية فإننا لسنا بحاجة لمقاطعة الانتخابات ولا المشاركة فيها ولكن بحاجة لثورة .. ثورة ثانية لكي لا تقع الانتخابات هذا هو المطلوب .. فإن كان بالإمكان تفجير ثورة فليتم تفجيرها وإن لم يكن بالإمكان فلنستخدم ما هو متاح من الوسائل ونبدع كل شكل جديد من وسائل الممارسة السياسية وليس الاعتماد على وسيلة وحيدة (المقاطعة).

والوسائل المتاحة، طالما هناك مد ثوري، هو أن تقوم الجماهير بأحد أمرين : أما باختيار القوى السياسية التي تدافع عن مطالبها أو إبطال الانتخابات بتصويت كاسح ببطاقات بيضاء لا تمنح للمجلس وجوده الشرعي لعدم اكتمال عدد الناجحين أي بعدم اختيار من أفسدوا الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية وبرفض التيارات السياسية ذات الطابع الفاشي.

والشجاعة التي نحن بحاجة إليها تتجسد في إنه على الثوريين الذين يرون أن هناك مد ثوري فعلي ومستمر، عبر الإضرابات والمظاهرات والاعتصام، تحديد أين توجد المشكلة في تعبئة تلك الجماهير معها وحولها ليكون البرلمان القادم برلمان ثورة.

إن مخاوفنا وقلقنا تجسيد لإدراكنا بضرورة الوعي بطبيعة اللحظة التاريخية والمهام الممكنة كخطوة لحلم دون حدود في عدالته حتى ولو كان مثاليا. فكل خطوة صائبة اليوم تحقق تراكمات لخطوات أبعد في السنوات القادمة. أتحسس الكلمات

ولا يصيبني من شيء بالقلق قدر ما يصيبني شعار ليس الشعار المناسب اليوم فعاقبة عدم تحققه أخطر من عدم رفعه منذ البداية. يرفع الشعار الممكن في اللحظة المناسبة ليتحقق كله أو بعض منه فهو خير من العودة بعد جهد بخفي حنين.

لم أكف عن ترديد الدعوة لتوحد الحركة التقدمية والوطنية منذ انطلاق الثورة. هذا التوحد حتمي وعدم إنجازه جريمة تاريخية. لا أجد كلمة أخرى إلا كلمة خيانة للثورة. فاللحظة هي لحظة نسيان كل مطمح فردي نتيجة نضال بعض القيادات التي لا ينكرها أحد .. واللحظة يجب فيها تأسيس ما أسميته إيديولوجية مطالب الجماهير .. فهذه هي الإيديولوجية الصحيحة لكي تتجمع الغالبية من المواطنين حولها وتدافع عنها وتتبناها.

إن قراءة الواقع مهمة عسيرة لأنه واقع متحرك وبسرعة تفوق كل نظرية مسبقة ويلزم تكوين فكر في نفس سرعة تحرك الواقع حتى لا تحدث فجوة وطلاق بين الفكر والواقع.

أختم بكلمات راودتني وكتبتها على صفحتي في الفيس بوك يوم : 27 يناير 2011 : "لا تتسرعوا بإلصاق لافتة على حركة عصيان 25 يناير التي فاقت في عظمتها كل خيال سياسي عبقري. التعبئة التلقائية الواسعة هي إشارة لتوجه مجتمعي جديد وبديل. من دراسة ما جمع بين هؤلاء الثوار ومن شعاراتهم يمكن طرح أفق مستقبلي يلتفون حوله في شكل سياسي منظم يعبر عنهم ويفرز قادته الطبيعيين. ربما يشكلون التيار السياسي الذي بحث عنه الكثير وفشلوا بسبب تنازعهم على كرسي الزعامة."

وفي 11 فبراير 2011 كتبت: شباب الثورة في مصر مطالبون بتكوين حزب سياسي (٢٥ يناير) بسرعة يحمل قيمهم ليشاركوا بشكل فعلي في صنع القرار للغد .. حزب ينضم إليه ملايين الشباب من كل التوجهات ويضع الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والإخاء والحرية في كل المجالات والتخلص من كل المؤسسات التي مارست القمع ضد المصريين. يا شباب مصر أنتم صناع مستقبل مصر لا تتفرقوا وظلوا معا في إطار حزبي جديد .. جديد .. جديد. وعاشت الثورة.

ما حدث في الواقع خيب آمال ولكن التاريخ لا نهاية له ومازالت الثورة في بداية خطواتها فلا يأس ولا تقهقر ممكن.

نرفض مصر فاشية !

الجمعة 16 آذار (مارس) 2012

كم من الوقت يلزم لإنجاز ثورة ؟ سؤال يراود البعض ويحلم الجميع بأن يكون فور قيامها .. غير أنه سؤال لا إجابة عليه في الواقع حتى من منجم صادق .. لأنه إذا دفع الإنسان التاريخ لمعاودة صنعه فعليه إدراك كيف وما الصحيح اليوم وما الخطأ الذي عليه تحاشيه أو التخلي عنه وينظم بدقة كل فعل ويحدد لحظته المناسبة .. فالتاريخ لا يعاد صنعه لا بالآمال وحدها ولا فورا .. ففي الثورات تدرك قلة ما تفعل غير أن الغالبية قد تشارك ربما لمجرد تفريغ شحنة غضب. ولذا فهناك عمل ضروري لكي يتم تحويل الغضب ليدور حول محور عيني أي المطالب التي تثير الغضب ومن أجلها خرجوا بالملايين ولم تتحقق ولن تتحقق برجوعهم لمنازلهم ليقصوا بطولاتهم كحكايات ما قبل نوم للأطفال .. أي يلزم أن يقوم من امتلكوا وعيا ثوريا بالإمساك بلحظة عشوائية وتلقائية عند الجماهير لتحويلها لوعي ولنضال .. ولكن إذا لم يواكب الحركة فعل فيمكن أن يتحول التاريخ لحدث كان وانتهى بمأساوية. فكم يلزم من الوقت ليخرج الإنسان من حالة ويتحول إلى أخرى ؟

الكثير من الأسئلة تطرح ونعرف الإجابة عن بعضها ولكن لابد من تكرارها لندرك ما حدث وما سيحدث. كم من الذين شاركوا بوعي في تفجير الأحداث دون أن تكون الثورة ماثلة في أذهانهم كمنتهى أدركوا بخروج الملايين أن نواة ثورة وجدت؟ وكم ممن أدركوا هذا التحول الكيفي عملوا في الواقع ليصبح الممكن قابلا للتحقق؟ كم من الذين شاركوا أدرك أن اللحظة ليست لحظة اختلاف وتشتت وأن النواة التي تكشفت هي الخطوة اللحظية الضرورية وأن كل تجاوز لها قفز على الواقع ينجم عنه عدم الالتفاف حولهم؟ كم من الذين شاركوا تساءل عن أسباب عدم التفاف أصحاب المصلحة الفعلية حولهم وذهابهم إلى من يعيدون إنتاج النظام السابق بصورة أقبح؟ كم من الذين شاركوا تنازل عن ذاتيته ونرجسيته وزعامته وأيديولوجيته المعلبة ليعتبر المطالب المباشرة للمواطنين هي الخطوة التي يجب قطعها الآن وغير ذلك ابتعاد عنها وحرمان له من التفافهم حوله؟

شهور طويلة مرت منذ اندلاع الحالة الثورية في مصر وتوالت الأخطاء برفع شعارات طفولية لم ينتج عنها إلا فشل نجم عنه حالة من اليأس لدى البعض وقد يدفعهم للانصراف والإحساس بأن كل التضحيات كانت دون نتيجة. وبرغم أنه لا اختلاف في أن الشعار قد يكون صائبا وعادلا إلا أن توقيته لم تعبد له الأرض السياسية ولم تنظم له الطاقات القادرة على تنفيذه بفاعلية ولم تقاس فيه موازين القوى والمقدرة على الصمود حتى يتحقق .. وهنا يصبح الشعار شعار احتياطي يترك لوقت آخر تكون درجة الوعي السياسي فيه قد نضجت بحيث يصبح رفعه متسقا مع واقع وقابل للتحقق. فكل شعار ثوري ليس ثوريا إلا إذا أخذ في الاعتبار تلك المعادلة. غير ذلك فهو نوع من الانتحار الثوري.

الأخطاء التي تتراكم ومقاومة المعادين للثورة تعط الإحساس بأن المستقبل القريب في مصر هو التوجه نحو مجتمع فاشي .. الكلمة صادمة غير أن ما دار

ويدور منذ شهور لا يمنح آفاقا وردية حتى لمتفائل سياسي. فالتفاؤل يظل مجرد رغبة مبنية على افتراضات بأننا نصنع التاريخ على هوانا ولا ننظر للعقبات والمعوقات كحقيقة صلبة عنيدة تقاوم رغباتنا وتعمل بعنف على وأد تلك الرغبات.

هذا المقاومة الشرسة قادرة على خلق مجتمع لا احتمال للعيش فيه بأمان .. مجتمع الخوف .. مجتمع فاشي .. نازي. كلمات تحمل ميراثا ثقيلا في التاريخ الإنساني .. نازية وفاشية في مصر ؟ أصبح التساؤل مباحا لمن تحمل قراءه عشرات الشهادات للذين شاركوا بالفعل أو بمجرد الرؤية للمجازر التي وقعت إبان الثورة وحتى الآن. والتساؤل أكثر حضورا بمشاهدة مقاطع فيديو الاعتداءات على المتظاهرين إبان مذبحة ماسبيرو، مثلا، ومشاهدة جثث الضحايا الذين ذبحوا حسب الشرع النازي. التساؤل مباح لكل من تحكم في أعصابه وضبط عقله ليكون موضوعيا ويقوم أولا بتكذيب ما يشاهده ويشكك في صحته واضعا فرضية فبركة كل المناظر التي لا نكاد نراها إلا في أبشع أفلام العنف حينما كان المواطنون البيض يلاحقون السود في أمريكا قبل تجريم العنصرية. ولكن المشكلة أن درجة التوافق في الرواية تجعل من المستحيل التلاعب والفبركة لأن من كتبوا لا يعرفون أحدهم الآخر ولا ينتمون لدين واحد. وكانت الكتابات فور الرؤية ومباشرة وليست محاولات استرجاع من ذاكرة بعيدة ويخلط فيه الراوي بين حوادث متنوعة. فمقاطع الفيديو تلقائية ومتواترة من عشرات الأشخاص من زوايا التقاط مختلفة ومن أماكن متباينة أيضا.

وتكررت مشاهد أخرى في محمد محمود وأمام وزارة الداخلية وفي بورسعيد .. فلماذا تثار مسألة النازية والفاشية حيال جرائم ملاحقة وقتل ؟ قد يقول البعض أنه التاريخ في حركته بما يحمله من سلبيات ممكنة بنت لحظة توتر داخلي لأسباب مهمة في قلب المجتمع. ولكن التاريخ عندما تصبح الجريمة قانون حركته العادية وتتسم باستمرارية كما لو كانت كحتمية قانون الجاذبية لابد من التوقف والبحث في سبب الخلل في حركة التاريخ. لأن هناك خلل ما ولكنه يخضع في هذه الحال ليس لمجرد تصرف إجرامي لأفراد ولكن لثقافة المجتمع ولنوعية العلاقات بداخله وكيف تم بناء هذه العلاقات على مدار قرون وليس عقود. أي البحث عما يمكن تسميته بالاستعداد الثقافي لتبني قيم فاشية.

فالفاشية التي خرجت منها النازية ليست فقط نظرية سياسية في نظام حكم فردي دكتاتوري وإنما تحمل ما هو أخطر. فهي تلعب في تكوين الإنسان العقلي أو بدقة تتلاعب بهذا التكوين لتصنع منه إنسانا حسب الطلب من أجل تنفيذ غايات بعينها. الفاشية نظام يقوم على الطاعة المطلقة للمهيمنين على السلطة وتحول الإفراد إلى كائنات حيوانية الغرائز بما يعنيه ذلك من نزع ما سبق وهذبته في الإنسان الثقافة في أوجهها المستنيرة عبر الزمن. فالثقافة لكي تفقد قيمتها الحضارية يتم تحويرها وحشوها بالأساطير وبالتأويلات وإعادة تكوين الشخصية لإحلال سمات نفسية تتبنى العنف وبوحشية حيال الآخر المختلف عنه عقائديا أو دينيا أو لانتمائه لأصول أخرى وامتداد هذا العنف من داخل مجتمع واحد ليتحول لقاعدة تمارس في مواجهة مجتمعات أخرى عند اللزوم.

هذا العنف القاتل والدائم في المجتمعات البشرية يرجعه التحليل النفسي لما يسميه غريزة الموت ويحاول أن يجعل منها معط أساسي في الإنسان وأنه ما يقف وراء العدوانية وكأنها من فطرة الإنسان. ومن هنا تلك الاستمرارية التي لا تتوقف في الحروب والمذابح التي يمارسها البشر برغم تحضرهم ورقيهم الثقافي. وأن هذا العنف يتجسد في عدوانية رمزية أو فعلية من قبل جماعة حيال أخرى أو حيال جماعات باعتبارها أدنى في عرف المهيمنة.

وإذا طبقنا البعد الفاشي على المذابح منذ الثورة فنجد أن الكثير من تفاصيل الجريمة عرفت كمشاهد وموثقة بالصور دون الإعلان عن اليد الآمرة أو الإمساك بالمنفذين. لذا فموضوع تلك السطور ليس سرد مكرر وإنما بحث عن علامات لتشخيص المرض.

الفاشية هي عملية إخراج للنور لأسوء بؤر السواد الحالك المدفونة في أعماق الإنسان .. كانت مدفونة ومغلق عليها تحت طبقات من التاريخ الحضاري في حالة تشبه البيات الشتوي .. وبإعادة الحياة لها تضع الحضارة أمام محك تاريخي فترعرع الفاشية يتم القضاء على كل ما هو حضاري في المجتمع والعودة به إلى أحضان العقلية الجمعية الفاقدة لكل مقياس موضوعي وعادل في العلاقات الإنسانية وتحوصل الفعل حول هوية متعالية على كل ما يخالفها في المعتقد أو لون البشرة أو الجنس. هي سجن إرادي للذات للحماية من لا مخاطر لأنها مخاطر وهمية فوبيا. الفاشية هي الجرثومة التي تقضي على المجتمع من داخله فبعد صراعها مع من كانت تعتبره مختلفا جذريا تتحول لتفعيل الصراع بين مكوناتها على أسس تفتعلها جغرافية أو قبلية .. هي تلك الحركة نحو التحلل للمجتمع ليتحول إلى عناصر متضادة يعتبر كل عنصر منها نفسه الحق والغير الباطل.

الفاشية هي تلك التي تروج لأفكار لتقسيم الجماعة التي تعيش على أرض واحدة منذ آلاف السنين إلى أقليات تنتمي لهذه المنطقة أو تلك مثلما يتكلم البعض ومن اليسار أيضا عن أقلية نوبية أو سكان سيناء أو المسيحيين. بل تتجاوز الحماقة حدود المنطق باعتبار النساء كأقلية تحرمها من حقوق يتمتع بها غيرها. الفاشية هي اعتبار كل من يختلف فكريا خارج عن الجماعة .. الفاشية هي من يلصق التهم جزافا بتيار سياسي ويتهمه بخيانة الوطن .. الفاشية هي خلق حالة تفتيت للمجتمع لكي تتمكن السلطة الحاكمة من الهيمنة على الكل بالتحالف مع فريق وتأليب الصراع بين الكل لتمسك باللجام وتحرك المجتمع حسب تصورها المعادي للغالبية التي فقدت الرشد في الانشغال بحروبها الفرعية غير المثمرة.

الفاشية هي تلك التي تصدر للعقل الجمعي فكرا ملفقا ولا عقلانيا يدفع للاعتداء على الآخر بالكلمة أو بالفعل وكأنه ضرورة للحفاظ على الذات ضد من يتهددها لأنه يعبر عن خصوصية لهويته هي حقه لأنها واقع. فهذا التميز الطبيعي كميراث مولد أو بيئة أو ثقافة يعتبر لدي الفاشي نقطة انفصال عما يعتبره كل متسق لا يحق الخروج عنه. وأن من يطالب بالاعتراف بخصوصيته هو مارق وجسد غريب .. هو علماني = ملحد أو مسيحي = كافر. هو إذن في عرف الفاشي مشروع عزل عن الكل السليم لكي لا ينقل عدوى.. هو مشروع ترويض بالعقاب الجسدي ليقلع عن إشهار اختلافه .. هو مشروع اقتلاع بالقتل للحفاظ على نقاء الكل

السليم. فالممارسة للترويض وللاقتلاع تتم علانية وفي السر قدر الإمكان لكي لا تثير ردود فعل معارضة من قبل ما هو متبقي كقيم إنسانية عميقة في البعد الحضاري في الثقافة.

تستمد الفاشية سطوتها من عملية مزدوجة تكونت في البناء الثقافي للمجتمع. أولا: هو بناء ثقافي يضع السلطة في الأسرة والمجتمع في يد الأكبر أو الأقوى .. بناء يقوم التعليم والتربية فيه على التلقين والحفظ عن ظهر قلب والاجترار وعدم الخروج عن النص .. بناء ثقافي يرفض الانتقاد لما تم تلقينه باعتباره ثوابت لا تناقش ولا يضيف لها من يشاء أو ينقحها أو يطورها وأن من له الحق في أي تدخل هو من يعتبر نفسه أن بيده السلطة وحده. ففلسفة فاشية تعني هيمنة على الآخرين من جانب سلطة احتكرت حق الكلمة النهائية والمرجعية وحق الطاعة (الأب، صاحب العمل، الرئيس في العمل، المعلم، الحاكم والسلطات الدينية ...)..

وثانيا فلسفة فاشية تعني نفي للذات الفردية وتقبل الجموع السلطة العليا بل والمطالبة بإلحاح بوجودها وبتواجدها كمرشد ودليل للسلوك الجمعي. علاقة تبعية مختارة أو عبودية مختارة تتحول فيها الجموع من سلوك إلى آخر حسب التوجيه الذي تتلقاه. هذا التوجيه هو أمر ولا يخضع من الجموع كجموع ولا من مكوناتها لعملية فحص لمصداقيته. فالمعرفة الموجهة هي معرفة متعالية ليست في متناول الجموع الذين عليهم أن يأخذوا بها كما نقلت إليهم من أفواه العالمين بالأمور. فلن تبحث الجموع فيما إذا كان صحيحا أن الليبرالية والاشتراكية والشيوعية والعلمانية كفر أم لا ؟ ولن ترجع الجموع لدراسة التاريخ للتأكد من أن المصريين عاشوا طوال قرون من كل الديانات دون أن تهدد أي ديانة غيرها بعدد المساجد أو الكنائس. ولن تفحص مصداقية ما إذا كان بول الأنبياء له قوة الدواء ولا ما إذا كان إرضاع الكبير صحيحا أو لا .. ويمكن التعرض لكل الفتاوى اللاعقلانية التي يقول بها أشخاص لم يفوضهم المجتمع للفتوى ومنحوا لنفسهم هذا الحق وفرضوه على العقل الجمعي.

وثالثا تتدرج الفاشية في العنف من التخويف إلى القتل إذ يلزم القيام بعملية تدجين تدريجي للعقل وأن يتعود على جرعات من العنف خطوة خطوة. فإبان مجزرة ماسبيرو وفي مقطع فيديو نسمع من ينادي ويكرر مرات على من يتعرضون بالضرب لمسيحي :مش عاوزين حد يموت هذه العبارة لا تعكس الشفقة ولكن الحدود المسموح بها في القرار المتفق عليه لإيقاع العقاب بالمسيحيين في هذه اللحظة أو من هذا الفريق الذي يقوده من يضع الحدود ويحرص على عدم تجاوزها .. العقاب بالردع والإرهاب سيخلق حالة من الخوف في المستقبل ويسير المسيحي متخفيا وخافضا للنظر لكي يتحول إلى ظل وليس الاحتفاظ بحياة عادية كمواطن.

وإذا كانت تلك هي حدود مفروضة في الممارسات الفردية فإن الأمر يختلف في ذات التوقيت فالحافلات العسكرية تدهس ليس الكل ولكن البعض .. إنه درس ليعلم من لم يع بعد مصيره لو كان الضرب غير كاف.

وعلاوة على ذلك يضاف أن في ممارسة العنف عدة أهداف أخرى وكلها تتكامل من أجل إنجاز الهدف النهائي لوأد الثورة ودائما داخل تدرج .. فهو يرمي لتفتيت الوحدة الوطنية وإدخال البعد الإثني في تشتيتها.. أنه التأجيج لكل التاريخ المعاصر من صراع ديني مفتعل ومقصود .. أنه ضرب للحركة الثورية في مجملها بإبعاد الملتفين حول مطالبها بنشر خوف كبير ومتجدد وفي كل مرة أكثر قسوة وأقل مراعاة لإنسانية الإنسان.

ويتواكب مع هذا الخوف المادي خوف آخر معنوي بإعلام يشحن العقل الجمعي بأكاذيب حول القوى الثورية فيشاع بأنهم عملاء وخونة وتحركهم قوى خارجية لتفتيت وحدة المجتمع .. هذا التخويف هدفه صرف الجماهير عن الثورة كما لو كان الاقتراب منها مشاركة في المؤامرة وفي نشر وباء الكوليرا. في حين أن ممارسة التفتيت لوحدة المجتمع تتم رسميا أو بشكل شبه رسمي على أساس جغرافي وديني بجانب تقسيمه لرجال في مواجهة نساء.

فمن جرائم الاغتيال التي وقعت إبان الثورة ثم في ماسبيرو وشارع محمد محمود والمجمع العلمي إلى بورسعيد بجانب سحل السيدات والشابات يظهر أن معاملة الإنسان أيا كان جنسه أو عمرة تتم بشكل مماثل ودون تمييز .. والأكثر عنفا أنها نفس المعاملة التي قد نراها في الحياة اليومية بمعاملة لحيوان جر متعب.. فالكيفية التي ينهال بها المعتدي على المواطن هو ضرب دون تمييز ولا يصحبه انشغال بما إذا كانت تلك الضربات مميتة أم لا .. فالغاية هي التخليص على الغريم بانسحابه من ساحة الصراع مصابا وعدم معاودة التواجد أو التخليص عليه بموته .. والذي يلحظ هو أن العنف يمارس ضد الثوار دون أن يشكل وجودهم أي تهديد لقوات الأمن أو الجيش.. فغالب المشاهد تظهر ملاحقات وليس دفاعا عن الذات واضطرار لاستخدام العنف.. فالعنف هنا يمارس كوجبة مفروضة أو طريحة تمنح لمن تقع اليد عليه .. أي دراجات التخويف متوفرة وكل وحظه. فمن لم يمت بالسحل فبالغاز أو بالرصاص .. فلا توجد أي قيمة أخلاقية أو سلوكية أو دينية تصمد أمام الهدف الأساسي بوضع نهاية لمولد سيدي 25 يناير.

إن النعرة الشوفينية التي تكتسح مصر في الخطاب السياسي تجسد أيضا واحدة من علامات الفاشية. فعندما يطلق على حزب سياسي لافتة مصر فوق الجميع فإن مدلول الكلمات يعني سمو لمصر فوق الأمم الأخرى. فقد يتغنى الشعب بحب بلده كمحور انتماء طبيعي كانتماء الطفل إلى الأم ويمكن ان يمجد الوطن كقوة لا تقهر ولا تنهزم أمام الغير فكل ذلك يمكن قبوله في ظل أزمة مرحلية ومحاولة لرفع معنويات البشر. ولكن الشوفينية تنزلق آليا إلى العنصرية. ويضاف أن وضع مصر فوق الجميع وإن كان يعني الاستقلال وانجاز مصالحها بعدم خضوعها لقوى أخرى اكبر إلا أنه يحمل هذا التعالي المضمر في هلامية التعبير بجانب منافيته للحقيقة في داخل السياسة الدولية التي تضع شروطا بعضها ظاهر وأغلبها خفي ولكن تأثيرها ملموس بحكم وضع تبعية على كل المستويات.

إن الفاشية نظام يسود في ظل أي عقيدة متسلطة لها فلسفتها وقواعدها الخاصة عسكرية كانت أو دينية وكذلك مدنية بوصول قوى اليمين المتطرف للسلطة. فلم تشهد المجتمعات الإنسانية طوال تاريخها مجتمعا حكمته سلطة

دينية أو عسكرية إلا وكان مجتمعا فاشيا بنسبة متفاوتة يطبق محاكم التفتيش على الفكر وعلى الإنسان. وهذا يحدث أيضا في ظل اليمين المتطرف بفلسفته المعادية للحريات.

السنوات القادمة في مصر سوف تكون حبلى بصراع بين وعي من يريدون مجتمعا تتحقق فيه حرية الإنسان والمساواة التامة بين المواطنين مهما اختلفوا في الفكر أو العقيدة أو في الجنس ونفي الاستغلال وتحقيق الديمقراطية وضمان تداول السلطة وانجاز الاستقلال داخل نظام العولمة بإنجاز تنمية مستقلة والمساهمة في التقدم العلمي. تلك الغاية تستلزم كف من يؤمنون بها عن التشتت وتوحيد أنفسهم حول تلك الأهداف كأساس لفض الخلافات الثانوية.

فالهدف الأعظم في ظل الحالة الثورية السائدة، وبرغم كل المصاعب، هو أن نضع نهاية لفكرة أن علاقة شعب بحاكمه كعلاقة أطفال بأب يخضعون لتسلطه ولا يتحملون ضعفه. فإذا ضعف يبحثون عن بديل أكثر تسلطا وينعمون في ظله بالعبودية المختارة.

بيان الإستحمار الجديد لرعيانا في المحروسة

• 9 أبريل، 2012 •

نجحنا في استعادة الثورة المصرية ووضعها في مسارها الصحيح؛ بتقديم أوراق .... للجنة العليا لانتخابات رئاسة الجمهورية، وخوض المنافسة بناء على رغبة الشعب المصري .. والشعب المصري له الفضل الأول في إنجاح مبادرة ثوار 25 يناير؛ بترشيح .. للرئاسة؛ لتحقيق آمال وتطلعات شعبنا العظيم، الذي يسعى لمستقبل أفضل، وتحقيق التنمية والرخاء، ولتسود العدل ويعود الأمن للبلاد.

فالجبار قدر عليكم البلاء فاشكروا نعمته عليكم أن ترك فيكم رمقا.

سياسة الاستحمار هي منهجنا. فالدولة هي نحن ولسان حالها لكم يقول :

قمتم بثورة ؟ أحسنتم .. سنولي عليكم أعنف أعدائها !

تخلصتم من فاسد أحسنتم .. سيحكمكم أقسى طاغية..

فذوقوا بما صنعت أيديكم سوء العذاب .. فنحن هنا لكم قاعدون وعلى صدوركم جاثمون حتى تعلموا لمن الحكم اليوم ؟ فما أنتم إلا الرعاع ونحن أسياد أسيادكم .. رفضتم حكم العسكر فنلتم حكم الشمامين والبصاصين والمتدروشين فلا خلاص لكم إلا بالخنوع وبالولاء لمن بيده الأمر قبلتم أو ابيتم.

يا أهل مصر المحروسة من سل منكم قلمه قطعنا يده .. ومن رفع صوته جذذنا لسانه .. ومن تجاوز بصره أنفه سلبناه الرؤية. كونوا صما بكما عميا .. لا تنصتوا إلا لأوامر أولي النعمة عليكم .. ولا تنطقوا إلا بحمدهم ولا تنظروا ما في أيديهم .. كلوا الفتات المتساقط من موائد رحمتنا .. انعموا بحياة المذلة فهي خير من فناء آخركم على أيد تعرف ما تفعل .. أشكروا لنا حياتكم آمنة بفضل رجالنا الذين سيعودون إليكم كالجوارح..

ألا إننا أنذرناكم وحذرناكم فأنتم لا تفقهون ما هو خير لكم مما هو شر. ونحن أعلم بأمور دنياكم منكم وأمور آخرتكم رهن برضانا عنكم .. فهذا حظكم من الحياة الدنيا والآخرة وما قسمناه لكم فكونوا شاكرين.

الثورة المضادة مستمرة

9 أبريل، 2012، الساعة 01:36 ص

تكاد تنجح جهود الثورة المضادة ليتم تحويل ثورة من الفعل إلى رد فعل .. شوف العصفورة وسيلة للإلهاء فبها ينصرف الثوريون عن القضايا الجوهرية ولم أنفسهم في حركة موحدة ببرنامج واقعي وخلف أقدر الأشخاص على الدفاع عنه.

يسقط الثوريون في الانشغال بالتفاصيل والقضايا الهامشية ورفع شعارات لا تتحقق واختلافات لا سبب حقيقي خلفها إلا النزعات الزعامية والنرجسيات المتورمة والأفكار البعيدة عن روح المجتمع .. تصر أجيال قديم على قيادة الأجيال الجديدة وتتناسى أن روحا أخرى ولدت في عالم مختلف يستلزم رؤية مختلفة تقوم فيه الأجيال القديمة بالنصح والمساندة من صفوف خلفية وتترك لخيال الشباب صنع عالم عادل ومستنير بفكر تبتكره.

ينشغل الجميع بالجزئيات ولا تتم في الواقع حركة تعبر عن الشعب وتلتفت لقضاياه الملحة لخلق تيار سياسي مغاير لما هو مطروح على الساحة من أفكار تسعى لخلق مجتمع خوف وتخنق الإنسان بتحويله لعبد مطيع لأي سيد يدعي أنه الحامل للبركات والقادر على تحقيق المعجزات.

نقول بصوت مرتفع أو خافت الثورة مستمرة ولكن في أي اتجاه ؟

الثورة من البركان إلى الرماد ؟

9 أبريل، 2012، الساعة 01:39 ص

من الممكن أن ننتقد تيارات سياسية تسعى للهيمنة على السلطة ونرى في قيمها ما يتناقض مع أحلام وآمال الثورة ومناقضة لروح العصر .. ولكن لابد أن ننتقد بحدة أكبر وبصدق مع الذات القوى السياسية الوطنية والتقدمية التي لم تتمكن من تقديم البديل لهذه التيارات وتجسد به طموحات الإنسان المصري في مجتمع إنساني عادل ومستنير .. متقدم ومستقل في قلب المنظومة العالمية المهيمنة.

فإعادة صنع التاريخ لن تحدث بالسخرية بالنكات والأغاني والكاريكاتير. فكل هذا الإبداع يضحكنا ونفرح بأن المصريين تميزهم روح المرح والدعابة .. ولكن المخاوف هو أن يتحول الفعل الثوري إلى مجرد نكتة تفرقع في رسمة أو صورة أو أغنية سب لأعداء الثورة. أن تتحول الثورة من الفعل إلى تفريغ شحنات الغضب في قهقهة فردية أو جماعية.

ما كان يسعد أكثر وصحيح هو أن تكون لدينا القدرة على المبادرة والفعل استمرارا لما قام به الشعب في ثورته .. كان يسعد أكثر أن ندرك أن من بيدهم الحسم هم القوى المنتجة ومن يقعون تحت نير الاستغلال ولا يكادون يستمتعون بالحد الأدنى في حياة إنسانية .. ربما تكون حول القوى المنتجة فئات أخرى من الممكن أن تنضم لجيش الثورة ولكنها قوى ثانوية لا يمكن اعتبارها البديل للمنتجين المباشرين. كان يسعد أكثر لكي نصحح من الأخطاء أن نفهم لماذا توقف بركان عن الانفجار ولم يبق منه غير الرماد.

دعوة لمناقصة دولية لاستيراد رئيس لمصر

13 مايو، 2012، الساعة 11:09 م

المشهد السياسي المصري مشهد بائس ويدعو للرثاء .. السياسيون والنخبة يعشقون جلد الذات .. أليس من المدهش أن يعرف الجميع ماذا ينتظر وكيف سيكون المستقبل من برامج المرشحين الحاليين ؟ أليس من المدهش أن يعرف الجميع أن من بين المرشحين من يحملون الأمل أو حتى نصف أمل في مجتمع أفضل مما عاشه طوال عقود ويخرج كل من هب ودب سكينه لينفذ حكم إعدام على تلك القلة ؟

لا شك أننا نأمل في رئيس مثالي دون تاريخ أسود أو لا يهدد بخلق تاريخ أكثر حلكة في السنوات القادمة ولكن ؟ ولكن من أين سوف نحضر هذا الملاك ؟

فتح كل عبقري عليم أرشيف الرؤساء الاحتماليين وأفرغ على الساحة أطنانا من العفن بعضها صحيح. والسؤال هو كيف سوف نجد هذا الرئيس الطاهر اليد واللسان والذي لم تكن له سقطة طوال حياته ؟

السياسة لعبة قذرة لمن وصل للسلطة ولوثته بمنافع خاصة ونسى الشعب. السياسة لعبة قذرة لمن يسعى لفرض رؤية تعيد المجتمع إلى القرون الوسطى .. السياسة لو تم مراقبة الشعب على القائمين عليها لردع أي حاكم في المستقبل من ممارسة السياسة على هواه.

نعرف أن من بين المرشحين من لم تتلوث أيديهم أو لم تتلوث كلية ومارسوها على قدر وعيهم ولكنهم يحملون برغم نقائصهم بصيصا من أمل. فهل سوف يرفع كل منا سكينه لنقضي على آخر أمل ممكن في البعض الذين يعول عليهم لإنقاذ مصر من حالة التبعية والتخلف والفاشية التي تحوم حول الرؤوس.

إذا كان الحال قد بلغ هذا الحد ولم يعد يعجبنا العجب فيلزم عمل مناقصة عالمية لاستيراد مرشح على هوانا وعلى مقاس رغباتنا الشخصية ولا شأن لنا بمشروعه للمجتمع.

كان النظام السياسي في مصر يوزع الاتهامات على المعارضة بأنها أجيرة لموسكو والصين وكوريا واليوم أصبحت أجيرة للعراق وقطر وليبيا وسوريا وطبعا للغرب وللصهيونية...

يا سادة من كان منكم بلا خطيئة فليسن سكينه وأقضوا على آخر أمل لكم وسيكون لكم الرئيس الذي تستحقونه ليسومكم سوء العذاب ويقصف أقلامكم بعد وصوله للحكم.

ثورة أو لا مخرج

1 يونيو، 2012، الساعة 04:11 ص

كثيرة هي الدعوات لمواجهة الحالة الراهنة التي كانت متوقعة منذ البداية وغفل الجميع عن مواجهتها بشكل صحيح بالإصرار على تطبيق العزل السياسي قبل الانتخابات البرلمانية ثم الآن الرئاسية ووضع دستور بشكل يليق بمصر بعد الثورة.

الدعوات المتواجدة هي إما للمقاطعة وإما المطالبة بإفشال التصويت بعدم اختيار أي من المرشحين.

هذه الحلول تستلزم رؤية واضحة ونتيجة مضمونة. فرفع شعار المقاطعة أو إفشال عملية التصويت لن تمنع من وصول واحد من المرشحين للكرسي أيا كان عدد من امتنع عن التصويت أو عدد من أفشله.

ويصبح هناك الاختيار الذي يطرحه د. نور فرحات (على صفحته) ليمكن صباحي بالعودة من قبل 25 مليون مواطن وهو ما يعني عمليا أن يقوم 5 ملايين انتخبوا صباحي في جمع 4 أصوات إضافية وتوثيق تلك الطلبات ووجود جهة رسمية لتلقيها وفحصها والبت في دستوريتها وقانونيتها. أي الدخول في دوامة بيروقراطية. هذا إذا توقفنا على من اختاروا صباحي وحده ويمكن اضافة من صوتوا للثورة لدى غيره ومن يعارضون وصول شفيق للسلطة أو مرسي.

أخيرا يظل استمرار الثورة على الأرض وحشد ملايين هو الحل الذي يمثل استمرارية للثورة. فمثلما اسقطت الثورة مبارك يمكن أن تسقط شفيق. ولكن لا نعرف لأي مدة زمنية يلزم هذا الحشد الشعبي بنزول المواطنين في كل الميادين. ولا نعرف ما طبيعة المواجهات التي سوف تحدث والعنف الذي سوف تواجه به. ولكنه يظل الحل الوحيد الذي له فاعلية إذا تمتع بقيادة موحدة والتحق به حمدين صباحي كرمز للثورة قبل ملايين أن يكون رئيسا ويشكل مطلب التوقيعات لدخوله التصفية النهائية عاملا مضافا لو ثبتت صحته قانونيا ودستوريا.

غير استمرار الثورة لا أرى أي حل .. فإذا وصل شفيق أو مرسي للسلطة سوف يستمر الصراع إلى ما لا نهاية حتى تنتصر الثورة أو يموت كل الثوار.

الكلام المر ..ماذا لو ؟

13 يونيو، 2012، الساعة 08:40 م

عندما نصمت فهو صراخ مكتوم نتركه داخل القمقم فربما تحين لحظة وتخرجه سلساً. فمن أصعب الأمور على من يرفع صوته ألا يجد آذانا ليس تأخذ بما يقول ولكن فقط تسمعه. يسمون ذلك بالآذان في مالطة.

وفي مصر مالطة تتقيح آذان فيها وتتحجر عقول وتدور مناقشات بيزنطية بينما العدو أو الأعداء يتربصون خلف الأبواب التي تُركت مواربة. حالة من فقدان القدرة على الرؤيا وانعدام رؤية.

يصبح الكلام المشارك في لحظة وكأنه تأدية لدور ملقن مسرح لممثلين صم في صالة جمهورها ينتظر بفارغ الصبر نص متسق يضحكه أو يبكيه .. ولكن مسرحية بقصة واضحة وبحبكة متقنة تنتهي نهاية منطقية.

مسرحيتنا تكاد تكون ميلودراما في ظل غياب نص وممثلين ويصبح دور الملقن عبثيا. ومن هنا كان صمت.

المشهد الذي تتطلبه المرحلة التاريخية هو مسرح يكون الجمهور فيه هو صاحب النص الذي يؤديه من يجد في نفسه القدرة على الصعود على خشبة المسرح ويؤدي الدور بقناعة بمضمونه وبمقدرة على الأداء.
هذا هو الطريق لإحداث نقلة نوعية في حالة الركود التي تبعث على يأس البعض وانفضاض غيرهم.

المرحلة ليست لفرض إيديولوجيات مسبقة البناء ولكن ابتداع فكر جوهره مطالب الثورة أي مطالب المواطنين.

العراك حول ما حدث منذ بدايات الثورة واعتبار تباين وجهات النظر مبرر كاف للشتات والفرقة تعكس طفولية تفكير وتبديد لتراكم تاريخي لم يحدث من قبل في تاريخ مصر. وهذا السلوك يوضع على قدم المساواة مع الثورة المضادة حتى لو كان من تبناه منتميا لأقصى اليسار.

الثورة برغم ذلك مستمرة لأنها لن تنجز مطالبها إلا إذا كان من بالسلطة هم بالفعل الذين يعبرون عنها .. وهي مستمرة لأن الوعي الذي ولد لن يموت فطيس. وهي مستمرة لأن الثورات تتحقق على المدى الطويل.

حلمت والأحلام أحلام

بأننا
أشعلنا البخور

دققنا الدفوف

نثرنا الورود

على عرش الوصال

بأن
حروبنا زينها

وشم
... أناشيد انتصار

بأن
ما الليل بمظلم

ولا النهار

لأن
شموعنا
في وضح النهار

ضاعفت الضياء

أنارت المساء

بأن
أعيننا
تحتضن الحقيقة

بأن
القلب يزداد خفقانه

وقت اللقاء

بأن
الكلم بارك

موثقنا الغليظ

لنظل
كطائر بجناحين

كنهر غير آسن فيضه

نهر تحتضنه ضفتان

كأوتار تداعبها يدان

مع الصباح

أعاود اغلاق الجفون

رهبة من

ماذا لو ؟

ماذا لو

ترنح الحلم

أضحى
أضغاث أحلام

أسى
على ما كان

من أوهام

أن أصيح

يا ليت

ما نوم كان

... لا يقظة

ولا كان ما كان.

الجريمة والعقاب

16 يونيو، 2012، الساعة 03:33 ص

... لا ريب أن إبطال انتخابات مجلس الشعب هي ضربة مباشرة للإخوان المسلمين عقابا لهم على ترشيح أحدهم لرئاسة الجمهورية وفي تناقض مع تصريحاتهم السابقة التي أعلنت عدم حرصهم على هذا الكرسي. وكان اتخاذهم لموقف متناقض بترشيح الشاطر ومرسي له دلالة سياسية يمكن استنتاجها في خلافات بينهم وبين المجلس العسكري حول المرشح الذي يريده المجلس وتقسيم السلطة بين الطرفين.

فلا ريب أيضا أن المجلس العسكري لم يكن ليوافق أن تخرج السلطة من يده وأن يسلمها لأي طرف يضع سلطاته موضع مساءلة ناهيك عن محاسبة لاحقة عن نشاطاته الاقتصادية أو التحكم في مصادر أمواله الخارجية والداخلية. فسيطرة الإخوان المسلمين والسلفيين على كل السلطات كان يمثل الخطر المستقبلي للمجلس العسكري ولذا كان محتم تقليم أظافر هذا الحليف الجشع.

فالمجلس العسكري لن يترك السلطة التي بيده منذ الانقلاب. وسوف يستمر في ممارستها في ظل فراغ دستوري والآن في ظل غياب مجلس الشعب وفي وجود رئيس منتخب دون سلطات حتى تتم انتخابات لمجلس شعب جديد. والهدف هو الوصول لتشكيل مجلس شعب متوافق مع استراتيجية المجلس العسكري أي مجلس شعب من دعائم النظام الذي توهم البعض أنه انهار لأن مبارك والبعض من الحاشية دفعوا الثمن.

وهذا التوهم مرجعه النظر للنظام أو الدولة في صورة فرد أو أفراد وتناسي أن دولة تعني مؤسسات تتجاوز الفرد وتبقى بعد اختفاءه بشكل طبيعي أو بالانقلاب عليه أو باحتلال غيره للمنصب. يضاف لذلك أن الدولة دعامتها الخفية هو ما يسميه البعض الدولة العميقة. وهذه الدولة العميقة إن أردنا استخدام مصطلحات أكثر دقة هي جماعات الضغط أو جماعات المصالح أي بتعبير إيطالي هي مافيا رجال الأعمال الذين تقوم الدولة بالتعبير عن مصالحهم في القوانين والتشريعات وتقوم بحمايتهم. فالدولة هي التعبير الطبقي عن هذه الجماعات التي تمارس بوسائلها المالية والاقتصادية صناعة القرار السياسي عبر مؤسسات الدولة الصغيرة وحتى رأس الدولة.

واختيارات المجلس العسكري لا يمكن أن تتم إلا بالتوافق بينها وبين جماعات الضغط التي تتحكم في عصب الحياة الاقتصادية والمالية في المجتمع. وهذه الجماعات بعضها معروف بالاسم وأن كان حجمها الفعلي يظل خفي نظرا للفساد الساري وصعوبة التوصل لحجم موارد دخولها وأنشطتها. ولكن لابد من التسليم أن جماعات الضغط ليست كلها معروفة فشبكة علاقاتها خفية ولكن قدرتها على

التأثير منظمة وتعمل بقدر عظيم من الدراية. فهي ليست ثور هائج ينطح ولكن يمرر سياساته وينفذ استراتيجيته عبر قنوات شرعية وأخرى تحت الأرض. وبطبيعة الحال لابد من إدخال عامل دور مصر في المنطقة والعلاقات الدولية ودورها الإقليمي. فكل تلك ليست خارج حسابات المجلس العسكري الذي تربطه بهذا العالم الخارجي وتربط جماعات الضغط علاقات وثيقة وعضوية كلها ذات وزن في اختيار الرئيس القادم.

الموقف الذي خلقته الدولة ببراعة وخبث يعتبر سابقة في التاريخ السياسي ابتدأ من دستور غير دستوري إلى القيام بعمل انتخابات برلمانية غير دستورية. فلا يعرف التاريخ دولة تمارس فيها السياسة على هذا النحو ولا حتى في مجتمع بدائي قبلي حيث كل شيء واضح ومحدد في انتقال السلطة.

هذا الوضع الفريد يضع المواطنين والحركات الثورية في مأزق حقيقي إذ أمامهم خيارات كلها صعبة. الحل الأول هو مساندة الجميع لمرشح الإخوان ليحول دون وصول شفيق للحكم ولكن بضمانات تمنع مرسي من ممارسة سلطة مطلقة كرئيس وتشكيل حكومة إئتلاف وطني لا يكون للإخوان والسلفيين الغلبة فيها. والحل الثاني المطروح هو انسحاب مرشح الإخوان والاستفتاء على شفيق وحده بنعم أو لا مع ما يمثله ذلك من مخاطر بوصوله للسلطة. والحل الثالث هو مواصلة الثورة في الميادين وبتعبئة شعبية واسعة وهنا لابد أن تحدد المطالب التي تدفعها لمواصلة الثورة بعد حكم قضائي حمى من ترغب الدولة في تسليمه مفاتيح السلطة ليحافظ على الدولة كما هي مع بعض الرتوش. وفي النهاية فمن الواضح أن التشتت هو الذي يسود ولن يكون هناك من معجزات ولكن يلزم أيضا عدم السقوط في مغامرات غير محسوبة ومحاولة التوحد حول القرار الأكثر قربا للتنفيذ والحفاظ على الثورة وهذا لا يرجع البت فيه لتحليل نظري فلسفي ولكن للواقع والمقدرة على الفعل والثبات ووضوح الرؤية من الثوريين أنفسهم بكل تنويعاتهم الفكرية.

الشعب المُعلِم يلقننا درسا في الثورة

27 نوفمبر، 2012، الساعة 11:39 م

إذن .. كانت حالة من السكينة وظن الكثير أنه الموت .. الشعب اتخذ جانبا يرقب الإنسان فرأى أن البعض أفسدته التربية والجشع والسلطة .. فعاد الشعب المُعلم ليقول أعيدوا التفكير والفعل فالتاريخ يمهلكم لحظة ثورية أخرى ربما تكون الأخيرة لزمن طويل.

الثورة فعل جماعي كل حسب مقدرته وحسب كفاءته .. الثورة أن تكون مع الآخرين تسهم بما استطعت ومن صعب عليه التواجد فليناصرها بقدر ما يمكنه بكلمة يكتبها خلف شاشة أو في جريدة أو بعطاء ..

الثوار ليس جميعا في الجبهة هناك من يلزم أن يحميها في المؤخرة .. هناك من يضمد جرحا أو يروي عطشا أو ينشد أغنية .. الثورة هي الشعب معا يخلق الغد المستنير والمتقدم والعادل والديمقراطي والمدافع عن الجميع ضد أي ظلم يقع على أي منهم.

الثورة أن نعرف ما علينا أن ننجزه اليوم وما هو الشعار الصحيح الذي يلتف الناس حوله وما الشعار الذي لا نرفعه إلا في الغد أو بعد الغد إذا شكل مطلبا من الأغلبية.

التاريخ علم الشعب منذ 25 يناير 2011 الكثير من الدروس عليه أن يعي ما حدث من أخطاء لا يجب البكاء عليها وتجريح كل طرف للآخر ولكن العمل على ألا تكرر .. توحدوا .. توحدوا إن كنتم تبغون النصر حقا. توحدوا حول المطالب الواضحة والتي يتفق عليها الغالبية وتوافقوا على من يحمل تلك المطالب كمتحدث باسم الثورة لا يعبر عن شخصه ولا عن ايديولوجيته ولكن يكون خادمها.

الدستور : نص جامع مانع

1 ديسمبر، 2012، الساعة 05:08 م

وضع دستور لمجتمع ليس عمل هواة ولكن علماء كل في مجاله يتفهمون دقائق مجتمع وطموحات المواطنين وينظم سير الحياة في أدق تفاصيلها على مدى طويل ولا يلحق به تعديل إلا في حالات تغيرات جوهرية طرأت وتستلزم إعادة صياغة فقرة أو حذف أحرى أو إضافة لفقرة مستجدة ضرورية بعد موافقة البرلمان بأغلبية وطرح التغير المقترح في استفتاء شعبي ويقر بموافقة الأغلبية.

الدستور نص جامع مانع. الدستور هو المرجعية الوحيدة التي يتقرر بناء عليها اصدار قانون أو اتخاذ قرار في أي نشاط كان من انشطة المجتمع وينظم أي سياسة تتبع داخليا وخارجيا. فهو الذي يرجع إليه لمعرفة ما إذا كان بالإمكان أمر ما أو لا دون لبس أو التباس. فلا مجال في نصوصه للتأويل لأنها كتبت بلغة فضفاضة وغير محكمة تاركة الثغرات بتمرير أي شيء على هوى حاكم أو جماعة.

مسودة الدستور المصري المقترح تحيل إلى القوانين وهو أمر يتكرر في معظم مواد الدستور وهو ما يشكل تناقضا صارخا. فالدستور الصحيح لا يستند لنص قانون ليفسر أو ليقيس عليه أحد البنود. فكل بند من بنود الدستور يلزم أن تحيل إلى بند سابق أو لاحق من بنود الدستور ذاته. أي أن الدستور يشتمل على كل التفاصيل التي تستند إليه البنود الأخرى بحيث يكون الدستور نصا كاملا جامعا مانعا. وكل ما يصدر بعد ذلك من قوانين لابد وأن تتفق مع نص الدستور ولا تخالفه في كبيرة أو صغيرة.

والأكثر خطورة في الصياغة الراهنة هو الغموض الفاضح لتلك الاحالات للقوانين إذ في كل المرات التي ذكرت فيه كلمة بحسب القانون لا نعرف عن أي قانون يتكلم ولا ما هو نص هذا القانون المكمل الذي يحيل إليه. وهذا الأسلوب في صياغة الدستور تحمل التناقضات التي تجعل من نص الدستور خاويا من المعنى المحدد والدقيق ويصبح الحكم في الحقيقة إلى قوانين وليس للدستور ويفتح أبواب التلاعب بتأويلات سوف تصنع مجتمعا مخالفا لما تنادي به ثورة شعب مصر.

فرفض الدستور كلية قائم أولا على ذلك الغموض وثانيا لرفض فبركه جماعة ترزية لا يتمتعون بصلاحية كتابة نص مؤسس للدولة المصرية بعد الثورة.

لا لن أذهب

13 ديسمبر، 2012، الساعة 05:55 ص

إن كان لي كلمة تعبر عن موقفي الشخصي ولا الزم بها من يختلف معي هو رفضي الذهاب للمشاركة في استفتاء باطل في نظري على نص دستوري باطل. باطل بداية من اللجنة التي قامت بصياغته بتكوينها من غير المتخصصين في القضايا الدستورية وعدم تمثيلها للقوى الاجتماعية والثقافية والفكرية والمهنية .. باطل في محتواه وما يمثله من مخاطر لمسار المجتمع في المستقبل حيث يفتح الأبواب لكل تأويل ولا يحترم حق المطالبه بمجتمع مدني ويفرض مجتمعا له صبغة دينية تشريعيا وسلوكيا ويجعل من الدولة ومن شاء الحراس على هذا النمط المجتمعي الشاذ في القرن الواحد والعشرين والذي يقلص حرية الإنسان في الاختيار. باطل لأنه خضع لنظرة أحادية في كتابته .. باطل لأنه منح لرئيس الجمهورية سلطات تتجاوز سلطات ملوك القرون الوسطى وله حق تعيين وإقالة كبار المسئولين في المجتمع المدني والعسكري. باطل لأنه ترك الفقراء في حالتهم البائسة وترك باب الثراء مفتوحا لقلة لها حق الكسب إلى ما لا حد له بشكل استثنائي. باطل لأنه حرم حق تكوين النقابات المهنية المستقلة وعين نقابة واحدة للمهنة وهو ما يعني استمرار سيطرة الدولة على النقابات. باطل لأنه لم يلزم رئيس الدولة باحترام الدستور والقانون والسهر على الحفاظ عليهما لحماية المواطنين. باطل لأن نصوص الدستور ترجع تفسيرها لقوانين في حين أن الأساس أن مواد الدستور تحيل موادها المختلفة لمواد أخرى دستورية في الوثيقة ذاتها وأن القوانين هي التي تقاس على الدستور وليس العكس. باطل لأنه شرط معظم ما ورد فيه من سياسات بعبارة بحسب القانون دون ذكر ما هذا القانون ولا محتواه وهو ما يترك الباب مفتوحا لصياغة قوانين حسب هوى السلطة التنفيذي. باطل لأن تصور إمكانية تعديل مواد منه فيما بعد هو محض وهم في ظل الهيمنة السياسية التي سوف تتكون في مجلس الشعب المقبل والتي ستكون من ذات اللون السياسي.

من أجل هذا وهو قليل ولكن فيه ما يكفي، فإني أرفض أن أشارك في مهزلة يصحبها تهديد بالسلاح من قبل فرقة تتوق للسلطة ولا تريد إلا الخنوع لإرادتها..

للثورة طريق آخر وهو طريق طويل الشعب عرفه واخترت السير معه.

الدستور مرفوض

18 ديسمبر، 2012، الساعة 01:44 ص

الدستور مرفوض بسبب عدم صلاحية من صاغوه.

الدستور مرفوض بسبب محتواه الذي لا يعكس مصالح الشعب ومطالب الثورة.

الدستور مرفوض لأن الاستفتاء عليه تم على مرحلتين متباعدتين.

الدستور مرفوض بسبب التزوير.

الدستور مرفوض بسبب العنف الذي تمارسه الجماعات المتأسلمة.

الدستور مرفوض بسبب إعلان نتيجة المرحلة الأولى وعدم الانتظار حتى نهاية الاستفتاء في المرحلة الثانية والتأثير بهذه الطريقة على الرأي العام.

الدستور مرفوض بسبب محاصرة المحكمة الدستورية.

الدستور مرفوض أيضا لأن نص مسودة الدستور كما يقال لم تنشر في الجريدة الرسمية.

والأكثر أهمية أن الدستور مرفوض لأنه يلزم ان يتلقى كل مواطن نسخة شخصية من هذا الدستور على عنوانه قبل الاستفتاء بفترة كافية لدراسته وفهمه ومتابعة الحوار الوطني حوله والمشاركة في هذا الحوار برأي يؤخذ في الاعتبار. وهو ما لم يحدث أيضا.

لا لسقوط مصر في التجزئة

تعليق على حركة كتالة المسلحة في النوبة

20 ديسمبر، 2012، الساعة 12:03 ص

الوضع الراهن الذي تخلقه سياسات الدولة يقود لكارثة اجتماعية وسياسية. المصريون من حقهم وعليهم مواصلة الصراع على أسس سياسية واجتماعية واقتصادية ولكن الدولة أدخلت عامل الدين في السياسة وبه تؤجج الصراع الديني بين مسيحي ومسلم وفي قلب التيار الإسلامي. ولا يمكن التفاؤل بهذا الحال ويعرف الجميع عواقبه الكارثية من تناحر وتقاتل وتهديد بحرب أهلية.

والذي يشكل كارثة اضافية هو التمزق الاقليمي لمصر على أسس جغرافية أو خصوصية للمواطنين من السكان كأن يقال بأن هناك حق للنوبيين أو لسكان سيناء أو لتلك المنطقة أو غيرها وأنها حقوق تبرر الانفصال عن مصر وتكوين كيانات مستقلة.

لا شك أن الدولة بشكلها المركزي الراهن حرمت الكثير من مناطق مصر من التطور. فهذا الإهمال يخص ريف مصر وكل المناطق النائية عن العاصمة والمدن الكبرى. ولا شك أن هناك مناطق نسبة الحرمان فيها أكبر من غيرها فيما يخص البنى الأساسية والخدمات من تعليم وصحة وثقافة وغير ذلك. ولكن كل هذا ليس بالمبرر لشهر سلاح انفصال عن الكل المصري.

إن مواجهة العنف الذي تمارسه الدولة والجماعات المسلحة من المتأسلمين المناصرين لها والتابعين لا يمكن مواجهته إلا بحركة مصرية موحدة لمقاومته وبكل الوسائل ولكن الضروري أن تكون هذه الحركة مصرية وليست ذات صبغة اقليمية أو محلية. إن مخاطر التي سوف تتعرض لها كل حركة تسم نفسها بصبغة خاصة كثيرة فسوف يتم التهجم عليها واتهامها بالانفصالية أو بالتبعية لجهات اجنبية وغير ذلك من المسميات المعهودة. ونعرف أن في تقارير أمريكية وضع العديد من الاحتمالات لتقسيم البلاد العربية وكان التقسيم على أسس دينية وإقليمية من أهمها وللأسف نفذ قدر منه والطريق مفتوح لما تبقى.

ليس علينا أن نتهم الخارج بأنه هو الذي يقسم البلاد إن كنا نحن من يقوم به !

مرحلة ثالثة للمسابقة على دستور

23 ديسمبر، 2012، الساعة 01:42 م

تقرر عمل مرحلة ثالثة للمسابقة على دستور في وقت لم يحدد بعد للسماح لغالبية المواطنين الذين لم يشاركوا والبالغ عددهم أكثر من 30 مليون من 50 لهم حق المشاركة. وجاء القرار حتى تتاح الفرصة لهذا الغالبية المنسية من تجريب حظها بعد أن امتنعت في الدورتين الأولى والثانية أو لم تشارك في المسابقة لأنها ركبت دماغها أو لعدم وجود أماكن لجان كافية أو لقلة المشرفين أو لعدم طباعة استمارات بنعم كافية وخاصة لعدم كفاية عدد المرشدين الانتخابيين الذين يناط بهم توجيه ارادة الناخبين للقول "نعمين" أو ثلاث "نعمات" بأفضلية في لجنته وفي لجنة أخرى في قريته أوفي قرية مجاورة أو بالحي المجاور أو في دولة أخرى شقيقة أو كل منهم إن أمكن. ولقد تمت الموافقة بشكل استثنائي على اعتماد مساهمة من يدلي بصوته لدي الفرنجة بشرط التكفير عن ذنبه بذبح خروف.

ولقد اتخذت السلطات العليا التي لم تعلن عن هويتها هذا القرار حتى تعفي تلك الغالبية المغلوب على أمرها من دفع الغرامة الاجبارية رأفة بحالتها المالية المتدهورة في ظل شائعات عن ارتفاع اكيد في الاسعار في الايام المقبلة لمعظم السلع الاساسية.

وفي الختام فسوف يتم اعتماد الدستور بصورته النهائية ودون أي تغيير ويطبق بحذافيره على كل مجالات الحياة وشئونها وعلى الأسر والأفراد إلى قيام الساعة برغم أنف الجميع.

ومن لا يعجبه الحال عليه الترحال فأرض الله واسعة وسوف تستفيد الدولة إذا ريحها وغار لأنه سوف يقوم بتحويل العملة الصعبة التي تنقذ خزينتها من حالة الإفلاس المعلنة.

الحاضر يعلم الغايب وقد أعذر من انذر وكل واحد وذنبه على جانبه.

لا تسقطوا في فخ معادة السامية

2 يناير، 2013، الساعة 12:37 ص

يتم نصب فخ لتشويه الثورة والثوريين من القوى المدنية لكي يدينها المجتمع الدولي بتهمة معادة السامية ويقفوا منها موقف الرافض وتفضيل الإخوان في الحكم. الفخ ينصبه الإخوان المتأسلمين بطرح مسألة حق عودة يهود مصر الذين خرجوا في الخمسينات والستينيات والحقيقة أن بعضهم خرجوا في عصر الملكية أيضا لأسباب متعددة أهمها أسباب سياسية. وهنا لابد من وضع بعض النقاط على الحروف حتى يتضح ما غمض من فكرة خروج اليهود وهل خرجوا مجبرين أم لا ؟ ولماذا أجبر من أجبر ؟ ولماذا اختار غيرهم الخروج طواعية ؟

دون الدخول في تفاصيل. كانت الجالية اليهودية في مصر موزعة بين يهود مصريين ويهود يعيشون في مصر ويحملون جنسيات أجنبية بمقتضاها يتمتعون بحماية قانونية إذا ما ارتكبوا جريمة أو جنحة ويحاكمون في الدول التي ينتمون إليها. أي طبقا لما عرف بالامتيازات الأجنبية.

كان اليهود من طبقات اجتماعية متنوعة وكان من بينهم رجال أعمال كبار وموظفي دولة ومرابين وغير ذلك. عندما تم تأميم رأس المال الأجنبي خرج أصحابها من مصر إذا لم يعد لهم السيطرة على شركاتهم. وخرج يهود لأنهم لم يكونوا من حاملي الجنسية المصرية وخرجوا كأجانب. وخرج يهود من المصريين لصعوبة الحياة في أوقات الحروب المصرية المتعددة مع الكيان الصهيوني.

لن أتكلم هنا عن عمليات تعويض فهي عملية لا نملك عليها وثائق معلنة ولكن ما قيل هو أن الشركات التي تم تأميمها حصلت على تعويضات. وتظل الملكيات الخاصة لا نعرف عنها شيئا.

ما يهمني في تلك السطور ليس تلك المسألة ولكن أساسا الخطاب الذي نناقشه بها. فلا ينبغي أبدا الكلام عن عداوة لليهود فهو فخ مقصود لكي يتم إدانة قوى الثورة والقول بأنها معادية لليهود وبالتالي معادية للسامية في حين أن العداء هو للصهيونية وهو أمر يختلف جذريا.

كتبت في السنوات الماضية العديد من المقالات عن المحاكمات التي حدثت في الغرب ضد مفكرين يهود معادين للصهيونية وتعرضوا ويتعرضون لمحاكمات وحرب إعلامية ويتم توجيه تهم لهم بمعادة السامية لمجرد معاداتهم للصهيونية برغم أنهم يهود.

هذا يعني أنه يمكن مناقشة القضية بكل أبعادها السياسية والتساؤل كيف لصهيوني أن يعود لمصر ؟

في الجاليات اليهودية الآلاف لم يختاروا الصهيونية كإيديولوجية وظلوا مناصرين للقضية الفلسطينية سواء كان منهم يهود مصر أو غيرها. لذا يلزم الحذر بعدم خلط

الأوراق ومنح الإخوان المتأسلمين فرصة تشويه الثورة بإشاعة أنها معادية للسامية بكلامها الجارح عن اليهود واليهودية وليس الصهيونية.

لقد بدأ هذا الخلط بعد أعقاب نكسة 1967 حينما قيل أننا خسرنا الحرب لغضب الله علينا وتحول الشعار من حرب ضد إسرائيل الصهيونية إلى إسرائيل اليهودية. أي حرب دينية وليس حرب استقلال سياسي لبلد تم اغتصاب أرضه.

موقفي من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية

19 يناير، 2013، الساعة 10:47 م

أتكلم أساسا عن مبدأ في العلاقات الدولية .. طرح منذ سنوات مبدأ حق التدخل الدولي في شئون الدول الأخرى لأسباب إنسانية .. وتم تطبيق هذا في كل من يوغسلافيا سابقا .. كوسوفو .. وفي العراق بعد غزو صدام للكويت ثم بعدها في إعلان الحرب الغربية - العربية على العراق والآن في مالي .. بعد ليبيا وسوريا مازال موضوعها معقدا نظرا لقربها من إسرائيل ومن لبنان وإيران .. والسؤال هو ليس ماذا حدث في ليبيا اليوم ولكن هل سنقبل في السياسة مبدأ طلب حضور الدول الأجنبية لتخلصنا

ممن نختلف معهم سياسيا حتى ولو كانوا من الجهاديين ؟

هل يجرؤ سياسي مصري من أي تيار أن تحضر أمريكا أو غيرها لتخلص مصر من مخاطر الإخوان والسلفيين والجهاديين ؟ إذا كنت موافقا على مثل هذا وتشجع لحضورهم فهذا موقف أستمع له ولكني أختلف حوله كلية.

إن التخلص من النقيض السياسي هو بتقديم بديل له يلتف حوله الشعب لأنه يعبر عن مطالبه ومصالحه .. فإذا عجزنا بتشتتنا وسلوكنا النرجسي والفردي حيث كل فرد أصبح زعيما وليس هناك لحظة تاريخية نتفق فيها على وضع خلافتنا الثانوية في خزانة مصفحة ونحاول الاتفاق على برنامج مرحلي وطني كحد أدني وتوافقي وبقيادة جماعية.. إذا عجزنا عن ذلك فنحن نستحق ما يحدث لنا .. وسيكون مطلب العون من الخارج هو البرهان على فشلنا في إنجاز ثورة جمهورها يلتف حولنا ولكن لا نعرف كيف نخاطبه.

ما ينطبق كمبدأ على مصر أطبقه على كل بقاع العالم وكل المجتمعات .. تلك قناعة لم تتغير فأنا مع الاستقلال الوطني بكل ما يحمله اللفظ من معنى.

الثورة على الديمقراطية البذيئة وعلى تحطيم العقل

25 يناير، 2013، الساعة 11:59 م

تستمر الثورة التي لم تتوقف منذ انطلاقها منذ عامين .. تستمر ضد الديمقراطية البذيئة وضد تحطيم العقل. فما يحاول النظام المهيمن على دولة ما بعد سقوط مبارك هو تحديدا تحطيم العقل المصري بنفي تاريخ وفبركة مستقبل في قطيعة مع حركة تاريخ شعب وفي قطيعة مع ما أعلنته ثورة 25 يناير من قيم ومطالب وطموحات.

بذاءة الديمقراطية عنوان كتاب المفكر رويجس دوبريه لا ينطبق على حال مصر لغياب الديمقراطية بالمعنى المتعارف عليه في الأدب السياسي. في كتابه عن فرنسا ينتقد بلهجة قاسية أوائل فترة رئاسة نيكولا ساركوزي التي بالغ فيها في النجومية وخلط حياته الخاصة بالحياة العامة واتخاذ قرارات فوقية إلى جانب تجاوزات لغوية في حواره مع المواطنين سجلتها الكاميرات وخرجت كلماته الجارحة تلقائيا وهو ما يعني إخراج ما بداخله دون أن يضع في الاعتبار وظيفته كرئيس دولة وجب التزامه بآداب السلوك. وظلت سقطاته طوال حكمه مدة خمس سنوات تلاحقه في الإعلام كوصمة ولم يتمكن من تجديد فترة الحكم لفترة أخرى وهو ما لم يحدث مع من سبقه من الرؤساء. أما تحطيم العقل فهو كتاب من جزئيين للفيلسوف جورج لوكاش يتتبع فيه الفكر اللاعقلاني الذي قاد إلى الفاشية والنازية.

في مصر في ظل النظام الرجعي الظلامي الحاكم يجسد الخطاب السياسي كل من البعدين فهو يسعى لتحطيم العقل التاريخي للأمة وللشعب ويملأ المجال السياسي بخطاب بذيء متشح بعباءة دينية في التلفزيون والخطب من على المنابر وفي الشارع السياسي في كتابات صحفية. فالقاموس السياسي للتيار الحاكم غزير بنعت المعارضين بالعمالة والبلطجية والشرمطة إلى الكفر سواء كانت هذه القوى من اشتراكيين أو شيوعيين أو ديمقراطيين أو علمانيين أو الليبراليين ؟

إن البذاءة تتجسد في أن البعض يجد الحجة في أن القرآن استخدام كلمة حمار وأن الرسول والصحابة استخدموا كلمات لسب الكفار وأن ذلك يبيح لهم بدورهم سب معارضيهم ؟ فهل يعتبرون أنفسهم في مرتبة الرسول والصحابة بل والله ؟ ثم ألم يصل لعلمهم الواسع حديث يقول : بأن من النفاق :إذا حدث فجر أو حديث يقول :أيما امرئ قال لأخيه : يا كافر فقد باء بها أحدهما أو آخر يقول : سباب المسلم فسوق وقتاله كفر. أليس من البذاءة قول بعض ممن يسمون بالدعاة بأن التزوير شرعي ؟ فهل من الأحاديث المدسوسة الحديث :من حمل علينا السلاح فليس منا ومن غشنا فليس منا. (صحيح مسلم، كتاب الإيمان).

القلق مبرر حول التحولات التي ترمي إليها التيارات المتأسلمة الحاكمة بشأن إعادة كتابة تاريخ مصر وتحريفه وتشويهه. كيف يمكن تصور كتابة التاريخ المصري وتأريخ ثورة ١٩٥٢ أو ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. الستينيات وما أدراك ما الستينيات التي قالها الرئيس محمد مرسي كانت أول علامات النية المسبقة للحكم على التاريخ والمخاطر التي تتهدده. ثم كيف سوف يكتب من يسمون بالجهاديين تاريخ مصر وكيف سيكتبون تاريخهم ؟

الديمقراطية التي يغني لها الحزب الحاكم ومن يتحالف معه ديمقراطية بذيئة لأنها لم تستند على اختيار حر للشعب ولكن على شراء أصوات الجوعى بالمواد الغذائية .. شرائها بتضليل الغالبية الأمية والأميين سياسيا بأن هناك إنقاذ للدين في الاختيار السياسي في حين أن اللعبة السياسية لا علاقة لها بدين.

الديمقراطية البذيئة تتجسد بشكل فاضح في الدستور بما يتضمنه من نظرة لشكل الأسرة والمجتمع والتعليم والمضمون الذي يرجع إليه السلوك بحصر الايديولوجية المهيمنة في مذاهب أهل السنة والجماعة وبفرض هذه الرؤية على الإنسان في زمن تحرر فيه الفرد من هيمنة ايديولوجية شمولية تفرض على مجمل أفراد مجتمع وعدم السماح بحيز للحرية في الانتماء الفكري.

البذاءة تتجسد في منح مجلس شورى باطل صلاحيات تشريعية وفي الكتابة المتآمرة للسلفيين لنص دستوري على هواهم ومن أجل صنع مجتمع على مقاس ايديولوجيتهم .. أيديولوجيتهم لأن نظرتهم وتأويلاتهم للدين لم تعد تتعلق بالدين ولكن تم صنع أيديولوجية بلباس ديني. الديمقراطية البذيئة بمحاصرة المحكمة الدستورية والمدينة الاعلامية والهجوم على المتظاهرين حول قصر الاتحادية أي مواصلة ذات سياسة العنف السابقة.

البذاءة تتجسد في عدم اتخاذ أي اجراءات من أجل تحقيق عدالة اجتماعية وتحديد فعلي للحد الأدنى للأجور وترك باب الدخول المرتفعة دون أي حدود وهو ما يعني استمرار الفجوة شاسعة بين الفقراء والأغنياء. وذات الشيء في غياب ضمانة للتعليم وللعناية الصحية المجانية للجميع وضمان دخول معقولة للذين خرجوا على المعاش.

وقعت ثورة .. ووقعت في براثن مناهضي كل ثورة وأي ثورة. وقعت تحت هيمنتهم ليفعلوا ما يصبون إليه في المجتمع وضد كل معارض. إن تقرير انتهاكات السلطة التنفيذية حيال الاعلام في الشهور الأخيرة تكلم عنها بالتفصيل تقرير اللجنة الوطنية للدفاع عن الحريات. فمحاكمات الصحفيين وأصحاب الرأي المستقل وتهديدهم ما هي إلا البرهان على عجز فكري وسياسي للحكام الجدد الذين يريدون التحصن ضد أي انتقاد في دولة معصومة من الأخطاء في حين أن ألف باء الديمقراطية هي حرية انتقاد الحاكم ومعارضته بالكلمة والفعل.

إن ما يحدث في دولة الإخوان المتأسلمين هو تأسيس دولة تستند إلى فكرة بابوية القرون الوسطى. بابوية عدم المحاسبة على قرار يتعلق بمستقبل شعب ومجتمع. عصمة تترك للحاكم اليد طليقة لأن يصدر قرارات ويسن قوانين ويعقد

معاهدات دون أن تلزمه قوة أخرى منتخبة أو غير منتخبة بمراعاة أنه ليس إلا مجرد موظف عمومي يخضع للمساءلة فيما يقرر بشؤون الدولة.

عصمة الدولة تم فبركتها بالدستور بفكر ضيق الأفق وفي تناقض مع جوهر الدين ورسالته. وتسعى الدولة أن تدخل قسرا فيه سلوك البشر. هذا التوجه عبثي الصياغة بمضمونه المفتوح لكل أصناف التخريج والتأويل للوصول بهما إلى قرون أنقضت وزمن ليس كزمن كان وليطبق على بشر بينهم وبين أسلافهم سنوات ضوئية في الفكر وفي الحرية.

يضاف لذلك أن هذا التوجه كارثي لأن الصراع الذي سيولده يهدد بتدمير وحدة اجتماعية ونفسية لشعب يعيش عصره الحديث ولن يقبل أن يرجم أو يجلد أو تقطع أيادي أطفاله وأرجلهم من خلاف في ميدان التحرير.

في مواجهة تلك الإرادة السياسية لتحطيم العقل والتاريخ والمجتمع تصبح المهمة ملقاة على العقول الواعية التي تمتلك المعرفة والوسائل لتعبئة المواطنين ضد كل ما يهدد تماسك الوطن ويبتعد عن مطالبهم الأساسية وجرهم لقضايا ليست من مهام دولة وإنما تخص حياة الفرد الخاصة واختياراته الشخصية في نزوعه للتحرر من كل تقليد أو عرف يفرض عليه نمط حياته مسبقا وكقدر اجتماعي تحدده له السلطة السياسي متشحة بعباءة دينية.

هذه المواجهة تستلزم تنظيم جماعي لمواجهة مجمل مخاطر تلك السياسات في إطار حركة عبر الأحزاب السياسية والجماعات الثورية. ولكن يلزم تنظيم آخر متعدد الجبهات يخص كل واحد منها فرع بعينة من مجالات الحياة العملية. معنى ذلك أن يتم عمل تكتل مهني وفئوي لقطاعات للعاملين في كل على حدة للدفاع عن مصالحهم ويتخذون مواقفا نظرية وعملية لمواجهتها متعاونين في ذلك مع الأحزاب والنقابات المستقلة.

إن الثورة مستمرة بعد عامين من انطلاقها في هذه القدرة على التعبئة الشعبية على صعيد مصر لمقاومة الخضوع لسياسات لا تمثل لا مطالبها ولا مطامحها. لم تكتب الكلمة الأخيرة في الثورة اليوم ولن تكتب كلمة نهاية أيضا. سوف تستمر الثورة إلى أن تنجح في بلورة برنامجا محددا وبقيادة جماعية للقوى الوطنية التقدمية. الثورة سوف تنجز هدفها عندما يكون من يعبر عنها في السلطة لينفذ مطالبها.

ليست ثورة من خرجوا على المعاش السياسي

1 فبراير، 2013، الساعة 01:08 ص

لماذا يترك الشباب الذي قام بثورة تقرير أمره ومصير ثورته لمن هم في سن التقاعد السياسي وغيرهم ممن لم يستطع الذهاب بفكره الرافض حتى نهايته المنطقية ؟

لماذا يترك الثوار في كل مرة أمرهم لمن يقوم بالتفاوض باسمهم في لحظة مد فيكسر شوكتهم ويقسم الرأي العام حول الثورة ؟

أين الثوار حقا مما يحدث ؟ لماذا يكتفون بالنواح والسب ولا يأخذون موقفا عمليا ؟

هل من المستحيل بعد سنتين تكوين شكل تنظيمي يجمع الثوار من كل التوجهات بقيادة جماعية وببرنامج يعبر عن مطالب الثورة؟

لماذا لم تتمكن الأحزاب التقدمية المتواجدة بالفعل من التكتل معا ليكون لها صوت مسموع وتكون هي المتحدث المفوض باسم الثورة ؟

كل التحليلات النظرية التي تضع هذا الإنجاز لما بعد تبلور الوعي الثوري هو مضيعة للوقت وترك الوقت ينخر في جسد الثورة.

الوعي الثوري يتشكل من تجارب عملية على الأرض بالممارسة ليس فقط بالتظاهر والأغاني ولكن بأن يكون لهم ثقل سياسي له شأن في الحوار مع أي جهة كانت.

إن الدولة ومن يتحاور معها من غير الثوار يحاولون وضع خطة لنهاية الثورة .. وهذا يتم منذ تفجرها وليس وليد اليوم. فالثورة المضادة مستمرة على قدم وساق.

الثورة تنهزم من قوة أعدائها أو من ضعف من قاموا بها وعدم قدرتهم على التنظيم أو من تفجر الخلافات في قلب من قاموا بها .. وفي الغالب من كل هذه العوامل معا.

حانت ساعة الانتقام من الثورة

2 فبراير، 2013، الساعة 04:22 ص

من العبث تصور أن جديدا حدث فعلا للدولة المصرية بعد ثورة 25 يناير .. ما تغير هو بعض الرموز ويلوح من المحاكمات محاولة اعادة منحهم عفوا تاريخيا وتبرئة من الجرائم التي ارتكبوها .. ما حدث هو أن الدولة تلقت ما يشبه الضربة القاضية وتحاول من حينها العودة للحياة .. ولكن الأهم هو الانتقام ممن أفقدوها سطوتها وهيمنتها واحترامها. من وقع عليهم الاحساس بالمهانة إبان الثورة هي قوات الأمن المركزي والشرطة أي الدرع الذي يحمي الدولة وليس الشعب في عقيدة الدولة. اليوم يستعيد كل من الجهازين الأمنيين العافية ويستعيد أمن الدولة (الأمن الوطني) سطوته أيضا.

وتحاول الدولة استعادة هيبتها وسطوتها تحت هيمنة التيار السياسي المتقنع خلف قناع الدين ولا يختلف في جوهره في شيء عن النظام السابق إلا في بعض الشعارات. الدولة اليوم إذن في مرحلة الانتقام ممن أسقطوا البعض من رموزها لكي تستعيد وجودها بتحالف جديد بين المتأسلمين من كل فريق والنظام السابق الذي يهيمن على قدر كبير من الاقتصاد الوطني.

هذا الكلام يلوح لي منطقيا وفي أول مقال كتبته عن الثورة في 18 مارس 2011 بعنوان : "الثورة المضادة الدائمة" كانت الكلمات التالية ملخصة لما أستشعره :

فالذين استفادوا طوال عشرات السنين من النظام الذي هيمن لن يتخلوا عن مكاسبهم لمجرد أن الملايين تظاهروا في كل المدن. فلا أحد يمكنه تصور أنه في غضون بضعة شهور سوف ينتهي الفساد ولا الرشوة ولا العلاقات السلطوية ولا الاستغلال ولا السرقات من كل نوع ولا الجريمة المنظمة ولا البلطجة ولا مفجري الفتنة الطائفية... وأبعد من ذلك فإن كل من تمتعوا بتلك الفوائد سوف يتصرفون بعدوانية لا نهاية لها للإبقاء عليها وللانتقام ممن تسببوا ويتسببون في تعرضها للمخاطر. لذلك فإن كل من يقول بأن الثورة المضادة مستحيلة هو من مهندسي الثورة المضادة.

واصلت هذا التحليل في مقال لاحق في 31 مايو 2011 بعنوان :زعزعة دعائم الثورة فكتبت تلك الكلمات التي تظل صحيحة باستثناء وجود المجلس العسكري وراء الكواليس :

فالدولة التي تتشكل هي دولة قواعدها هي ذات القواعد القديمة وقد ثبت ذلك بوضوح في حركة تعيين المحافظين وكبار المسئولين وعدم محاكمة من تسببوا في موت مئات الشباب وجرح الآلاف بجانب تلك المحاكمات لرموز النظام "السابق" التي تلوح وكأنها لذر الرمال في العيون وإمكانية تمتع اكبر المجرمين بالبراءة لعدم ثبوت الأدلة أو عدم كفايتها أو لعدم وجود قوانين تحاسب على الفساد السياسي.

ولقول ذلك بطريقة أخرى نقول إن الدليل الملموس على أن ما حدث ليس ثورة كاملة وإنما ثورة تخللها انقلاب يحاول السيطرة عليها يتمثل في أننا مازلنا نطالب بتحقيق مطالب الثورة. وهو ما يعني أن هناك سلطة أعلى يتوجه الثوريون إليها للتوسل أن تستمع إلى النداء. وذلك يعني أن "الوصي على الثورة" أو "ولي الأمر" لا ينفذ المطالب التي صرح مسبقا بشرعيتها وهو ما له معنى سياسي محدد أي أنه صاحب السلطة الفعلية وذلك ليس وليد اليوم ولكن منذ لحظة نزوله بين الثوريين في مدن مصر في 28 يناير. ذلك أمر لابد من الوعي به برغم ما قد يحمل من أحاسيس بالمرارة. إذ أن ثورة تكون فعلية إذا استولت على السلطة وحينها لا تبلور مطالبا وإنما تضعها موضع التنفيذ. ذلك ليس هو الوضع لأن ما حدث ويحدث هو كما سبق وقلت في مقالين سابقين :"حالة ثورية" أو "لحظة تاريخية ثورية" سلم فيها الثوار أمر الثورة إلى "وصي" أعلن أنه يتبنى مطالب الثورة ويحميها. وجاء هذا التسليم منطقيا إذ لم يكن للثورة قيادة ولكن قيادات وهذه القيادات لم تتمكن في 18 يوما توحيد نفسها في قيادة موحدة وتبلور برنامجا وتواصل احتلال الميادين حتى تتحقق كل مطالبها بما في ذلك مشاركتها في السلطة في أعلى مستوى ثم القيام تدريجيا بتطوير شكل جديد للدولة وعودة الجيش فورا إلى عمله.

وضع المعادلة بهذا الوضوح يحدد القضية وطبيعة المشكلات والكيفية التي يتم التعامل معها. وسوف تنكشف كل أوراق اللعبة السياسية في الأسابيع والشهور القادمة حينما يواصل الانفجار الشعبي طريقه إلى الميادين برغم وصول حاكم جديد لكرسي الحكم غير ذلك الذي كانت تحلم به الثورة الشعبية. حينها ستكون المخاطر قد بلغت ذروتها ولا يعلم من أحد كيف ستكون طبيعة المواجهة. هذا الوضع الشديد الحساسية بحاجة إلى مراجعة فكرية من قبل المجلس العسكري من ناحية ومراجعة فكرية وتنظيمية من قبل قوى الثورة من أجل عمل جبهة موحدة من كل القوي وبلورة مطالبها المرحلية بحيث تكون هي مطالب الثورة وبعيدا عن أي أيديولوجية وأن تكون تلك المطالب هي سلاح إنقاذ الثورة.

كل تلك الكلمات لمعاودة القول بأن الدولة الجديدة - القديمة تعيش لحظة انتقام بذراعها البوليسي ومليشيات الإخوان والسلفيين والجهاديين .. تلك هي ساعة الصفر التي طالما سمعنا عنها تتحقق ويواصل الشعب دفع الثمن غاليا.

من تمرد إلى ثورة ؟

14 يونيو، 2013، الساعة 10:16 م

تقترب ساعة الصفر وبدنوها يلزم دوام الأمل مع الحذر حتى نتحاشى السقوط في حالة من اليأس إذا لم تسر الأمور على غير ما حلمنا به. فالشعوب تصنع التاريخ ولكن ليس دفعة واحدة وإنما عبر تراكمات طويلة المدى بها قفزات من حين لآخر لا يكاد يعرف توقيتها من أحد حتى لو كان هناك إحساس بأنها ليست ببعيدة.

إن صناعة التاريخ ليست بالعمل السياسي وحده. هي كل مركب من تطور وتقدم مجتمعي في كافة المجالات دون استثناء. ومع كل تقدم تم إنجازه تزداد فرصة تحول الإرادة الشعبية وطموحات الناس من القوة إلى الفعل أي من الحلم إلى الواقع. فالإنسان بامتلاكه المعارف يزداد نصيبه من الوعي بحجم الظلم الواقع عليه وحقه في نفيه وتحقيق عدالة هي حقه لأنه صاحب المجتمع والضامن لحياة هذا المجتمع وتجدده بشريا وإنتاجيا بجانب أنه الحارس على وجوده ضد كل عدوان داخلي أو خارجي.

ومصاعب الثورة المصرية هي في أنها تحرث في تربة ليست دائما مواتية تماماً. فهي خصبة بالإرادة ولكن ما ينقص هو التنظيم والمعرفة والتقدم العلمي والتقني على صعيد المجتمع ككل. فالخطوات التي يقطعها الشعب تعتبر استثنائية. يضاف أنها هي تربة غير مواتية نظرا لعوامل كثيرة أهمها لحالة من الابتكار العشوائي في بعض الممارسات وعدم توفر ميراث سياسي مستقل منذ زمن بعيد. علاوة على أن المتواجد من قوى سياسية تلعب كل منها على أرض تعتبرها الملعب الصحيح ولم تتمكن من توحيد أرض لمساهمة الجميع بعقلية ديمقراطية تقبل التنوع وتتحاور لتقريب وجهات النظر حول ما هو مختلف عليه. والغريب أنه بدراسة لوجهات النظر المتواجدة لا نرى بينها اختلافات جوهرية ينتج عنها ضرورة التشتت لاختلافات جذرية في الرؤية.

إن مطالبنا هي الدفاع عن الإنسان وحقه في نيل مردود عمله بنفي الاستغلال الواقع عليه وتحقيق مجتمع ينعم فيه الجميع بكل ما هو ضروري من عناية صحية وتعليم وثقافة وأوقات راحة وضمان حقوق الطفولة والشيخوخة.....

وسياسيا هو أن يكون الشعب صاحب السلطات فعليا وهو من يختار ممثليه كحكام لخدمته وليس لقهره.

وحق الشعب في تشييد مجتمع يتمتع الإنسان فيه بحرية القرار الشخصي على صعيد الانتماء الفكري والديني والفلسفي وحق ممارسة حياته اليومية كما يحب دون خشية عقاب من أي سلطة. مجتمع لا يفرق بين الناس لا على معايير طبقية أو عقائدية أو جنسية.

والسؤال الذي يمكن طرحه هو متى اختار المصريون حكامهم أو حكموا أنفسهم بأنفسهم؟ وما الذي يمكن قوله حول طول صبر الشعب على الحكام المستبدين الذين تتابعوا في الحكم .. هل الشعب يدمن القهر ؟

أي بقول أخر هل الشعب يستمرئ العذاب ويسعد به كنوع من المازوشية ؟

أي سؤال !

للإجابة على مثل هذا السؤال تلزم رؤية تاريخية مقارنة مع مجتمعات أخرى قطعت شوطا معتبرا في إنجاز قدر كبير من مطالب الناس. ففيما يخص مصر علينا أن نتمعن في التاريخ وكم قرن من الزمان خضع الشعب للحكم العثماني الذي بدأ في 1517 وتبعه الاحتلال البريطاني في 1882 حتى منصف الخمسينيات من القرن الماضي لندرك إن الشعب دفع غاليا تلك الفترة الطويلة على كل المستويات. فقراءة ما كان يكتب طوال الاحتلال العثماني يبين مدى التدهور الذي ساد ناهيك عن الغياب التام للعلوم والفلسفة أو أي عطاء له قيمة بجانب فقدان ما كان قد تراكم من معارف قبل هذه الحقبة من الحضارة العربية الإسلامية.

وفي ظل حكم مملوكي متخلف ومتجبر و الاحتلال الفرنسي لمصر في حملة بونابرت وقع اختيار الصفوة والشعب على محمد علي باشا، وفرض الشعب قراره على الباب العالي العثماني، ليتخلص من حكم المماليك. هل أحسن الشعب الاختيار بالبحث عن عنترة ألباني ؟ من الثابت أن تجربة محمد علي سعت لوضع أساس لمصر حديثة ومتقدمة برغم كل ما فيها من مظالم واستغلال وتم إيقافها بتدخل القوى الإمبريالية.

المعادلة معقدة ولكي ندرك كيف يسير التاريخ أو بدقة تصنعه الشعوب لابد من إدراك أنه ليس بالسياسة أو الصراع السياسي وحده ولكن بمجمل أنشطة الإنسان في العلوم والتكنولوجيا والثقافة والتعليم والفن. كل هذه الأبعاد من الضروري إحداث تقدم بها لكي تخلق شعبا يثور.

إن الإنجازات التي تحققت في المجتمعات المتقدمة على مدار عدة قرون مثلت القاعدة الصلبة لبناء الإنسان كفرد أيضا وليس المجتمع وحسب. كانت تلك الفترة هي ذاتها تقريبا التي خضعت فيها مصر للعثمانيين والمماليك وللإنجليز. وطوال تلك القرون كانت فيها المجتمعات العربية ومازالت أبعد ما تكون عن الوصول للخطوة الأولى لما تحق من إنجازات في الدول التي أصبحت متقدمة عبر تاريخ أمتد من العصور الوسطى مرورا بعصر النهضة ثم عصر التنوير.

إن مجتمعاتنا تستهلك المنتج الصناعي النهائي ولكنها مازالت ترفض استيعاب المنتج الثقافي للحضارات الأخرى. تلك معضلة كبرى حيث لا تسهم هذه المجتمعات لا في تطوير المنتج المادي ولا المنتج الثقافي.

إن مجرد التعرض لقضايا الغرب الفكرية في مجتمعاتنا هي رفاهية ثقافية أو تكاد لأن أساسيات الحضارة المادية في الغرب تقطع خطوات مبهرة كل يوم وبشكل تراكمي وتضع الدول لها الإمكانيات المالية الضرورية وبعد حل أكثر المشاكل تعقيدا

تحول الإنسان إلى تلك الرفاهية الثقافية دون إهمال للقضايا الجوهرية. فهي رفاهية لأن مجتمعاتنا لم تحل ألف باء مشاكلها الأساسية على أي صعيد اقتصادي أو اجتماعي أو علمي... فالدول المتقدمة هي إمبريالية تقنية وثقافية معا ولكن شعوبنا تقف منها موقف المستهلك والمشاهد.

إن واحدة من مشكلاتنا السياسية هي نتاج توقف التطور على كل المستويات. أي حالة من الركود بل والتراجع رويدا رويدا عن كل ما كان يعتبر تقدما تم إنجازه ولو جزئيا.

فمثلا، نحن في مجتمعاتنا لم نحقق عبر تاريخنا لا محو الأمية ولا محو الأمية السياسية لأن مجتمعاتنا لم تتحول لمجتمعات صناعية حيث تهاجر الأيدي العاملة من الريف لتلتحق بالصناعة في المدينة كما حدث بالدول المتقدمة. تلك ليست بمسألة هامشية. فتلك العملية ليست مجرد انتقال جسدي للبشر ولكنه تحول كيفي في قدراتهم المعرفية وفي الممارسة. فبرغم سلبيات الهجرة للمدينة من تفكك الأسر التقليدية إلا أن محصلتها كان خلق الشخصية الفردية المستقلة عن الروابط القديمة العائلية والقبلية أو العصبية.

فالشخصية المستقلة منذ الطفولة في المجتمع المتقدم الصناعي هي بذرة لهذا التقدم الصناعي وللديمقراطية. والتقدم الفردي الذي يتحقق هو أيضا تقدم على صعيد المجتمع. وتلك العملية المترابطة هي التي تخلق المواطن الذي يحدد انتماءه السياسي بعيدا عن المعتاد والتقاليد والعصبية.

ويمكن القفز من تجربة محمد علي إلى منتصف القرن العشرين لنجد إن ثورة ٥٢ برغم ما حملته من إيجابيات وسلبيات ربما، أقول ربما، كانت ستتطور بالمجتمع نحو خلق بشر لهم هذا القدر من الاستقلال عن المجتمع العائلي والعصبية. إن ثورة 52 مثلت لحظة توافق تاريخية كخطوة كيفية على صعيد التطور الصناعي والتعليم والثقافة والصحة برغم ما يمكن أن نجد في كل من هذه من سلبيات. ولكن الخطيئة في ثورة ٥٢ هي محاولة قولبة الإنسان وعدم ترك الحريات السياسية مفتوحة. ووضع الحياة السياسية في قالب كان نتاج مرحلة صراع عالمي وحرب باردة وانحياز برغم رفع شعار عدم الانحياز.

ولكن هل يمكن بداية من أي منهج تاريخي تصور ما كان يمكن أن تكون عليه حركة التاريخ بعد انقطاعها بشكل قسري فجأة ؟

لقد حدث هذا الانقطاع مرة في تجربة محمد علي بفرض الإمبريالية عليه فتح الأسواق والحد من احتكار الدولة للتجارة الخارجية وإيقاف امتداد الإمبراطورية المصرية. وحدث ذات الانقطاع مع هزيمة ٦٧ وتوقف المشروع الناصري وموته على يد السادات. ماذا لو كان قد حدث استمرارية بكل من التجربتين ؟ من يملك إجابة ؟ كل ما يمكن أن نتصوره هو تخيل لما كان يمكن أن يحدث دون يقين.

ذلك يقود للقول بأنه بعد تجربتين لم تكتمل أي منهما ولم تحدثا بالتالي خلق للإنسان الواعي كلية لمصالحه لا يمكن النظر للشعب على أنه يدمن القهر في

دولة لم تقم طوال قرون من الزمن بإنجاز كل هذا التطور الذي حدث في الدول المتقدمة !

هو شعب تم قهره طويلا ولم تجتمع بيده كل الوسائل الضرورية بل الحتمية لكي تخلصه من القهر لأنه مطحون ولأن غالبيته ضحية للأمية الثقافية وللأمية السياسية وفوق ذلك كله حرم من حق التنظيم المهني أو الفئوي أو الطبقي إلا داخل أطر تابعة للسلطة السياسية.

وربما ما يعقد من المسألة في هذا الوضع ليس الأمية فحسب ولكن تلك الحالة المتعلقة بالعقلية الغيبية فهي خصبة للتلاعب بالعقول وتمرير أكاذيب باعتبارها ذات قداسة خاصة في ظل حرمانها من العلم فظلت تقرأ المستقبل في قاع فنجان قهوة حتى لدى النخبة.

وبرغم ذلك فالأمية لم تمنع شعوبا من الثورة دفاعا مصالحها ولكن إن لم تكن منظمة في نقابات وجماعات سياسية تسلحها بالوعي فإنها تدفع الثمن غاليا بمواجهة نظم تتحكم في الموارد والجيش والبوليس.

والتاريخ يشهد على العديد من حروب الفلاحين في الغرب وكانت هناك ثورات شعبية في مصر الإسلامية حتى حلول العهد الفاطمي وفي فترات أخرى ولكن الثورات والهبات سرعان ما كانت تنتهي أمام عنف السلطة السياسية. فلم تكن الأمية عائقا في كل فترات التاريخ الإنساني ففي مصر ناضل المصريون ضد الغزو الفرنسي وضد الاحتلال البريطاني.

ولكن الوجود الفرنسي كان لمدة ٣ سنوات في حين أن البريطاني ظل أكثر من سبعين سنة خلالها حدثت هبات ضد وجوده إلى أن بدأت حركة التحرر الوطني تأخذ بعدها العالمي ويتواجد نظام سياسي مصري يرفض العمالة للمحتل.

والقضية ليست الدفاع عن شعب لنفي ما يقال بأنه خانع كواحدة من سمات سلبية في شخصيته ولكن القضية هي ضرورة إرجاع الإيجابي والسلبي للظروف التاريخية التي تعاقبت عليه. فالوعي التاريخي الجمعي لا يتشكل تلقائيا وإنما لشعور جماعي بالمرور بأوضاع غير عادلة وهنا يصبح التنظيم الجمعي الوسيلة التي يلتف حولها الأفراد. فالأفراد يدركون مع الزمن وبالتجربة أن السبيل الناجع لمواجهة الخصوم تكون بالتنظيم والتنسيق والإنفاق على هدف النضال وسبل التوصل لتحقيق المطالب.

ويأخذ هذا التنظيم الجمعي أشكاله الناضجة بتزايد عدد من تمكن من فض إشكالية الأمية بشقيها وتفتحه عبر التعليم والاطلاع والانفتاح على نضال شعوب أخرى يأخذ الدروس من أخطائها ونجاحاتها.

الأمس كاليوم مازال ذات الممارسة هي السائدة لأنه لم يصل إلى السلطة من يعبر فعليا عن الشعب بل على النقيض هيمن عليها من يحرص على تشتيت الشعب وبث التفرقة بداخله .. تفرقة من كل صنف.

أن مشكلتنا تجسدها فكرة مدهشة للتاريخ تتصور أن ثورة هي الآن وفورا في حين أن ثورة تمتد لسنين طويلة وأحيانا لأجيال لكي تتحقق فعليا. إن قراءة كتابات فرنان بروديل عن البحر المتوسط وعن الحضارة الغربية تفيد لكي نستوعب فكرة الحقب طويلة الأجل لصناعة التاريخ ومساره.

ولعل واحدة من أهم ما تحقق في الغرب هو التحول في عقلية البشر. فلم يعد الإنسان يعتبر أن مصيره قررته قوى ما فوق الطبيعة. فالإنسان تمكن من التحكم بالتدريج في قوى الطبيعة وتسخيرها وإبداع منتجات مصنعة تطبيقا للتراكم المعرفي العلمي. ومن ناحية أخرى التحكم في صنع تاريخه الفردي والمساهمة في صناعة التاريخ الجمعي. بكلمة إن الحداثة كانت هي تلك المعادلة التي تمثلت في معارف طبقها الإنسان وساعدته على تتويج نفسه كمركز للكون يصنع حاضره ويوجه مستقبله بنهج علمي في استقلال عن أي قوى غيبية.

إن المشكلة التي تواجهها الثورة هي الغياب الدائم لبديل لما نريد الإطاحة به لأنه بالفعل يتحتم أن يكون ذلك مصيره لما يمثله من مضار لا شفاء لها إذا أستمر في الهيمنة على السلطة. فنحن نقف مع كل حركة سياسية واعية ترفع الشعار الصحيح في وقته بشرط أن يكون للشعار شقين أحدهما يرفض ما هو كائن والآخر يقدم التصورات المتماسكة والواقعية للمستقبل ببديل.

وحتى الآن مازال هذا البديل يحبو على أربع لأن من يتعاطون السياسة المعارضة يظنون أن قصيدة ثورية هي الإنجاز الثوري بل إنجاز للثورة ذاتها وأن شعارا ملهبا للمشاعر هو إنجاز للثورة ذاتها. بقول آخر هناك داء يرى الثورة كتخيل وليس كشيء ملموس يتحقق.

المحير ليس في النية الثورية ولكن في ثبات التقليد السياسي باللعب بأوراق قديمة فقدت صلاحيتها. فالبحث عن من يمثل الثورة يتم بين أشخاص مشكوك في تجسيدهم لمطالب الثورة بل يمكن القول دون مبالغة أن من مصلحتهم أن تجهض الثورة على أيدي الغير أو على أيديهم لو كان الحكم لهم. فالجيل القديم من السياسيين مازالت فيه الروح ويقاوم ترك الملعب لأن فيه خسائر مباشرة أو غير مباشرة له.

أما من يمكن اعتبارهم من التقدميين أو اليساريين فهم برغم ثقافتهم السياسية مازالوا أسرى إيديولوجياتهم النظرية ولم يتمكنوا من اعتبار مطالب الثورة برنامج اللحظة التاريخية يمكن للجميع الالتفاف حوله كخطوة تاريخية إلى الأمام.

أنهم جميعا نهب نرجسية متورمة وفردية مريضة لم تتمكن من التخلص مما هو ذاتي للالتفاف حول ما هو جمعي. ولذلك فهم جميعهم أسرى البحث في جيل سابق عن شخص ليكون الأب الروحي للثورة. والمشكلة هي أن كل هؤلاء الآباء يريدون قتل أبنائهم.

فتحية لحركة تمرد كمحاولة للخروج من مأزق استمر طويلا ولا يتضح في الأفق نهاية تتفق مع مطالب الثورة لو استمرت الأحوال على ما هي عليه لأنها ستكون

التكريس لفكر معاد للثورة ولمطالبها وتفرز مجتمع قهر وتخلف ونفي لأي حريات فردية أو اجتماعية وسيدفع الثوار ثمنا باهظا له.

أن الثورة تفرز من ينتمي إليها وأميل لاستخدام كلمة التقدميون فهي أوسع من مصطلح اليسار ويضم ما يمكن أن نطلق عليهم بالقوى الوطنية .. كلمة أخرى مستهلكة !

وطنية تعني فيما أتصوره هو كل من ينشد تقدم المجتمع وتحرره ونفي تبعيته والالتحاق بمشروع وطني جماعي في قطاع دولة أو خاص. أي لا يكون مشروع من أجل صالحه الشخصي فقط ولكن يسهم في تطوير المجتمع أيضاً وكهدف لا ينفصل فيه هذا الجانب عن ذاك.

إن الدفاع عن الثورة ليس عملا سياسيا فحسب ولكنه نشاط مركب يمس كل أوجه الحياة. فهو نضال شامل ولا يتم إرجاء قضية لحين الانتهاء من أخرى. فهذا الانتهاء غير وارد أولا لأنها معركة دون نهاية وثانيا هي معركة تتشابك فيها كل المطالب كوحدة عضوية. وأهم ما يمكن قوله أنه نضال يستمد قوته من الناس التي تعلمنا بمشاكلها وما تراه لها من حلول.

وتظل مسألة وماذا بعد في حاجة لموقف أرى أن الأكثر خطورة هو الدعوة لانتخابات مبكرة في ظل عدم التوافق على شخصية وطنية لا تحمل في تاريخها شائبة سياسية أو تكون قد تلوثت بالفساد. ويدفع ذلك لطرح بدائل ومن بينها ما طرح من بداية الثورة عن تشكيل مجلس رئاسي من كل التوجهات السياسية ولفترة محددة وكانت ومازالت لدي شكوك كتبتها في حينها حول ذلك الحل ومازلت مقتنعا أنه ليس الحل الممكن لا نظريا ولا عمليا. وكانت لي تساؤلات حول صلاحية هذا الاختيار ترجمته حينها بالكلمات التالية :

بمقال في يوليو 2011 بعنوان الانقلاب الفوقي وسحق الثورة : ولكي لا يقود الثورة من يعارض وصولها إلى أهدافها الحيوية يلزم القيام بعملية فرز جادة وغير رحيمة لوضع تشكيل موحد من الثوريين ونبذ دون شفقة أعداء الثورة. هذا النوع من التشكيل نجد له الكثير من النماذج في التاريخ لمواجهة أزمة سياسية حادة يجتازها الوطن.

قتل الأب !

3 أكتوبر، 2013، الساعة 01:51 ص

معضلتنا الثقافية هي في تقديس الأولياء والموتى وفي السياسة أيضاً ذات التقديس هو القاعدة الموازية أو الوجه الآخر للعملة. فلدينا تلك الرغبة الدفينة باستدعاء أشباح الآباء والأجداد ليحلوا في الأحفاد. وكأن الحفيد ليس بمستطاعه تجاوز من سلفه.

عبادة السلف والتوسل بمن سبقوا واعتبارهم النموذج الأوحد الذي علينا إتباعه تتمثل في هذا السجن الثقافي الذي تجسده أيضاً الإيديولوجيات الجاهزة التشكيل والتي تتحول إلى فكر سلفي بامتياز خلف قناع جديد.

هو العجز عن قيام مجتمع بتقديم فكر يخصه ويبتكره من واقع متغير وفي زمن آخر وبعيدا عما كان في عصر ذهبي ما ماثل في الخيال أكثر مما كان في الواقع.

وتكون السهولة هي بارتداء ثوب معلق على شماعة التاريخ أيسر جهدا من قدح الذهن وحفر طريق معاصر ويعكس مطالب الناس .. ليس أكثر من ذلك أن يعكس ببساطة مطالب المواطنين.

يقال بأن تلك مشكلة نفسية. أو هي تكوين نفسي لشعب في البحث عن أب ينتشل الطفل من حالة العجز كطفل في حاجة لسند قوي يجسدها في خياله الأب.

يخضع الأطفال في ثقافتنا لمجتمع الأب، مجتمع الأكبر سنا الأكبر مقاما. فهم الضامن في الخيال الاجتماعي للأمان. برغم أن هؤلاء الكبار هم على النقيض الذين يشكلون العقبة والسد المنيع لتطور شخصية الطفل. هم تلك الفرامل التي تحد من انطلاق الطفل واستقلاله وشقه طريقه بذاته .. فهذا لا يمكن له أن يتحقق إلا بوسيلة وحيدة وهي قتل الأب. قتله رمزيا وتشكيل شخصية مستقلة هي ألف باء خلق المواطن المسئول المستقل بإرادته الفكرية والسلوكية وليس الصورة المطابقة للجد والأب ولكل من هو كبير.

وعلى صعيد المجتمع يدور البحث أو بدقة يتوقف البحث ويتم الاكتفاء بتقليب صفحات ماض بعيد أو قريب للعثور على توتم لشخصية عظيمة لتحل عظمتها في من ألتهمه أو تقمص صورته .. أي بحث المجتمع عن أب ولكن أب هو نسخة من أب سابق .

 تلك الصورة هي حالنا الثقافي والسياسي في انتظار ترك العظام في قبورهم في سكينة ومولد عظام جدد أكثر عظمة من أسلافهم.

احتفالات أكتوبر وكرسي غيبي في الكلوب !

7 أكتوبر، 2013، الساعة 06:03 م

هل من الضروري كتابة كلمة عن حرب ٧٣ وما تلك الكلمات المناسبة ؟

حرب ٦٧ أوقفت مد وطني نحو التحرر نتيجة أخطاء لا تغتفر بعدم استعداد عسكري في حرب تتجاوز مواجهة عدو واحد ومواجهة نظام إمبريالي عالمي. هذه الإمبريالية لم تسمح لمصر أن تكون دولة قوية منذ القرن التاسع عشر بضرب تجربة محمد علي في تشييد إمبراطورية مصرية. ثم كان ضرب الثورة العرابية واحتلال مصر لتجسيد تلك الإرادة الإمبريالية بشل الجسد المصري وإرادته.

تلى ذلك حرب السويس لعقاب الدولة المصرية على محاولة التملص من قبضة الإمبريالية بعد ٥٢ وعدم الاكتفاء بتبديل السلطة الملكية بأخرى جمهورية تظل تدور في فلك النظام الرأسمالي تحت لافتة معاصرة مواكبة لحركة التحرر الوطني التي رضخت لها الإمبريالية كنمط علاقات مختلفة تمارس من خلالها سلطاتها بترسيخ التبعية دون تواجد عسكري مباشر ولكن بوضع نظم موالية تكرس التخلف والتبعية.

وحرب ٦٧ كانت الضربة القاصمة لحركة التحرر الوطني المصرية بل والعربية. فكل المآسي التي تلتها وحتى الآن هي عواقبها المنطقية.

ثم جاءت حرب ٧٣ لتحسين شرط التواجد داخل النظام الإمبريالي بتحريك عسكري يحسن وضع الصراع داخل المعركة واستعادة أرض محتلة ولكن بفقدان إرادة سياسية جسدتها معاهدة كامب دافيد.

الكلمة التي تقال إيجابيا عن حرب ٧٣ هي لتحية المقاتلين الذين استعادوا الأرض ولإدانة السياسيين الذين جردوا هذا الانتصار من قيمته التاريخية.

وما يمكن أن يضاف أنه منذ ٦٧ بدأ المد الغيبي بإرجاع الهزيمة لإرادة سماوية لعقاب شعوب على ما قالوا بأنه ضلال وأن المواجهة هي بين إسلام و يهودية وليس بين حركة تحرر وطني وعدو هو الإمبريالية وجناحها الصهيوني. وأستمر التفسير الغيبي لينزع عن نصر ٧٣ القيمة الإنسانية فيه ببطولة المقاتلين وتضحياتهم. و ذلك بإرجاع النصر لإرادة غيبية كان عليها لو كانت صاحبة النصر وليس الإنسان منع الثغرة وعدم عقد معاهدة كامب دافيد حتى يكون النصر على قدر الإرادة الغيبية.

هزيمة ٦٧ ومعاهدة كامب دافيد حلقتان يكملان كل منهما الآخر والاحتفال الفعلي بنصر يكون بتصفية كل ما تراكم بسببهما من تبعية للخارج وتخلف فكري وعقائدي وثقافي داخليا.

فلقد جاء هذا الاحتفال في ظل مقاومة التوجه الغيبي للمشاركة في نصف احتفال ونصف فرح بدعوة التيارات المتأسلمة بضرب كرسي في الكلوب وكأن الشعب سوف ينجر في ظلام الحفل لنسيان من ضحوا بحياتهم ولا ينظرون إلا للنصف الفارغ من الكوب.

وجاء الاحتفال بمرور ٤٠ سنة على استعادة الأراضي المصرية ناقصا بسبب استمرار احتلال أراض عربية وتدهور المسألة الفلسطينية وتحولها إلى حالة من التقهقر وليس الجمود نتيجة الصراع الفلسطيني- الفلسطيني الغبي ونتيجة خضوع كل الأنظمة العربية للإرادة الإمبريالية.

إن تاريخنا المعاصر لابد أن يكتب بداية من هزيمة ٦٧ ودون خلط بين الإيجابيات والسلبيات حتى نرى بوضوح ونكف عن الغناء عندما يلزم البكاء. هزيمة ٦٧ أنتجت سبتمبر الأسود والحرب اللبنانية الأهلية وإخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان واحتلال إسرائيل لها. أنتجت تحطيم العراق في الحرب العراقية الإيرانية ثم تحطيم العراق في حربين وتمزيق وحدتها .. أنتجت تقسيم السودان وما آلِ إليه حال ليبيا وما يحدث في سوريا..... خروج مصر من المعادلة السياسية في الشرق وإفريقيا عامل جوهري فيما يحدث وسوف يحدث لسنوات طوال.

تلك بإيجاز رؤوس موضوعات يلزم النظر إليها عندما نحتفل بنصر ونقيسه حق قياسه سياسيا وهو ما لا ينقص من قدر التضحية التي قدمتها الشعوب من أجل تغيير واقع صعب ومركب يستلزم إرادة سياسية وطنية مستقلة لجعل النصر حقيقيا..

هذا النصر هو جانب من طموحات ثورة يناير وخطواتها القادمة برغم الضباب فهي التي سوف يقاس عليها ببناء دولة تطمح للاستقلال عن الإرادة الإمبريالية وتبني مجتمع عدالة اجتماعية فعليا وديمقراطية حقيقية ومواجهة لا هوادة فيها لكل التوجهات الغيبية التي تسعى لتحطيم ثقافة ومجتمع.

الثورة ومخاطر نظرية الفوضى

24 يناير، 2014، الساعة 06:47 ص

يستهل بريخت أوبرا من قال نعم .. من قال لا بعبارة يرددها الكورس كمطلع يقول:

ما يهم هو أن نتعلم قبل كل شيء أن نتفق. كثير من الناس تقول نعم، وفي داخلهم ليسوا موافقين. وغيرهم لا نطلب رأيهم، وكثر موافقون حيث لا ينبغي أن يوافقوا. لذلك فالمهم أن نتعلم قبل كل شيء أن نتفق.

الوعي والممارسة

من الاطروحات الغريبة والعجيبة ما يقوله بيان لجماعة ثورية بأنه: تأتى الذكرى الثالثة لثورة يناير في قلب عملية استقطاب معقد، حيث تستقطب الجماهير بأغلبيتها خارج سياق أهداف ومسار ثورتها، الجماهير التي أرهقها الصراع، والتي لا تدرك حتى الآن أن بإمكانها حسم الصراع لصالحها هي، وأن تقيم سلطتها الشعبية البديلة، تنجر خلف العسكريين بكتلتها الأكبر، وقسم منها يتعاطف مع الإخوان ضد العسكريين، وأصبح الطريق المستقل الذي يتحتم على الثورة أن تسلكه لكي تنتصر ملبداً بالغيوم.

وما يشغل في تلك الفقرة هو القول بأن: والتي لا تدرك حتى الآن أن بإمكانها حسم الصراع لصالحها هي، وأن تقيم سلطتها الشعبية البديلة..

لا نعرف كيف يمكن التوفيق بيني قسمي العبارة ! فهي لا تدرك وفي ذات الوقت بإمكانها دون أن نضيف أن هناك بعد ناقص لتكملة الأطروحة. فالإمكان يمكن له أن يكون بعد الإدراك والوعي وليس قبله. فهي بإمكانها بالقوة وليس بالفعل لأن هناك غياب للوعي وبالتالي غياب للتنظيم والفعل المتسق معه لتنجز سلطتها وسلطتها لا تأت من خواء فلابد أن تجسده قوى سياسية على الأرض لها من مقدرة على مواجهة كل القوى الأخرى والانتصار عليها والاستيلاء على السلطة لحسابها .. لحساب الجماهير.

الجيش صورة للمجتمع

وما يشغل من ناحية ثانية هو الموقف من الجيش وربما تعود الفكرة لما أرسته ترجمة كتاب أنور عبد الملك في توصيف 1952 فالعنوان الفرنسي هو المجتمع المصري والجيش وترجم بعنوان مصر مجتمع يبنيه العسكريون. فأصبح العنوان شعارا للرفض ولتأسيس أيديولوجية سياسية.

ودون شك ساعد في ترويج الفكرة عودة الجيش للظهور في الفعل السياسي ولعبه دورا حاسما منذ 2011 في أكثر من لحظة بإبعاد بعض رموز نظام مبارك ثم الإخوان.

لقد سمح الفيس بوك أن يكتب كل شخص ما يشاء من كلام متسق وآخر في حاجة للنقاش حوله لخطورته. ومن بين ما يقال عن الجيش أو العسكر هناك سقوط نظري فادح بوصفه بالفاشية العسكرية.

فلا شك أن النظام الحاكم والذي لم تنهار إلا بعض جوانبه له تجاوزات عنيفة ولم يحسم فيها القضاء. هذه التجاوزات مهما بلغ عنفها من قبل قوى الأمن والقوات الخاصة لا تمنح لأحد الحق في إطلاق مصطلح الفاشية على الجيش لأنه لم يشكل سلطة حاكمة متجانسة ووضع كل الوزراء من بين أعضائه في الحكومة. فهو ليس بحكم عسكر مثلما حدث في دكتاتوريات أمريكا اللاتينية ودول آسيوية وأفريقية.

بمعنى أن وضعية القوات المسلحة في الدولة كسلطة فوق السلطة لها خصوصية ناجمة عن حساسية الحال الراهن ولا تبرر الموافقة على تلك الكلمات التي كتبها صديق على صفحته إذ كتب: العسكر تحوصلات متميزة بخصائص تتسم بالجمود والانضباط وتقديس التراتبية والأقدمية كقيم تعلو كل ما عداها كذا ضيق الأفق والتضحية بالغير والارتزاق وإساءة استغلال إصلاحيات والمواقع والإمكانيات والهدر والتمييز وتمكن روح العبودية والسخرة والاستبداد والغطرسة و... !

ما هذا ؟ ما هذا يا صاح ؟

أخطر ما في هذا الكلام هو استدعاء مصطلحات في غير موضعها وبمضمون ليس بينه وبين الواقع من توافق. نحن لسنا أمام كلمات خبير استراتيجي درس البناء الاجتماعي والسيكولوجي للجيش ولا نريد حتى من أحد أن يكشف لنا البعد الخفي في قوات المسلحة التي نسعى أن تنحصر مهامها في حماية الوطن وليس الحكم مباشرة أي أن تستمر في درورها مثلما كان عليه الحال قبل الثورة. فما الذي يفيد معرفة كل ما هو خفي طالما أنه لا يشكل مخاطر على المجتمع.

فكون الجيش له قواعد في الانضباط الداخلي أو الأقدمية ليست إلا ضرورة ترتبط بطبيعة تكوينه في كل الدول. ويضاف وهو ما هو أهم إن تركيب الجيش على ما هو عليه هو ذات الطبيعة البيروقراطية أو التقليدية التي يتشكل بها بناء المجتمع المصري بداية من الأسرة حيث الأقدمية والانضباط وهرمية العلاقات وهيمنة الكبير على الصغير والذكر على الأنثى هي القاعدة. وذات الشيء هو ما يحكم كل البناء الوظيفي في كل الإدارات والمؤسسات والمصالح والمصانع والمدارس.

وهذا ليس إقرارا بصواب ما هو موجود ولا مثاليته كنموذج ولذا تلزم ثورة إصلاحية للمجتمع برمته وثقافته التقليدية السائدة منذ قرون يحدث تغيرات كيفية على كل الأصعدة وليس على الجيش وحده.

ما نعتقده والممكن

ما للمجتمع من تميز عن الطبيعة هو أن الأخيرة تسير طبقا لقوانين موضوعية التحكم فيها محدود بينما المجتمع الإنساني تحركه إرادة الإنسان وإدارته حسبما يرغب وواضعا في حساباته المتناقضات وعلاقات القوى بينها.

وفي الممارسة السياسة هناك خط فاصل بين ما نعتقده كأفضل ما يكون وما ينبغي أن يكون وما نعمل على أن يكون وبين ما يفرضه الواقع في لحظة تاريخية. فالقناعات تظل طاهرة ولا يتراجع عنها إلا من وجد فيها وهما نظريا. والواقع يحدد عبر ما فيه من موازين قوى ما هو ممكن اليوم. فإذا كانت كل القيم السليمة النقية غير قادرة تنظيميا ولا جماهيريا على التحقق فإن الخيارات المتواجدة هي الأرض الوحيدة للحركة والمبارزة من أجل حماية ما هو ممكن من الضياع ومحاولة الحصول على وضعية أفضل مما يتاح الآن.

رفض تلك الخطوة السياسية البرجماتية تحت دعاوى أنها ليست هي ما نريد تظهر خللا في التفكير السياسي نظرية وممارسة، برفضها كمرحلة. إذ أنها وإن لم تكن الأفضل الذي نريد فيجب منع أن تصبح الأسوأ وما لا نتمناه.

إن سيادة الخواء النظري تقود بالضرورة لعدمية الفعل وعبثيته في الحياة الخاصة كما في حياة المجتمع.

نظرية الفوضى بين الطبيعة والبشر

في العلوم الطبيعية والرياضيات تتطور نظرية الفوضى. إن حسابات نظرية الفوضى فيما يخص الطقس والظروف المناخية تكاد تقترب من الصحة لمدة قصيرة وفي مساحة محددة مع نسبة خطأ قد يكون هائلا يحدث لتغير طفيف غير متوقع. ويتعارف على تسمية هذا الشيء غير المتوقع بمصطلح تأثير الفراشة. فيقال لتقريب الفكرة : لو خفق جناحي فراشة في بكين يؤثر على الطقس في نيويورك. ذلك يعني أنه يتحتم عدم إهمال أي متغير مهما قل شأنه عند حسابات ظرف مستقبلي قريب الأجل برغم تكرره اليومي.

ما تعنيه نظرية الفوضى ليس غياب للنظام وإنما استحالة التوقع لأمد طويل لصيرورة ظاهرة بالنظام بسبب التغير الذي يمكن حدوثه مع أدنى تغير غير متوقع وبناء على ذلك يسود الحرص بعدم الادعاء بمعرفة القادم بيقين.

ولعل عبارة المفكر اندرية بريتون تلخص تلك الفكرة إذ يقول : إن نقطة الضعف الكبرى في الفكر المعاصر تلوح لي في المبالغة الهائلة فيما هو معروف في علاقته بما ظل غير معروف.

وطرح نظرية الفوضى حرفيا على الواقع الإنساني إخلال ما بعده إخلال. فالمجتمع الإنساني وإن ساده بعض السلوكيات النمطية لتضع ما يشبه القواعد الثابتة فاختلالها عبر ظواهر مفاجئة تحدث تحولا غير متوقع لهذا الثبات النسبي. ولكن المخاطر هي أن يكون البشر هم من يدخل في العملية التاريخية عامل ما

يتسبب في الفوضى بمعنى خلق حالة لا يمكنهم بعدها التحكم فيها لخروجها عن سيطرتهم بعد حدوثها.

ذلك يعني عمليا إنه في غياب وضعية مناسبة تسمح بحوار يسعى للاتفاق هناك ضرورة لتعلم التوقف الوقت الكاف لفحص وتحليل نزيه وبعيد عن الأغراض ووضع الأولوية لأحسن الحلول الممكنة اليوم أولا وليس افتعال حوادث ومواقف تخلق وضعا لا يمكن معرفة إلى ماذا سيقود بفقدان السيطرة عليه.

بقول آخر، إرجاء ما يخص بعد الغد للغد. غير ذلك نصل لما يمكن تسميته لعبة الفوضى السياسية الإرادية. في هذه الفوضى يقود السياسة الإسراع في القرار بحسمه على غير ما تمليه الحال وكأنه للتخلص من عضو مريض كسلا بعدم البحث عن علاجه أو بالأحرى بعدم استباق تعرضه للداء بسياسة وقائية.

سياسة الفوضى غير عقلانية في بداياتها ونتائجها وتسفر سريعا عن عودة متكررة لنقطة البداية، لنقطة الصفر في دوران حول الذات وتكرار ذات الأخطاء إلى ما لانهاية.

أسطورة جمال ثورة دون قيادة

من الممكن أن ننذر وبصوت جهوري وعرق يتصبب من أبداننا ودم يسيل من عروقنا ونستمر ككبش فداء لقطيع دون راع يقوده. فلقد نظّر المنظّرون وسالت براميل حبر حول جمال ثورة دون قيادة ولم يتساءل أحد: هل هناك حديقة دون جنايني ؟ هل ترقص الأحصنة دون فرسان ؟ هل تحيا خلية النحل أو النمل دون نظام حتى ولو كان في نظرنا فطري وسلوك ميكانيكي؟

إن جماهير تحتل المجال السياسي دون برنامج بنقاط محددة متفق عليها هي جماهير تترك نهبا لصوت مزايد يطرح من الشعارات ما يستحيل في واقع غير مهيأ له ويكون ترديد الشعارات مجرد صدى يضيع بعد انفضاض اللمة وما يورثه هو الملل والإحباط لتكرار الشعار وعدم تحقق ولو البعض منه.

فكم من مرة رفع البعض شعارات مستحيلة ولا يتمكن هو نفسه من وضع مضمون لها .. ولم يتساءل هل هي من الحاجات الملحة للجماهير أو هل هي الوسيلة التي يمكن تنفيذها في ظرف تسود فيه أمية سياسية حتى وسط كل التنظيمات النقابية والحزبية المتناحرة ؟

أن عبثية بعض الشعارات في خروجها عن نطاق الممكن في لحظة تاريخية بعينها هي جمود ويطرح على واقع ليس هو الواقع الذي ينطبق عليه لا زمنيا ولا موضوعيا ولا تاريخيا.

ما يدور من خلاف وتشاحن لم يمسك به الكثير في تحليل عميق ليوضح لنا كيف تتناقض الرؤى حتى حول نص مكتوب الدستور إلى درجة اعتبار كل طرف أنه يملك وحده ودون سواه الرؤيا المقدسة ؟

الاختلاف يعكسه مصالح مباشرة أو دفاع عن مصالح مباشرة أو غير مباشرة تعم الكل الاجتماعي..

الاختلاف يعكسه خصوصية النص والحاجة لتفسيره لأن كتابته تحتمل كل التأويلات فيصبح التأويل أقوى من النص ويعكس ما هو مُبيت أو ما يهدد لا ما هو مكتوب..

الاختلاف يعكس الطبيعة الراهنة لكل اجتماعي مازال مستندا على السلطة الأبوية و العشائرية في الأسرة وفي السلطة.

الاختلاف يرجع لغياب القوى الثورية موحدة بمطالب متفق عليها ترفض مالا تريد وتصر على ما تطالب به.

النقد علم اجتماع الانعتاق

إن نقد الفعل الثوري ضرورة ليس للتأنيب والنواح ولكن للتوقف لحظة ومعاودة التفكير في التحليل وفي الهدف اللحظي والأهداف بعيدة المدى طالما أن الثورة لم تكتمل ليس لأخطاء ارتكبت بالتفتت والتشرذم فقط وغيرها من العوامل ولكن لأن شروطها لم تكتمل.

إن جوهر التحرر هو النقد .. النقد هو السلاح اللازم شحذه ليظل الفكر متجدداً والممارسة قاعدته بناء على ما هو موجود بالفعل في الواقع وليس في الرأس.

أصبح النقد مدخلا لعلم الاجتماع الانعتاق في مجالات المعرفة. فمثلما وجدت الفلسفة والعلوم تطور مقابلها فروع معرفية تتفحصها وتناقش نظرياتها ومدى الصحة فيها هي فلسفة العلوم التي تعتبر الدرع الواقي للعلوم وللفلسفة والفكر بعامة من ترويج معارف خاوية من المصداقية وتتلاعب بالمعرفة لأغراض غير علمية.

إن الثبات في الموقف عند تحليل وضع يختلف عن وضع لاحق يشكل تغيرا كيفيا لا يقود بالضرورة لنتائج مُرضية.

التفكير من جديد في كل مرة نواجه وضعا جديدا

ولذا نختم بكلمات لبريخت من ذات الأوبرا من قال نعم .. من قال لا: وتنقسم الأوبرا لقسمين يتكرر بهما نفس الحوار الأساسي حرفيا. وملخصها : تعرض قرية لوباء والحاجة للذهاب لما بعد الجبل في رحلة شاقة خطرة للبحث عن دواء لدى الأطباء الكبار. ويصر طفل أمه أصيبت بالوباء على المشاركة في الرحلة ويمرض في الطريق ولكي تستمر الرحلة لابد من تركه أو بدقة رميه من فوق الجبل أفضل من تركه يموت وحيدا. في القسم الأول :هذا الذي قال نعم يقبل الطفل الموت لأن هذا هو الخضوع للتقاليد الكبرى بعدم المطالبة بالعودة والتخلي عن المهمة من أجل إنقاذ حياته.

في القسم الآخر: هذا الذي قال لا.

يرفض الطفل الموت وطالب بأن يعيدوه للقرية يتراجعوا عن مهمتهم.

ويسأله رفاق الرحلة الذين يريدون موته لإتمام مهمتهم :

لماذا لا تريد أن تخضع لما تمليه التقاليد (وتقبل الموت لأنك عقبة عن الاستمرار للأمام لعدم مقدرتك مواصلة مهمتنا العاجلة. صحيح أن التقاليد تحتم موافقتك على الموت ولكنها تحتم عدم العودة للخلف .. وكذا تلزم التقاليد أن نسألك رأيك أولا .. وهذه التقاليد نفسها تقول أيضاً أن عليك عدم رفضها وأن توافق على ضرورة المضي للأمام وعدم التراجع) .. فالتقاليد تقول : بأن من خطى الخطوة الأولى عليه أن يتبعها بالثانية.

الرد: إن من قطع الخطوة الأولى ليس مجبرا على مواصلتها بخطوة تالية. فيمكن أن نعترف بأن الخطوة الأولى كانت غير صائبة. والوضع الجديد يستلزم حلا جديدا وترك التقاليد غير الصائبة فلقد فقدت معناها وأريد أن نرسي تقاليد جديدة نؤسسها على أنه علينا أن نفكر من جديد في كل مرة نواجه وضعا جديدا.

الثورة مستمرة ليس بفكر يطرح على الواقع تصورات ولكن باستنباط حلول وتصورات من الواقع بصعوباته بالإنصات لكل القوى الاجتماعية وكيف ترى مشكلاتها وما الحلول التي تقترحها للخروج منها. بناء جبهة سياسية واحدة متماسكة تستند على برنامج دقيق غير إنشائي بكلمات عامة فضفاضة ويكون عاكسا بالفعل للمطالب وحاملا بالفعل لحلول ممكنة. عمل طويل النفس يتعلم من الناس بتواضع ويسير معهم نحو بناء كل التنظيمات المهنية المستقلة التي تقود الصراع في أماكن النضال وبتنسيق وقيادات مشتركة وتعاضد وبكف عن المزايدات الثورية.

إلى من يلقون القفاز قبل بداية المباراة

8 مايو، 2014، الساعة 03:59 م

إفلاس فكري ومهانة للثورة من يلقون بقفازهم وإعلان هزيمتهم بالانسحاب قبل بداية المباراة. ولكن في البدء إن من تصور يوما أن النظام قد سقط فبدوره سقط في وهم. فلم تسقط إلا لافتة وظل الكيان هو ذاته بممثليه جميعهم مع تغير السحنة.
الدولة مستمرة كما كانت عليه وبقيادة الثورة المضادة للحفاظ على مؤسساتها وبنيتها التحتية والفوقية وتقود صراعها ضد من يعارض كل من البنيتين التحتية بطابعها الرأسمالي التابع الاستغلالي والفوقي بطبيعته المتسلطة.

لم تحدث في العالم عبر كل فتراته ثورة أنجزت مهامها فورا مهما دفعت من ثمن باهظ. إن الاختبار الذي مرت به الثورة ومازالت تمر أظهر قصورا نظريا وفي الممارسة. ففي النظرية توهم البعض أن سقوط حاكم وحاشيته شكل نهاية مرحلة وعندها توقفت الممارسة الثورية بالشكل الذي جسدته في أيامها الأولى وتحول الوضع إلى وقت انتظار وكأن السلطة المتعاقبة سوف تصبح ثورية أو تنجز البعض من مطالب الثورة الأساسية. وكان الوهم بحجم عدم تحققه في الواقع.

توقف الفعل الثوري تجلى في وقت الانتخابات الرئاسية الأولى حينما تمزق الجميع بين فكرتين ظنا أن إحداهما تناقض الأخرى أي بين ما قيل بأنه اختيار عسكري وآخر ديني. هذا الخلط مس فكرة جوهرية وهي أن كل من الطرفين هما التجسيد لذات البناء التحتي مع اختلاف في البناء الفوقي شكليا فقط. فالتسلط كفكرة دولة هي ذاتها وأختلف المحتوى بإضافة طابع ديني على التسلط السياسي. فهي ثنائية كان يمكن فيها التعايش بين التسلط السياسي والتسلط الديني بخلق نموذجا يجمع بين الاثنين من خلال تعادلية سياسية. وخاصة أن التوجهات السياسية ذات الطابع الديني هي الابن الطبيعي الذي أنجبته دولة السادات ولكنه تحول لأبن عاق ثم حاول العودة إلى التوبة على الأقل نظريا حتى يتمكن من السلطة. وهذا بالطبع ما حدث بعد وصول الإخوان للسلطة.

في هذه المعادلة الثنائية تم استبعاد البعد الثالث الذي تمثله مطالب الثورة وأدى إلى مواجهة بين الطرفين السياسي التقليدي ممثلا في شفيق والسياسي الديني ممثلا في مرسي. وما هي إلا شهور قليلة حتى تحول الابن الطبيعي إلى منبوذ برغبته في الهيمنة المطلقة على البناء الفوقي الفكري على المجتمع على حساب الأب الشرعي خاصة وأن له نصيب وافر في الاقتصاد والأنشطة ولكن دون مبالغة في مقدرتها على شل النظام برمته. فكانت النتيجة أن تم إلجامه وإبعاده عن المشاركة المباشرة إلى أجل غير مسمى ولكن بما يتضمنه هذا الإقصاء من مخاطر العنف كرد فعل يخيم في الحاضر والمستقبل ما لم يواجه باستراتيجية عبقرية.

وفي وضع المعادلة على هذا النحو السابق تم استبعاد جناح الثورة بتشتت المدافعين عنها في تعدد المتنافسين وفي تشتت الاختيار بين ما تم وصفه بعسكري والآخر الديني.

وما يحدث اليوم هو تكرار هزلي لما حدث من الانتخابات الرئاسية الأولى. فالمشير السيسي هو الابن الشرعي للدولة المباركية والضامن لاستمراريتها ولا يحمل من هموم الثورة إلا تدجينها. نقطة ومن أول السطر.

المسألة التي يظل لها قيمة هو كيف يمكن تنظيم مقاومة مستمرة تحت لافتة مطالب الثورة. وهل حمدين صباحي يمكن أن يكون الثقل في كفة الميزان التي تلوح راجحة لمنافسه بكل المقاييس ؟ إن ذلك يصبح ممكننا في حالة واحدة وهي أن يكون الحامل ليس لبرنامج شخصي يميزه عن منافسه ولكن الحامل لبرنامج بمطالب الثورة. برنامجا ينفتح على كل القوى التقدمية والتي تطالب بدولة معاصرة: أي دولة ديمقراطية تتمكن من تشييد مجتمع متطور قادر على نفي التخلف والتبعية.

هذا الجسد المقاوم المجسد لمطالب الثورة ضرورة لمواصلتها فهي لم تتوقف إلا لتعاود التفجر عند منحنى قادم ترتكب فيه السلطة الحاكمة أيا كانت غلطة لن تتفاداها بحيلها المعتادة المسكنة لأوجاع الناس.

في كل تحليل موضوعي كانعكاس للواقع الذي نراه بالعين المجردة نعلم أن كل هيكل الدولة ومؤسساتها المدنية وغير المدنية مع السيسي ولن نجد أي منها مع حمدين الأعزل إلا من الجماهير والتيارات السياسية التي يمكن أن تلتف حوله مع ما يمثل بعضها من مخاطر بعودة الإسلام السياسي للحكم ثانية من خلف الأبواب. فما العمل ؟

مأساة الثورة منذ البداية وللآن عجز الثوريين جميعهم عن تكوين ذلك الجسد الصلب المستقل الممثل للثورة ليشكل التيار البديل. هذا العجز سيعطي ثماره المرة في الاختيار القادم بين دولة قوية مع ما تحمله من مخاطر على ما تبقى من الثورة أو دولة بين بين تتنازعها المصالح وتمارس عليها قوى الدولة ضغوطا تجعلها مجرد سلطة من ورق . ويكرر التاريخ نفسه كمسخرة للمسخرة.

وفي النهاية التي لا نهاية لها إن المواطنين هم الدرع النهائي الذي سيواصل وحده الثورة إلى أن يبلور مع الزمن قيادات واعية تقود الثورة في الأجل الطويل نحو إنجازات عينية مباشرة وليس تسولها من مرشح ما. وفي انتظار ذلك اليوم يصبح الحل الممكن هو قطع خطوة في اتجاهه بتحصين أضعف المرشحين وإلزامه بأن يكون حلقة وصل نحو المستقبل البعيد. فإن تعهد ووضع من يمثل الثورة بجانبه في السلطة المقبلة كان الرهان عليه كسبا للمستقبل إن نجح وإن فشل فيكون قد تم خلق بدايات لهذا الجسد المقاوم. الرهان صعب والاختيار محنة ولكن لا مناص من التجربة فالتاريخ لن يقف عند اختيار شخص يمكن إجباره على التخلي عن السلطة إن لم يلتزم بما تعهد به.

من داعش .. إلى الخرابة العربية القادمة

12 يونيو، 2014، الساعة 11:44 م

استراتيجية محكمة هي العبارة التي تلوح أقرب للدقة من كلمة مؤامرة عندما ننظر لما يدور في البلدان العربية منذ أزمان بعيدة قد نختلف في تحيد بداياتها ولكن ذلك لن ينتج عنه اختلافات في النتائج. قد نراها منذ اكتشاف رأس الرجاء الصالح أو نقول أنها مع سقوط الإمبراطورية العثمانية وربما نرجع لتاريخ أسبق. وحتى لا نبعد كثيرا عن الواقع نقف عند ما يدور اليوم ففيه من ثراء المآسي ما يكفينا.

بداية .. لا يمكن لاستراتيجية ما داخلية أو خارجية أن تتحقق ما لم يكن البلد الذي ستحدث به التغيرات قدم الأرض المناسبة لتحققها على جميع المستويات: السياسية والاقتصادية والثقافية بالمعنى الواسع لكلمة الثقافة. وبعدها يكون للعوامل الخارجية المحركة دورها الفعال كفاعل موجه للتنفيذ بشكل غير مباشر ومباشر إذا لزم الأمر لتحضير الأرض للتحولات القادمة.

فإذا نظرنا للبلدان العربية دون استثناء لأي منها نراها خضعت لنظم متسلطة. وجميعها سادتها الفواصل الطبقية الهائلة ويعمها الجهل والأمية وتدهور دائم للعلم على حساب العقل الخرافي والارتباط بتاريخ قديم ينظر إليه على أنه عصر ذهبي عودته ينظر إليها كتجسيد لخصوصية وتميز حضاري عن الغير الذي علمناه الحضارة أنفا. شعوب تتمسك بالأسرة والقبيلة والعشيرة كهوية في المحل الأول قبل تمسكها بالدولة كتجسيد لتلاحم لشعب متنوع المشارب واللغات والعقائد.

هذه البنية المفككة هي تلك الأرض الخصبة لكل أنواع التدخل من الخارج لتحقق التشرذم بها وبنجاح فائق من قبل قوى غربية كافحت لتحفظ وحدتها برغم عدم تمتعها بذات الأسس التي تجمع البلدان العربية. وربما حققت هذه الدول الغربية وحدتها بسبب انعدام هذا التنوع مثلها ووجود تنوع آخر. بمعنى أن الغرب لو اعتبرناه من يحرك استراتيجية التفكيك للدول الأخرى يحقق هو التوحد لغياب تلك الطبيعة القبلية في بنيته الاجتماعية إذ أنها مؤسسة على عامل التنوع الطبقي كعامل محرك للتاريخ بها وتوزيع الثروة كمصدر اختلاف بجانب الدفاع عن حقوق للإنسان في كل مجال. وهذا كان نتاج تطور طويل ومفهوم متجدد للمجتمع المتنوع ومقدرة فائقة من قبل النظم الرأسمالية على مواجهة تناقضات النظام بحلول مرحلية لتسكين الصراع لكي يظل الكل الاجتماعي في حالة من التماسك ومعايشة الأزمات بسلمية الصراع.

في الكتابات التي قدمت تصورات لما ستكون عليه البلدان العربية يمكن أن ننظر إليها كخيال سياسي فائق المقدرة على الرؤية المستقبلية ولكنها تصبح أكذوبة كخيال عندما نراها تتجسد في الواقع وإن كان في الأجل المتوسط والبعيد.

فماذا تقول تلك الدراسات ؟ وماذا تحقق منها في الواقع ؟ سنترك القضية الفلسطينية جانبا لأن ما كان مقدرا لها حدث وبدقة متناهية ..

نتوقف عند اللحظة الراهنة .. منذ سنوات طوال وخبراء مناطق الصراع يصدرون تقارير غير سرية تقدم تحليلات لا تكاد تختلف من سنة عن الأخرى وتؤكد بأن منطقة الشرق الأوسط لن تكون هي ذات المنطقة بما هي عليه الآن في السنوات القادمة.

فتغير خريطة البلدان العربية آت لا شك فيه ولقد كتبت حول هذا الأمر في أكثر من مرة ويحتاج الأمر دوما للتكرار حتى نذكر أو نتذكر.

ففي تقرير ناشيونال إنتلجيانس كونسيل في ٢٠٠٤ نرى هذا التشرذم كاحتمال آت لا ريب فيه إذا غابت قيادة للمنطقة من دولة قوية تجمع شتاته وهو مالم يوجد حتى اللحظة.

وفي تقرير لنفس الجهة صدر في ديسمبر ٢٠١٢ تحت عنوان عوالم بديلة : التوجهات العامة لعام ٢٠٣٠ نقرأ ذات الكلمات بشأن بلدان الشرق الأوسط. فبرغم أن التغيرات سوف تشمل دول العالم ويتوقف الصراع في بعض المناطق إلا أن التقرير يتكلم عن تأجج الصراع في منطقة الشرق الأوسط وجنوب أسيا حيث سيعاد تشكيلهما من جديد بالكامل. وأن الصراع الذي تفجر لن يكون من السهل إيقافه.

وبشأن العراق يقول تقرير صادر في ٢٠٠٨ بأن العراق به تعدد اثني وديني وقبائلي وبه العديد من أصحاب النفوذ من النبلاء المحليين سوف يعملون على خلق أكبر عدد من السلطات السياسية والاجتماعية المستقلة للسيطرة على طرق الوصول لمصادر الثروة والتحكم فيها وفي توزيعها وذلك في توافق مع شبكة العلاقات التي تترأسهم. ... وأن ما سيحدث بالعراق سيكون له أثاره المباشرة على إيران وسوريا وتركيا والمملكة السعودية وكل دول الخليج.

داعش مجموعة تكونت في ابريل ٢٠١٣ في استقلال عن تنظيم القاعدة الذي لم يعترف بها وبينهما حرب كلامية حادة وحاربت ضد الجيش السوري وبينها وبين جبهة النصرة المنتمية للقاعدة خلافات في الاستراتيجية ويترأسها أبو بكر البغدادي وهو أسم حركي طبعا ويقال أنه عراقي الأصل ولا توجد له غير صورة واحدة متداولة. وبحسب "البي بي سي" تكون العناصر من الدول الغربية وأندنسيا وكازاخستان نحو ٨٠ ٪ من أعضائها بجانب العرب. وتقوم داعش بعمليات هامة في العراق منذ بضعة شهور. إذ استولت على الفلوجة في يناير من هذا العام. ويدعمها زعماء قبائل ماديا بجانب إدارتهم للمصالح في المناطق التي تقع تحت سيطرتهم وبهذا يعبئون موارد أخرى. وللجماعة فروعها في سوريا والأردن والعراق وبحسب الكتابات التي تنسب لداعش فإن موقفها كان يدين الإخوان المسلمين في مصر في ظل رئاسة محمد مرسي بسبب تسليم بعض المناصب لمسيحيين وترك الجيش يضرب مناطق في سيناء وموقفهم أيضا معارض للحكم الحالي بتولية المشير عبد الفتاح السيسي للرئاسة .. وهذا الموقف أيضا

لرفضهم لفكرة الانتخابات المدنية بشكل عام بجانب التكفير الذي يوزعونه على الجميع ممن يختلف معهم أو يخالفهم.

والوضع الراهن يحمل الكثير من التساؤلات حيث تطلب الحكومة العراقية مساعدة الولايات المتحدة لمواجهة الإرهاب ولم تقرر بعد الولايات المتحدة إرسال قوات لها للمواجهة المباشرة أو ضرب مناطق داعش بالطائرات وإن كان الرئيس أوباما قد أعلن أن كل الخيارات مفتوحة لمواجهة الإرهاب وهو ما قد يحدث بسرعة قبل أن تدعم داعش تواجدها في المناطق التي سيطرت عليها .. وربما سوف يسهل على الولايات المتحدة اتخاذ قرار بالتدخل من جديد إدانة مجلس الأمن للإرهاب وبالتالي إعطاء تصريح غير مباشر للولايات المتحدة أو اللجوء لتدخل من تحالف تحت رعاية الأمم المتحدة.. وتعرض إيران مساعدتها على العراق لمواجهة الإرهاب فداعش معادية استراتيجيا وأيديولوجيا للشيعة. ويعقد من المسألة احتجاز رهائن أتراك من قبل داعش وهو ما قد يعني مطالبة تركيا بالتدخل في المسألة على الأقل لمنع السلطة العراقية من مهاجمة مباشرة لداعش حفاظا على أرواح الرهائن ودفع تركيا للعب دور ما في استراتيجية داعش بشكل غير مباشر. وهو ما يعني أيضا تدخل غير مباشر من قبل حلف شمال الأطلنطي الذي تنتمي له تركيا في حالة لعبها دورا عسكريا لا يمكن تصوره دون سماح من الحلف للإفراج عن الرهائن وهو ما يلوح كأمر صعب دون موافقة السلطة العراقية.

وفي حوار مع الأخضر الإبراهيمي، مفوض السلام للأمم المتحدة، مع جريدة "دير شبيجل" الألمانية، في 7 يونيو الجاري، قال بأن مجموعة دولة الإسلام في العراق والشام لا تقبل بالتفاوض وكل ما تسعى إليه هو تأسيس دولة إسلامية (على الحدود بين سوريا والعراق) وأن الحل الذي يتصوره هو تدخل من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ! معنى هذا لو حدث يكون الاعتراف الرسمي بهذا الجسد الغريب الجديد بالمنطقة والتعامل معه ككيان.

في النهاية يمكن القول بأن دول الشرق الأوسط ذات الطبيعة المتسلطة التابعة تحفر قبرها بيدها وبشكل متسق لتترك للأجيال القادمة خرابة كبيرة تحكمها ذئاب.

الجريمة والعقاب

الجمعة 15 حزيران (يونيو) 2012

لا ريب أن إبطال انتخابات مجلس الشعب هي ضربة مباشرة للإخوان المسلمين عقابا لهم على ترشيح أحدهم لرئاسة الجمهورية وفي تناقض مع تصريحاتهم السابقة التي أعلنت عدم حرصهم على هذا الكرسي. وكان اتخاذهم لموقف متناقض بترشيح الشاطر ومرسي له دلالة سياسية يمكن استنتاجها في خلافات بينهم وبين المجلس العسكري حول المرشح الذي يريده المجلس وتقسيم السلطة بين الطرفين.

فلا ريب أيضا أن المجلس العسكري لم يكن ليوافق أن تخرج السلطة من يده وأن يسلمها لأي طرف يضع سلطاته موضع مساءلة ناهيك عن محاسبة لاحقة عن نشاطاته الاقتصادية أو التحكم في مصادر أمواله الخارجية والداخلية. فسيطرة الإخوان المسلمين والسلفيين على كل السلطات كان يمثل الخطر المستقبلي للمجلس العسكري ولذا كان محتم تقليم أظافر هذا الحليف الجشع.

فالمجلس العسكري لن يترك السلطة التي بيده منذ الانقلاب. وسوف يستمر في ممارستها في ظل فراغ دستوري والآن في ظل غياب مجلس الشعب وفي وجود رئيس منتخب دون سلطات حتى تتم انتخابات لمجلس شعب جديد. والهدف هو الوصول لتشكيل مجلس شعب متوافق مع استراتيجية المجلس العسكري أي مجلس شعب من دعائم النظام الذي توهم البعض أنه انهار لأن مبارك والبعض من الحاشية دفعوا الثمن.

وهذا التوهم مرجعه النظر للنظام أو الدولة في صورة فرد أو أفراد وتناسي أن دولة تعني مؤسسات تتجاوز الفرد وتبقى بعد اختفاءه بشكل طبيعي أو بالانقلاب عليه أو باحتلال غيره للمنصب. يضاف لذلك أن الدولة دعامتها الخفية هو ما يسميه البعض الدولة العميقة. وهذه الدولة العميقة إن أردنا استخدام مصطلحات أكثر دقة هي جماعات الضغط أو جماعات المصالح أي بتعبير إيطالي هي مافيا رجال الأعمال الذين تقوم الدولة بالتعبير عن مصالحهم في القوانين والتشريعات وتقوم بحمايتهم. فالدولة هي التعبير الطبقي عن هذه الجماعات التي تمارس بوسائلها المالية والاقتصادية صناعة القرار السياسي عبر مؤسسات الدولة الصغيرة وحتى رأس الدولة.

واختيارات المجلس العسكري لا يمكن أن تتم إلا بالتوافق بينها وبين جماعات الضغط التي تتحكم في عصب الحياة الاقتصادية والمالية في المجتمع. وهذه الجماعات بعضها معروف بالاسم وأن كان حجمها الفعلي يظل خفي نظرا للفساد الساري وصعوبة التوصل لحجم موارد دخولها وأنشطتها. ولكن لابد من التسليم أن جماعات الضغط ليست كلها معروفة فشبكة علاقاتها خفية ولكن قدرتها على التأثير منظمة وتعمل بقدر عظيم من الدراية. فهي ليست ثور هائج ينطح ولكن

يمرر سياساته وينفذ استراتيجيته عبر قنوات شرعية وأخرى تحت الأرض. وبطبيعة الحال لابد من إدخال عامل دور مصر في المنطقة والعلاقات الدولية ودورها الإقليمي. فكل تلك ليست خارج حسابات المجلس العسكري الذي تربطه بهذا العالم الخارجي وتربط جماعات الضغط علاقات وثيقة وعضوية كلها ذات وزن في اختيار الرئيس القادم.

الموقف الذي خلقته الدولة ببراعة وخبث يعتبر سابقة في التاريخ السياسي ابتدأ من دستور غير دستوري إلى القيام بعمل انتخابات برلمانية غير دستورية. فلا يعرف التاريخ دولة تمارس فيها السياسة على هذا النحو ولا حتى في مجتمع بدائي قبلي حيث كل شيء واضح ومحدد في انتقال السلطة.

هذا الوضع الفريد يضع المواطنين والحركات الثورية في مأزق حقيقي إذ أمامهم خيارات كلها صعبة. الحل الأول هو مساندة الجميع لمرشح الإخوان ليحول دون وصول شفيق للحكم ولكن بضمانات تمنع مرسي من ممارسة سلطة مطلقة كرئيس وتشكيل حكومة إتلاف وطني لا يكون للإخوان والسلفيين الغلبة فيها. والحل الثاني المطروح هو انسحاب مرشح الإخوان والاستفتاء على شفيق وحده بنعم أو لا مع ما يمثله ذلك من مخاطر بوصوله للسلطة. والحل الثالث هو مواصلة الثورة في الميادين وبتعبئة شعبية واسعة وهنا لابد أن تحدد المطالب التي تدفعها لمواصلة الثورة بعد حكم قضائي حمى من ترغب الدولة في تسليمه مفاتيح السلطة ليحافظ على الدولة كما هي مع بعض الرتوش.

وفي النهاية فمن الواضح أن التشتت هو الذي يسود ولن يكون هناك من معجزات ولكن يلزم أيضا عدم السقوط في مغامرات غير محسوبة ومحاولة التوحد حول القرار الأكثر قربا للتنفيذ والحفاظ على الثورة وهذا لا يرجع البت فيه لتحليل نظري فلسفي ولكن للواقع والمقدرة على الفعل والثبات ووضوح الرؤية من الثوريين أنفسهم بكل تنويعاتهم الفكرية.

مع من نتحاور ؟

السبت 11 كانون الثاني (يناير) 2014

مع من نتحاور سؤال جوهري بحاجة للحوار. في مجال الفكر والديانات الحوار يدور بين من يحملون ذات الفكر أو الدين للتوصل لتفسير لما غمض.. إذا دخل التأويل تدخل القضية في مجال الخروج على النص ويخص وجهات نظر قابلة للمعارضة والتفنيد.

حاور سقراط معارضيه وتاريخ الفلسفة هو حوار بين المذاهب المتعارضة .. وحاور الرسل من لا يؤمنون برسالاتهم ومن معارضيهم من اقتنع وغيرهم ظل على خلاف.

في السياسة يمكن قول ذات الكلمات في الحوار بين الرؤى المتعارضة وفي الاقتصاد أيضا.

الحوار بين الذين ينتمون لذات التوجه هو لتقريب الاختلافات ووضع حد أدنى للتقارب على الأقل والاتفاق على تاكتيك مرحلي واستراتيجية بعيدة المدى. هو حوار لو تم بوعي تاريخي والاستناد على معطيات محسوسة يكون أقرب للصحة مما لو استند على مفاهيم نظرية قد تكون صحيحة ومنطقية ولكن الواقع الملموس لم يُعد بعد لتبنيها ومازال في مرحلة استقبالها واستيعابها على مهل.

فيما يخص الحوار بين الأضداد قد تكون الفرقة مانعة لأي حوار إذا كان الطرف الآخر يدافع عن مصالحه الخاصة الأنانية وليس مصلحة المجتمع ككل باعتبارها فوق أي مصالح طبقية.

إذا كان المجتمع يتعرض برمته لمخاطر خارجية فالحوار بين كل الأطراف حتمي. سوف ينعزل من يرون في التهديد التقاء مع مصالحهم ويخرجون منه أو لا يدخلونه ويضعون أنفسهم مع معسكر الأعداء. ومن ينظر للاعتداء كمهدد للكل سوف يقبل الحوار بل والتحالف المرحلي لمواجهة التهديد وبعد ابتعاد المخاطر يأخذ الحوار أبعادا مختلفة في ظرف مختلف.

يمنحنا تاريخ الشعوب نماذجا لمثل هذا الحوار - التحالف. في فرنسا عندما تعرضت للاحتلال النازي تكونت لجنة مقاومة تكونت من كل التوجهات السياسية المتعارضة فكريا ودينيا ولكن المتفقة على معاداة النازية. وبعد هزيمة النازية عاد كل معسكر إلى معركته الداخلية مع حلفاء الأمس.

كل من يرفض الحوار من أجل الحفاظ على مصلحة المجتمع - الكل يضع نفسه خارج طموح مجتمع في الحياة الآمنة ويتم التعامل معه كجسد غريب حامل للتفكك والتهديد لتمزيق الكل وتحويله لأشلاء.

لا ديمقراطية حكم قبل ديمقراطية حوار

السبت 11 كانون الثاني (يناير) 2014

الشعور بحالة من العبث في الساحة السياسية من قبل القوى الديمقراطية والتقدمية يجعل من الكتابة بدورها أمر عبثي برغم أهميته دوما لمن يظنون الصدق في كلامهم وصفاء النية من أجل الوطن.

التجريح والاتهامات المتداول يكشف عن طفولية سياسية وغياب للديمقراطية كمنهج للحوار قبل أن تتجسد في شكل سياسي للحكم.

فلن تكون هناك ديمقراطية حكم في غياب حوار بين المتناقضين في المعسكرات المختلفة فيما بينها جذريا وبشكل أخص بين المتحاورين من توجهات سياسية متقاربة والتناقضات بينها ثانوية.

لن نحكم على التاريخ بالنهاية لأننا نمر بمرحلة عصيبة لا نملك فيها لا القدرة النظرية إلا من كتب عفى عليها الزمن ولا نملك القوة التنظيمية لأننا لا نختلف على ما هو جوهري ولكن نختلف على حرف.

لن نغير مسار التاريخ بالنقد وحده ولكن بتقديم بديل يعبر عن المواطنين فيلتفون حوله ويدافعون .. بذاك فقط وبتنظيم بقيادات جماعية ملتزمة بما يتفق عليه يمكن قطع خطوات للأمام. والأمام بعيد .. بعيد ولن تكون نهايته غدا بنجاح نعم على دستور لا يمثل مطالب الشعب. غدا أبعد كثير من نتيجة نكاد نعرفها مسبقا.

من هنا فإن المعارك الدائرة لإدانة كل طرف للآخر لموقفه مع أو ضد هي معركة تتم في غياب الوعي بأن التاريخ لن يتوقف مع إقرار هذا الدستور برغم ما فيه من خطايا سياسية.

المعركة في إعادة صنع التاريخ مستمرة وسوف تستمر وتستمر حتى يتلقف جيل أخر أكثر وعيا سيعرف ما عليه أن ينجز في مواجهة جيل عجز كان عليه أن يفعل وعجز لأسباب كثيرة فكرية عتيقة ونرجسية متورمة وعجز عن فك رموز التاريخ وصلابة ما أستقر طوال عقود طويلة وأن إزالته بعصى سحرية وهم في الرؤوس لا يخضع لها الواقع.

دعوة لتحليل موضوعي !

الأربعاء 15 كانون الثاني (يناير) 2014

لكم نتشوق لتحليل موضوعي من كتاب الاستراتيجية والمحللين العارفين بعمق المجتمع المصري منذ سنوات كموضوع دراسة واهتمام .. تحليل يضع جانبا الخلفية الإيديولوجية للكاتب دون أن يؤثر ذلك على صحة التحليل الاجتماعي والسياسي للتاريخ. فمنذ بدايات الثورة ونحن أمام اجتهادا فرديا، من وقت لآخر، تغلب عليه الإيديولوجية فتعكر صفو الرؤية.

الثورة .. نعرف ما الثورة .. ولكن ما هي طبيعة ثورة مصر بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى ؟ وما المكونات الاجتماعية الفعالة وأسباب الركون للثبات ودوافع العودة للتفجر ؟ وأين تكمن مواطن الضعف ؟

لو تمكنا من تقديم ردود على تلك الأسئلة بدقة قد نعرف البعض مما سوف يقع خلال فترة قريبة والتحكم به بقدر ما تتيح القوى المتصارعة اليوم وكيف يمكن تغيير مصيرها غدا.

كل ما يقول به علم المستقبليات محل تساؤل أما حراك اجتماعي مستمر وكل تأريخ له لابد أن يظل في إطار الاحتمالات وليس اليقين .. فلا يقين في التاريخ حتى ولو استقر لعقود فإنه يحمل دوما عوامل تفجيرات جديدة تقود لتغيرات أخرى.

سوف يساعد في صنع التاريخ فهمه أولا.. والغريب أن بعض الذين يملكون المقدرة على التحليل يضيعون طاقتهم المعرفية في كتابات سريعة بالعامية وكأنه لجذب الجمهور أكثر مما هو لتأصيل الأفكار وفتح أبواب حوار علمي حتى ولو كان عدد من يهتم به الآحاد وليس مئات من المغرمين !

الشعب قد يقول نعم وأيضا ألف لا !

الخميس 16 كانون الثاني (يناير) 2014

بدأت الحركة الوطنية حربها الداخلية أو بالأخرى مواصلة ما كانت قد بدأته منذ مرحلة المجلس العسكري والاستفتاء على التعديلات الملفقة للدستور وما تلي ذلك من مراحل حتى اللحظة الراهنة.

الشعب قاد ويقود والجميع يسير خلفه ولم يتمكن من نصبوا أنفسهم كثوريين أو الثوريين من قيادته أو على الأقل السير في الصف الأول معه. هو اختار ويقود لا نعرف لماذا ولا لأين ولكنه يقود أردنا أو لم نرد.. والحيرة من تأجج النيران الصديقة فيما بينها .. الحيرة من الحرب بين الرفاق دون تمحيص وموقف نقدي ونقد ذاتي وتصويب للخط السياسي للمرحلة. النتيجة المحسوسة لتلك الحرب هو مواصلة تشتت داخل الحركة وبعد عن الشعب في ذات الوقت.

تلك الحرب المعلنة ودون خجل بل باعتزاز كل طرف بخطه السياسي وتحليله اليقيني يكشف عن عور فكري لأنه غير قادر أو لا يريد قراءة الواقع أو معاودة قراءته لفك شفرة سلوك شعب. شعب نهلل له عندما يخرج بالملايين ونظن أنه يناصرنا ونتهمه عندما يخرج بالملايين ولكن لا يسير على هدى تحليلينا الذي نعجز دوما عن توصيله إليه.

أين تكمن المشكلة ؟

منذ تعديلات الدستور في فترة المجلس العسكري وحتى اللحظة لم يحدث اختلاف إلا في المظهر .. فالنظام هو ذاته ومن يحكم هو الثورة المضادة الدائمة والتعديلات كلها ضمن سياق واحد لاستقراره بواجهة مختلفة. الجديد هو استبدال قوة سياسية غبية كانت حليفا ولكنها خانت الأمانة - الاتفاق وسعت للاستحواذ على كل شيء فكان لابد من إبعادها عن السلطة وإحلال سلطة أخرى مكانها توزع الأوراق بحسب موازين القوى. مع ضرورة إبقاء القوات المسلحة كسلطة فوق السلطات للتحكم في كل سلطة حاكمة.

هل هي فاشية ؟ بونابرتية ؟ طبعا ليست لا الأولى ولا الثانية لو أردنا الدقة في الكلام. فلمن يرى في النظام فاشية فعليه مراجعة ما تعنيه الكلمة في القاموس السياسي. وهي ليست بونابرتية لأن الثورة لم تحكم بمن يمثلها وحدث انقلاب عليها من قبل سلطة فوقية. يضاف أن الذين يتكلمون عن البونابرتية عليهم أن يحددوا ماذا يعنون بدقة سياسيا و إلا أصبحنا نهبا لترديد المصطلحات وتفريغها من محتواها السياسي. البونابرتية هي تأسيسي نظام سياسي له سلطة تنفيذية مركزية قوية واللجوء للاستفتاء الشعبي لدعم الدولة. وهل كان في مصر غير ذلك منذ 1952 ؟

ما يحدث استمرار لذات النظام .. هو مجرد لعبة كراسي موسيقية داخل نفس السلطة بذات الطبقات التي لها نفس المصالح مع اختلاف بسيط بتطعيم السلطة

ببعض العناصر من خارجها ويمكن التحكم فيها ولكن لتحقيق إرضاء عام وبث الوهم أن تحولات كيفية حدثت. وسوف يكشف هذا التطعيم عن مدى فهم السلطة للمرحلة فإما تتمكن من تخدير الشعب فترة ليهب ضدها بعد قليل من الزمن كما هب ضد من سبقها من سلطات أو تفهم أن الشعب يمكن أن يقول نعم ولكنه يمكن أيضا أن يقول ألف لا إذا لم تتحقق مطالبه. *عفوا أصدقائي .. لو جاملتُ مُت !*

هذا ما كتبته لصديقة ترى أني سوف أغضب بهذا الكلام أصدقاء كثر !

ثورة مأزومة عجزت عن تكوين جسد مقاوم

مقال نشر في مجلة الهلال المصرية .. عدد يناير 2015

في ٢ يناير ٢٠١١ كتبت على صفحتي في الفيسبوك تعقيبا على تفجيرات كنيسة القديسين: إن مهاجمة فيروس لجسد يتمكن منه ويمرضه إذا كان الجسد أصابه الضعف وسقطت مناعته. ويكون ذلك العامل الأساسي لمرضه. العامل الثاني عندما لا يستشير الطبيب يشخص له الداء. والعامل الثالث عندما يرفض الدواء اللازم. مشكلة مصر أساسا داخلية.. لتحول بدنها لتربة صالحة لكل الأمراض والأوبئة. الحل؟ الأقلام نعم.. نعم. ولكن أيضا **أن يهز المصريين جتتهم بالآلاف والملايين** ويخرجوا لرفض الموت المبرمج لهم من الداخل أساسا ومن الخارج كعامل يسعى لذلك دون خفاء منذ عشرات السنين. أي محلل سياسي من الدرجة الثالثة لديه كل المعلومات والتقارير التي تقول بأن **التحلل الاجتماعي لمصر وللبلاد العربية وارد بل وسوف يتحقق.** بعد أيام تفجرت حالة ثورية متفردة وغير متوقعة.

وستظل الكتابة حول الثورة المصرية لوقت طويل حذرة لأنها لم تكتمل وتوقفها لحظيا لا يعني انتهاء الغضب الشعبي الاستثنائي تاريخيا. فكتابة التاريخ لحظات وقوع الأحداث هو رصد لما يقع ولم ينته.

أيضا لا يمكن القيام بعملية قياس على ثورات أخرى. فالثورات لا تتشابه، لا في انطلاقها ولا في المدة التي تدومها ولا في نتائجها. وسيكون كل إسقاط نظري على واقع تضليل. فمن الواقع تنبع أي تصورات وتظل نسبية في صحتها. وإذا رجعنا للأدبيات الكلاسيكية فإنها ترى الثورة هي انتقال من نمط إنتاج إلى نمط آخر أي حدوث تغيرات جذرية في علاقات الإنتاج وفي طبيعتها والطبقات المتصارعة ونجاح طبقة في إزاحة أخرى والإحلال محلها. غير أن **هذا المفهوم بحاجة لمعاودة النظر حول صلاحيته في ظل نظام العولمة المعممة.** إذا يلزم طرح سؤال حول ما بعد الرأسمالية وهل هو المزيد من تعمق الرأسمالية أم إيجاد بدائل؟

فالنظم الرأسمالية تظل بأزماتها ولا تنهار. أما التجربة الاشتراكية التي شكلت البديل النظري فانهارت مع أول أزماتها دون أن تدافع الطبقة العاملة عنها بل شاركت في هدمها. وتوقف الفكر أمام البديل دون التعمق في فهم أسباب نهاية النموذج الحلم. بجانب أن النظم التي مازالت ترفع الاشتراكية كشعار قامت بتطعيم نظمها بالممارسات الرأسمالية. والطبقة العاملة في العالم الرأسمالي كفت عن طرح فكرة الثورة واكتفت بتداول الأحزاب مختلفة التوجهات على السلطة للقيام بإصلاحات وتحقيق بعض المكاسب سرعان ما تفقدها مع استيلاء قوة سياسية أخرى على السلطة ديمقراطيا.

فلا الاقتصاد علم ولا السياسة وإنما هما آليات مرحلية محدودة ويتم تبديلها عندما ينتج عن تطبيقها أزمات فتجدد في أساليب المواجهة لتعيد صياغة واقع

تمارس فيه آلياتها على نحو أقل تأزما إلى أن توجد أزمات جديدة فتعاود مرة تلو المرة ابتداع آليات للتكيف. قد تنجح تلك الآليات في نظام وتفشل في غيره.

فليبرالية أمس ليست ليبرالية اليوم لأن الأخيرة تجدد في قيمها باقتباس قيم من النظم المناقضة لها لكي تتجاوز أزمتها بإعادة إنتاج نفسها في ثوب جديد وتخفف بذلك من حدة الصراعات بداخلها.

فلا تثق في مفكر يخبرك أن التاريخ أعوج لأنه لا يتطابق مع نظرية كتبها آخر في زمن مختلف وبشأن شعب عاش في موقع جغرافي مغاير وله ثقافة متباينة. كل شعب يصنع تاريخه. **فالتحجر الفكري هو أن يطبق البعض فكرا على واقع يُهمِل خصوصيته.**

أعني بثورة اليوم حدوث تغيير جذري في ملكية وسائل الإنتاج لتصبح تحت سيطرة المجتمع وبالتالي تغيير علاقات الإنتاج لتكون ثمرة قوة عمل المواطنين لصالحهم وأن يتم الاستيلاء على السلطة السياسية لتحقيق هذه الغاية.

تواجه الثورات معارضة خارجية وداخلية أكيدة. فكتبت في ١٧ يناير ٢٠١١: لأن المسألة ليست تونس فحسب ولكن دول الجوار والدول التي تم تدجينها في المنطقة وحتى إفريقيا. ولذا **فللغرب كلمته في المسألة لأنه لن يسمح بإعصار يهدد كل مصالحه القديمة والجديدة.** سوف يسمح بموجة عاتية تهدأ وترطب الجو وتبعث بعض النسيم وبشرط استمرار مصالحة دون ضرر.

وفي ٢٥ يناير كتبت: أحزاب المعارضة بكل ألوانها السياسية أثبتت عجزها الدائم عن قراءة الواقع المصري والعجز بالتالي عن المشاركة في قيادة الحركة. فالعفوية الشعبية كشفت عن **حالة يتم سياسي** وتستلزم توجها سريعا يتجسد في مطالب واقعية وعدم السقوط في متاهات تجهض الحركة.

وفي ٢ فبراير كتبت: **كل المحاولات التي سوف تبذل سوف تسعى لإجهاض هذه الثورة وأنه سيشترك في محاولات الإجهاض ليس فقط السلطة ولكن الأحزاب السياسية المدجنة** من قبل تلك السلطة والتي ركبت موجة ثورة الشباب.. نجاح هؤلاء في إجهاض ثورة مصر سيكون خسارة تاريخية هائلة. فليت الوعي يظل على يقظته.. هذا هو الأمل برغم شدة التحديات.

تابعت الثورة المصرية لحظة بلحظة وكانت العبارة التالية مجسدة للإحساس الذي كونته. ففي ١٥ فبراير كتبت: ***حاولت مقاومة القلق بما تحقق من مكاسب سياسية في طريقها للتجسد.. ولكن القلق لاحقني بعدم وضع علم مصر مكان صورة مبارك ووضع الله جلا جلاله.. يساورني القلق لعدم بلورة مطالب اقتصادية للغالبية الفقيرة من العاملين.. يساورني القلق من الثورة المضادة التي بدأت ولن تتوقف من أجل الحفاظ على النظام الاقتصادي بنفس مؤسساته القديمة مع ما يعنيه ذلك من استمرارية***

للمجتمع الاستغلالي.. يساورني القلق لأن القوى السياسية ممزقه ولا تتمكن من التوحد. ربما كل ذلك مخاوف غير مؤسسة وأوهام حالم؟.

إن الهاجس الملازم منذ إزاحة مبارك تجسد في أن المعارضين للثورة لن يسلموا بالهزيمة وأن هيمنتهم السياسية مستمرة بشكل أو آخر لأن بيدهم كل الوسائل المادية وغير المادية للسيطرة. وأن مؤسسات الدولة حتى وإن لاح انهيارها فستدوم لأن بيدها كل مفاتيح الدولة داخليا وخارجيا ولا يمكن أن تسلمها للثورة.

لكل ثورة مشاكلها بحسب المجتمع الذي تفجرت فيه ووعي الشعب وعلاقات القوى والدور الذي يلعبه من يتصور أنه يقودها حتى ولو بشكل غير مباشر.

من مشاكل الثورة المصرية أنها مازالت **ثورة بالوكالة** ولم ترتق لتمتلك السلطة. فلقد تفجرت بعفوية في مجتمع حرم من ممارسة النشاط السياسي، ومن مشاكلها **مخاطر الانحراف بتبني فلسفة تعادلية**: ننسى إجرام الأعداء ونتركهم بسلام ولا نحاسبهم ولا يعاقبون على الجرائم التي يرتكبونها مقابل الاستقرار. أي مصالحة المصطبة.

كان للثورة شعارات تمس كل أوجه الحياة في المجتمع. وظلت الشعارات تنشد وتحقق منها سقوط رأس النظام وحاشيته **ولم يتحقق للثورة إنجازات ولو جزئية.**

فالمطالب التي طرحتها الجماهير قسم منها يخص كل المواطنين. **شعار العدالة الاجتماعية يشتمل كل الشعارات بداخله** ويجسد الصراع الطبقي في المجتمع. وهذا الصراع لكي يحقق مكاسب فعلية بحاجة لمن يقوده بوعي من الطبقات التي تناضل من أجل أن تنال هذه العدالة المفقودة. غير أن الواقع كشف غياب تلك القوى المنظمة والواعية بمصالحها ومطالبها لتقود النضال لتحققه.

فإذا تعلق الأمر بالأحزاب التي تجسد المطالب في برامجها فهي في حالة من التشرذم وانعدام المسؤولية تاريخيا لعدم توحدها في تيار واحد يتبنى مطالب الثورة كبرنامج مرحلي يجتمع الكل حوله و**ترك اختلافاتهم** في التفاصيل لنقاشات وحوارات ديموقراطية لاحقة ووضعها **في خزانة مصفحة** وقتيا. ولكن الواقع برهن على أن قواعد المقاومة غير فعالة نظرا لأمراض وخلافات قديمة وجديدة وصراعات على مستوى الشخصيات والنزعات النرجسية التي سعت لتحقيق مكاسب شخصية.

ولذا رفعتُ شعار **ضرورة تكوين أحزاب جديدة** منذ سقوط مبارك يكون **برنامجها مطالب الثورة** وليس تطبيق أيديولوجية ما. **فمطالب الثورة هي إيديولوجية المرحلة**. والأكثر إشكالية هو ضعف التنظيمات النقابية وتشرذمها وغياب نقابات فاعلة للدفاع عن شرائح اجتماعية واسعة.

إن أكبر الأخطاء التي وقعت كان العجز عن تشكيل **جسد مقاوم** في مواجهة مرشح النظام. غياب هذا الجسد المقاوم أطلق يد الدولة وحدها في سياستها.

كتبت عشية الانتخابات الرئاسية الأخيرة (مايو 2014): *من الثورة إلى معارضة عرائض!*:

اندهاش بلا حدود .. بل انزعاج من تلك الموجة التي يطرحها البعض على المواطنين بعدم ممارسة الديمقراطية بالاكتفاء ببلوة مطالب للرئيس المقبل. ما الذي يعنيه ذلك؟

هل على الفكر الذي تبلور طوال السنوات الماضية وقبل اندلاع الثورة ومنذ تفجرها عليه أن يتوارى وينسى **ثورته المأزومة** ليصنع منها بتخليه **ثورة مغدورة** بيده لا بيد عمرو؟

فمجرد طرح فكرة التخلي عن تكوين جسد سياسي متميز يعكس مطالب الثورة والانخراط في تيار عام مؤيد بشروط للرئيس المقبل معناه **الاعتذار عن الثورة أي آسفين ياشعب ضحكنا عليك!**

ومعناه السياسي أخطر إذ طوال سنوات سالت حول الديمقراطية براميل حبر واليوم يتم المطالبة بأن الخطر من الإرهاب وعودة الإخوان تتطلب نسيان الديمقراطية وتكوين **معارضة عرائض**!

حكم الفرد المنقذ هو باي باي للديمقراطية التي ستصبح وكأنها القنبلة المؤقتة التي تهدد بجر المجتمع إلى عودة الإخوان والحرب الأهلية وكل الكوارث سوف توضع عليها. إن ممارسة ديمقراطية شفافة ستكون هي العلاج بعيد المدى لكل المخاطر وخاصة عندما توجد كتلة معارضة متسقة تعبر عن مطالب المواطنين.

الدولة بتكوينها الحديث تفترض وجود أحزاب.. القضية المهمة بشأن الأحزاب هي ضرورة تكتل من يتفقون على خطوط عريضة ولكن تكتل دائم لا ينفض بعد فض الجلسة. **فالديموقراطية أن يكون الاختلاف بين المواطنين حول أفضل سبل تقدم المجتمع** وليس أفضل سبل استفادة طبقة دون طبقات أخرى! والحرية ليس لسلطة أو لطبقة أو لفرد أن يعتبرها خالصة له ويحجر على الغير حقه في حريته.. فحرية طرف ستكون مهددة من قبل من يعارضهم. الحرية للجميع أو لا حرية!

إن قطع خطوة صائبة لا يعني ألا نتعثر في خطوة لاحقة، ولقد أدت انتصارات الأيام الأولى للثورة إلى حالة من الرضا والظن أنها أنجزت مهامها على أكمل وجه، فكان الانفضاض ثم ما تلاه حتى الآن. خطوات متعثرة متتابعة نتج عنها حالة التشاؤم السائدة. لقد ظن الكثير في تحقق الثورة فكان ظنهم هو الإثم ذاته.

من نجاح كومونة التحرير إلى إجهاض الثورة

نشر في مجلة الهلال المصرية .. عدد يناير ٢٠١٧

حدثت تفجيرات كنيسة القديسين ليلة أعياد الميلاد نهاية ٢٠١٠ قبل ثورة يناير بأيام، وتكررت تفجيرات كثيرة وحوادث أهمها هو التفجير الذي وقع في الكنيسة البطرسية بجوار الكاتدرائية في القاهرة يوم ١١ ديسمبر ٢٠١٦. هل يمكن اعتبار تلك الاستمرارية لأوضاع متردية كأحد علامات فشل الثورة ؟

ما الثورة التي نقول بفشلها ؟ اللغات تعني بالكلمة معاني متعددة. في حوار مع المفكر الفرنسي ريجيس دوبريه Régis Debray في عدد خاص عن الثورة والثورات من مجلة بولتيس السياسية المستقلة عدد شهري ديسمبر ٢٠١٦ ويناير ٢٠١٧ يقول إنه كان أحرى ألا تستخدم كلمة ثورة révolution بمعنى سياسي. فالمعنى الأولي للكلمة يخص علم الفلك ويعني أن جسما دار حول محوره دورة كاملة فعاد لموضعه الأول واستقبال الرئيس أوباما في كوبا كمسيح يجسد تلك الدورة ! وأما في السياسة فالثورات الوحيدة التي نجحت هي تلك التي لم يخطط لقيامها. فليس هناك ضمانة لعدم انقلاب على ثورة خطط لها. وأن هناك الكثير من الثوريين لم ينجزوا ثورة بينما هناك ثورة تقنية دون ثوريين العلماء. فالثورة الحقيقية هي تلك التي غيرت علاقات البشر فيما بينهم وغيرتهم.

في اللغة العربية معنى ثورة يختلف عن اللغات اللاتينية. ففي لسان العرب، الثائر هو الطالب بالدم، وهو الذي لا يبقي على شيء حتى يدرك ثأره. والثورة هي أن يدرك فلان ثورته أي أدرك من يطلب ثأره.

بين هذا وذاك من اختلاف يحق لنا أن نعود للواقع ونتساءل حول المصير الذي آلت إليه ثورة يناير أو بدقة الحالة الثورية وهل مثلت حالة متفردة أم أن التاريخ يمدنا بأمثلة تتقارب في نهاياتها ؟

عادة إذا لم يتمكن الثوار من الاستيلاء على السلطة بالعنف فإما أن يتم إنهاكهم أو دحرهم أو التلاعب بهم لتظل السلطة بيد من ثاروا عليهم. حسبما يقول الفيلسوف الفرنسي جورج ديدي- إيبرمان Georges Didi-Huberman. وهو تلخيص لما شاهده كارل ماركس عن ثورة ١٨٤٨ في فرنسا وكيف يمكن أن تتحول هبة ناجحة إلى ثورة فاشلة ووضع السلطة في يد الثورة المضادة.

لعل من أهم الكتابات المبكرة عن الثورة المصرية هو ما قدمه الفيلسوف الفرنسي الكبير آلان باديو Alain Badiou في كتابه صحوة التاريخ الصادر في أكتوبر ٢٠١١. فهو يرى أن تلك الثورة هي التالية من حيث الأهمية لكومونة باريس في ١٨٧١. فالانتفاضة العفوية تحولت لانتفاضة تاريخية حيث تمكنت من الدوام لفترة طويلة برغم كل العنف الموجه لها من قبل الدولة وبرغم التضحيات وأنها حشدت كل طوائف وطبقات الشعب بأعماره ودياناته خلف شعار موحد تحققه جسد انتصارها عند تلك الخطوة.

وأن الثورة إبان دوامها جسدت ما يمكن تسميته شيوعية التجمع. إذ تمكنت من إدارة الميادين وحمايتها وتوفير احتياجاتها وتوحد الجميع حول الهدف المعلن عبر تعدد في الخطاب والحوارات بين مكونات الحشد دون صراع. غير أن المآل الذي وصلت إليه الأحوال هو تسليم السلطة لأعداء الثورة. وهو ما يذكر بما حدث في كومونة باريس التي سلمت الحكم لمن قام بالانتقام من الثائرين برغم أنه أدعى في خطابه السياسي أنه جاد لنصرة الشعب.

وعند النظر للثورة المصرية بمسارها نجدها جسدت منذ البداية، بشكل غير مباشر، فكرة ثورة دون سلطة التي يقول بها الفيلسوف الأيرلندي جون هولواي John Holloway. ولكن الفكرة فشلت هي ذاتها في بناء الجزء التالي الذي يدعو إليه بأن يقوم الناس بتشييد بناءات موازية خاصة بها ومستقلة تسبب خلخلة في النظام المهيمن بالعصيان عليه بعدم العمل كترس في ماكينته.

فالثورة لست خطابا ولا مظاهرات واحتجاجات واعتصاما وعصيانا فقط وإنما سلوكيات متسقة يوميا لمن يعتبر نفسه ثوريا ويجسد القول بالفعل. ولكن كيف ومن أجل أي نوع من إسقاط للنظام وهل سقوط الرأسمالية سينتج عنه ما هو أسوء أو ما هو أفضل ؟ هذا السؤال يظل بدون إجابة ويترك للمجهول عند هذا الفيلسوف. وينتقد المفكر الفرنسي دانيال بن سعيد Daniel Bensaïd في كتابه في مدح السياسة الدنيوية فكرة الفيلسوف هولواي. فالبديل الذي يقدمه الأخير كحل ثوري للعصر يجسد بحسب كلماته هو ذاته الذهاب إلى ما هو غير معلوم أو محدد ويقوم على طرح أسئلة بشكل دائم للتوصل لحلول مستمرة الجدة في حاجة لأسئلة جديدة وهكذا إلى ما لا نهاية. فالإشكالية تتمثل في أن الذين يقاومون رأس المال والسلطة برفض الهيمنة عليهما سوف يظلون خاضعين لها، مهما كانت صورة مقاومتهم السلبية لهما بابتداع بديل غير واضح المعالم للمقاومة.

كل تلك القضايا التي تدعو لترك فكرة الثورة جانبا هي نتاج الفشل المتكرر عبر التاريخ للوصول للسلطة بالثورة وعدم تمكنها من إحداث تغيرات جوهرية وهي التي وسعت من الشهرة التي نالها الفيلسوف الأيرلندي جون هولواي وخاصة كتابه الأول تغيير العالم دون الاستيلاء على السلطة ثم كتابه تصدع الرأسمالية.

يتبنى الفيلسوف نظرة نقدية من فكرة الثورة التي ترمي لقلب نظام الحكم وتولي شئون الدولة. فهو يرى أن كل صراع يتبنى تلك الفلسفة لا يزيد الرأسمالية إلا المزيد من القوة بمعاودتها رسم سياسات متجددة فتستمر في البقاء وتفشل إمكانية التخلص منها.
والحل الذي يراه لعالم بديل يستند لفكرة عدم قبول ما تطرحه الرأسمالية بابتداع بناءات مستقلة عن نسق الرأسمالية المهيمن وبهذه الطريقة يحدث خروج عن سطوتها ويحدث ذلك ضعضعة في كيانها. فهو يدعو للبصق على التاريخ بكل تجاربه الثورية التي لم تضع نهاية للرأسمالية ولن تضع إذا استمرت معتمدة على الأفكار الكلاسيكية حول الثورة التي سادت حتى القرن العشرين.

غير أن هذه الدعوة تتجه نحو عدمية غريبة تجسدها تلك الكلمات :أبصق على التاريخ، فليس هناك أكثر رجعية من عبادة الماضي. فليحيا الصراخ الفوري، العفوي دون حدود زمنية، بحياة الحاضر متخلصا من الماضي وغير عابئ بالمستقبل !! فالقضية لن تكون تغيير المجتمع ويكفي التوقف عن صنعه فسيؤدي ذلك لتحلل وجوده. يكفي الكف عن المساهمة في إعادة إنتاج رأس المال ليسقط كرماد !

وإذا ما عدنا للثورة المصرية فيعود فشلها لعوامل متعددة متشابكة. أهمها الغياب التام للعمل المشترك بين القوى التقدمية. إذ نتج عنه غياب تام لرؤية متكاملة توافقية، وليست تلفيقية، للمجتمع المنشود. فلقد قامت الثورة ضد أوضاع مزرية ومهينة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ضحيتها الغالبية من الشعب وبالتالي فرفض بقاء واستمرارية تلك الأوضاع كان يستلزم الرؤية البديلة وفرضها بالاستيلاء على السلطة. غير ذلك هو القبول بعملية ترقيع وترميم لبناء شبه منهار.

ولقد قبلت القوى السياسية التقدمية كل الحلول الوسط ولم تذهب إلى غاية جديدة نوعيا لأنها انصرفت إلى همومها الفردية وتشرذمها الأيديولوجي العتيق وغير المؤسس لا على فكر جديد ولا على واقع يبني هذا الفكر أو ما يماثله في بلد ما. ويمكن القول أن مشاركة بعض الشخصيات التي تحسب على القوي التقدمية في الحكومات المختلفة ساهمت في التضليل ولم تكسب إلا مكانة فردية وشخصية دون أن يعود ذلك في أي لحظة بما هو إيجابي على الثورة بل على النقيض. وأظهر ضحالة المقدرة على تحليل الواقع والسلطة القديمة – الجديدة المستمرة.

محدودية المطالَب بتحويل شعارات الثورة إلى مجرد مطالب ودعوة السلطة بتنفيذها دون أي ضمانات أوقع الثورة في حالة من القناعة والرضا بالوعود من قبل من قاموا بالثورة ضدهم واستقروا في الحكم بانتخابات ودستور يقلص من تلك المطالَب ذاتها ويفرغها من معناها ويجرم معاودة المطالبة بها.

هذا الغياب للتنظيم وللتنسيق لتحديد الهدف أفرغ الحالة الثورية من فاعليتها وفضها نظرا لعدم امتلاك وسائل تواصل جماهيرية.

غاب أيضا في إطار تصور واضح ومنظم ومنسق الحوار مع الجيش لقبول الوضع الجديد والقيام بدوره الأساسي.

فغياب كل هذا كان نتيجته الانفضاض لملايين لم توجه لها رسالة واحدة محددة تحمل مطالبها فتظل في الميادين حتى تحقيق الغاية النهائية من ثورتها وتضحياتها الفادحة وشجاعة صمودها.

منذ سنوات والمطالبة بتوحد الحركة الوطنية التقدمية يتم طرحه وعندما حدثت ثورة يناير كانت فرصة نادرة إلا أنها أنتجت تعددا في التنظيمات والأحزاب خلف لافتات يمكن القول أن محتواها يكاد يكون هو نفسه ولكن تحت مسميات متنوعة.

لن أتعرض إلا للموقف الذي أتخيله كحل مرحلي تاركا أسطورة وحدة الحركة الثورية إلى فكرة برجماتية تتمثل في التركيز على فكرة الجبهة بين الأحزاب والتيارات والأشخاص حول القضايا المطروحة قضية قضية. وأن يترك مؤجلا الحل العسير في وحدة ما. على أن يتم اتخاذ المواقف بشكل جماعي وليس فرض صيغة على الآخرين ومطالبتهم بالتوقيع عليها والانضمام. أي التخلي عن فكرة السلوك الفردي والتفكير في كيفية بناء لاتخاذ القرار بشكل جماعي. وهذا لا يعني عدم مواصلة الحوار والمناظرة حول القضايا المختلف عليها وحولها لتقريب وجهات النظر. وترك جانبا النقاء الثوري بعدم المشاركة في الحياة العامة والتواجد في كل الأماكن العامة للدولة التي لها علاقة بمشاكل الشعب.

هذه الخطوة العملية هي وسيلة لتقريب وجهات النظر بشكل لا تجريح فيه لمواقف ولا لتحليلات ولا لأخطاء سابقة إذ يقود ذلك إلى فك اللمة. فالأخطاء كثيرة لأن التجارب كانت متوقفة والحصار على الحركة كان شديدا والعطاء النظري قليل وإنشائي أو أيديولوجي لا يحيد عن قناعته برغم التغيرات التي حدثت وتحدث محليا وإقليما وعالميا.

الحاجة هي في المقدرة على ابتكار خيال سياسي عملي للتواجد والاستمرارية ومخاطبة أجيال لا تنتمي للأيدولوجيات التي سادت وبالتالي ضرورة ابتداع بديل بداية من المشكلات القائمة والحوار حولها مع أصحاب هذه المشاكل ورؤية الحلول التي يرونها وليس فرض حل نظري عليهم.

أخيرا، فاللغة التي على الجبهة تبنيها ليست اللغة السائدة في الكثير من الحالات بالكلام عن العمالة والخيانة ولكن بلغة سياسية تجمع حولها بمنطق سياسي أو اقتصادي أو حقوقي. فلغة المنشور العنيف اللهجة ليست دائما هو ما يجمع ولكن لغة سياسية واضحة وبعيدة عن اللغة الإنشائية المملة. نحتاج إلى لغة عملية فعالة لتشكيل الوعي والحركة معا.

Table des matières

مبررات تلك السطور 3

الثورة المضادة الدائمة 4

رسالة مفتوحة للمواطن دكتور عصام شرف 10

ثورة .. لا ثورة تصحيح 12

زعزعة دعائم الثورة 22

الانقلاب الفوقي وسحق الثورة 25

ويسألونك عن الشرعية الثورية ! 31

السلطة المؤقتة الحاكمة واستراتيجية الإثارة والتحجيم 34

الثورة المصرية بين : إما .. أو ! 40

مأزق الحوار الوطني 46

نرفض مصر فاشية ! 49

بيان الإستحمار الجديد لرعيانا في المحروسة 55

الثورة المضادة مستمرة 56

الثورة من البركان إلى الرماد ؟ 57

دعوة لمناقصة دولية لاستيراد رئيس لمصر 58

ثورة أو لا مخرج 59

الكلام المر ..ماذا لو ؟ 60

64 .... الجريمة والعقاب
66 .... الشعب المُعلِم يلقننا درسا في الثورة
67 .... الدستور : نص جامع مانع
68 .... لا لن أذهب
69 .... الدستور مرفوض
70 .... لا لسقوط مصر في التجزئة
71 .... مرحلة ثالثة للمسابقة على دستور
72 .... لا تسقطوا في فخ معادة السامية
74 .... موقفي من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية
75 .... الثورة على الديمقراطية البذيئة وعلى تحطيم العقل
78 .... ليست ثورة من خرجوا على المعاش السياسي
79 .... حانت ساعة الانتقام من الثورة
81 .... من تمرد إلى ثورة ؟
87 .... قتل الأب !
88 .... احتفالات أكتوبر وكرسي غيبي في الكلوب !
90 .... الثورة ومخاطر نظرية الفوضى
96 .... إلى من يلقون القفاز قبل بداية المباراة
98 .... من داعش .. إلى الخرابة العربية القادمة
101 .... الجريمة والعقاب
103 .... مع من نتحاور ؟

لا ديمقراطية حكم قبل ديمقراطية حوار 104
دعوة لتحليل موضوعي ! 105
الشعب قد يقول نعم وأيضا ألف لا ! 106
ثورة مأزومة عجزت عن تكوين جسد مقاوم..108
من نجاح كومونة التحرير إلى إجهاض الثورة 112